

تحليل الخريطة الدستورية

باهتمام جبرونلوجي

الدكتور طه محمد جاد
ليسانس (بمرتبة الشرف)
ماجستير (امتياز)
دكتوراه (مرتبة الشرف الاولى)
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

١٩٨٤

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع روم صلاح

تحليل الخريطة الدستورية

باهتمام جعفر فلوحي

الدكتور طه محمد جاد
ليسانس (بمرتبة الشرف)
ماجستير (امتياز)
دكتوراه (مرتبة الشرف الأولى)
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

١٩٨٤

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦ شارع محمد رفيع القاهرة

مقدمة

الخريطة الكنتورية مصدر هام من مصادر البحث الجرفولوجي (الجيومورفولوجي). وهكذا فينبغي لدارس الجرفولوجية أن يلم جيداً بتحليل الخريطة الكنتورية، كما فينبغي لدارس الخرائط أن يلم بذلك. وإن المعرفة العميقة بالخريطة الكنتورية مع الخلفية المناسبة في مبادئ الجرفولوجية تيسر لفاحص الخريطة أن يتوصل إلى أسلم وأهم ما تحويه الخريطة أو ما تشير إليه من بيانات.

وهنا نحن بإزاء محاولة لتوضيح العالم الأساسية لتحليل الخريطة الكنتورية. ويحد القارئ أن معظم التحليل هو تحليل جرفولوجي الطابع. ولا يدعى الكاتب أن كل ما جاء هنا جديد فيما كتب بالعربية. فما يشار إليه كتاب الأستاذ د. محمد صبحي عبد الحكيم، د. ماهر الليثي (المرجع رقم ٤) - وكذلك كتاب د. محمود عصفور، د. عبد الرحمن الشرنوبى (المرجع رقم ٥). الذى شاركهما المؤلف فيه وإن لم يكن اسمه قد ظهر على هذا الكتاب. كذلك مما يشار إليه مقال الأستاذ د. علي شاهين (المرجع رقم ٣). أما من المراجع الأجنبية فيبرز ماورد في كتاب الأستاذ «منسكهاوس» (المرجع رقم ٧).

إلا أن القارئ يجد في هذا الكتاب عدة موضوعات جديدة لم يسبق لكتب عربية أن تناولتها. كما يجد بعض النقاط وبعض الرسوم التوضيحية التى هى خلاصة خبرة الكاتب الطويلة في تدريس الخرائط والجرفولوجية.

ويندرج ما ورد من موضوعات تحت ثلاثة فصول رئيسية. فهناك فصل

يختص ببعض التعريفات والتوضيحات الأساسية . ومن أهم ما وود في هذا الفصل مجموعة من الأمثلة الكنتورية التي تفيد طالب الجغرافية إلى حد كبير . ثم يجد القارئ في الفصل الثاني تحليلاً مورفومترياً للخريطة الكنتورية . والتعليل المورفومتري للخريطة هو مرادف للتحليل الكمي quantitative للخريطة . ثم يجد القارئ فصلاً موجزاً عن بعض الجوانب التطبيقية للخريطة الكنتورية .

وعما ينبغي ذكره هنا أن معظم الأمثلة الكنتورية التي وردت والتحليلات المرتبطة بها تقوم على أساس خبرة الكاتب بالخريطة التفصيلية أي كبرة المقياس . أما التحليلات والاستنتاجات التي تتعلق بالخرائط صغيرة المقياس فلم تحظ بنصيب كبير هنا لقلة أهميتها نسبياً في الدراسات التفصيلية .

والمرجو أن يكون هذا الكتاب مفيداً لطلاب الجغرافية وخاصة في دراستهم لمادتي الخرائط والجغرافية . ولعل فيه بعض الفائدة للمهتمين بالدراسات التضاريسية من غير الجغرافيين .

والله ولي التوفيق

طه محمد جواد

القاهرة ، ١٩٧٨

تعريفات و توضيحات أساسيه

مقدمة :

هناك ما يعرف بالخرائط الطبغرافية (الطبوغرافية) . ومن أم ما توضع هذه الخرائط بعض خصائص التضاريس وخاصة مناسيب سطح الأرض بالنسبة لمستوى سطح البحر . ومن المعروف أن اللوحات الطبغرافية تحتوي على بيانات غير تضاريسية كالطرق والسكن . وأصبح من المفهوم أن الخرائط الطبغرافية هي تلك التي تحتوي على بعض الملامح التضاريسية على الأقل إن لم يكن الطابع العام للخريطة هو توضيح التضاريس بصفة رئيسية ، وذلك بإحدى الطرق التي سيرد ذكرها .

بعبارة أخرى يمكن القول أن خريطة توضح بيانات بشرية فقط كمناطق السكن والطرق والجبانات ... إلخ لا تعتبر خريطة طبغرافية . كما أن خريطة كبيرة المقياس (تفصيلية) لمدينة ما أو قرية ما لا تعتبر خريطة طبغرافية .

وهناك طريقة عالمية لتمثيل التضاريس من حيث شكلها العام ومناسيبها بالنسبة لسطح البحر وهي طريقة خطوط الكنتور . وتعد هذه الطريقة هي أحسن الطرق على الإطلاق في هذا الصدد وإن كانت لا تسلم تماماً من أوجه النقص أو الخطأ . وسوف نتناول الخريطة الكنتورية باهتمام تفصيلي ولكن لعله من المستحسن أن نعرض بإيجاز شديد لبعض التعريفات والطرق الأخرى التي تختص بتمثيل وتحليل التضاريس .

ومما ينبغي ذكره هنا أن الخريطة الكنتورية قد تضم إحدى الطرق الأخرى

كطريقة مساعدة زيادة في دقة تمثيل مناسيب وشكل سطح الأرض . وعادة ما تستعمل نقط المناسيب ، كما قد تستعمل طريقة التمشير مع خطوط الكنتور . ويتضح هذا في اللوحات التفصيلية على وجه الخصوص .

ومن الواضح أن خريطة يغلب عليها طابع تمثيل التضاريس بخطوط كنتورية تسمى بخريطة كنتورية . أما إذا غلب عليها طابع التمثيل بطريقة أخرى فتتمت بهذه الطريقة كخريطة الهاشور أو خريطة نقط مناسيب . أما إذا احتوت الخريطة عدداً متنوعاً من طرق تمثيل التضاريس فيمكن تسميتها بخريطة تضاريسية متنوعة الطرق ، وهذا النوع قليل . ويلاحظ أن الخرائط التي تحتوي على أكثر من طريقة لتمثيل التضاريس بالإضافة إلى بعض البيانات البشرية يفضل تسميتها بالخرائط الطبغرافية . كما يلاحظ عموماً أن طريقة الكنتور تسود معظم الخرائط التضاريسية نظراً لدقتها وسرعة قراءتها وفحصها بحيث نجد أن البعض يقصد بالخرائط الطبغرافية خريطة كنتورية .

الهاشور :

خطوط الهاشور هي خطوط قصيرة جداً ترسم في اتجاهات انحدار سطح الأرض . ويراعى في رسمها أنه كلما كان الانحدار شديداً يرسم عدد كبير من خطوط الهاشور حتى يعطى تراخها انطباعاً يشد الانحدار . كما يمكن بدلاً من ذلك أن ترسم الخطوط بسلك أكبر في المنحدرات الشديدة مما يرسم للمنحدرات الطفيفة .

والواقع أن خريطة الهاشور تعد قليلة الأهمية نسبياً إذا قورنت بالخرائط الكنتورية . فبدون إضافة بعض نقط المناسيب التي تبين مناسيب سطح الأرض إلى خريطة الهاشور فإنه لا يمكن تحديد ارتفاع أو انخفاض

سطح الأرض . إلا أن التمشير يستعمل عادة كطريقة إضافية في الخرائط الكنتورية . وهنا تعتبر هذه الطريقة ذات فائدة في توضيح المنحدرات الشديدة جداً والجروف . كما أنه يمكن بواسطتها توضيح التلال الصغيرة التي لا يسهل تمثيلها بخطوط الكنتور لعدم مناسبة مقياس رسم الخريطة .

نقط المناسيب :

لا تنشر الهيئات العالمية المختصة عادة خرائط تمثل السطح بنقط المناسيب واكتفينا نجد نقط مناسيب في مساحات مرموقة من بعض الخرائط التضاريسية . هذا بالإضافة إلى أن بعض نقط المناسيب يمكن أن تتخلل بعض المساحات الكنتورية زيادة في الدقة والتوضيح . كذلك عادة ما تضاف نقط المناسيب إلى خرائط الهاشور .

وللمم هنا أن يذكر أن نقطة المنسوب هي في العادة نقطة عادية في الخريطة يكتب فوقها أو إلى جوارها رقم يمثل منسوبها بالنسبة لسطح البحر . ولكن قد لا نجد النقط في بعض اللوحات ونجد أرقاماً فقط . وتمثل هذه الأرقام مناسيب أما كتبها بالنسبة لسطح البحر . وتعتبر أما كتبها في هذه الحالة هي أما كن نقط المناسيب . ومن الواضح أن ذلك يحدث في حالة كثرة نقط المناسيب بدرجة كبيرة بحيث يصبح من المستحسن عدم وضع النقط . وبمراجعة بعض لوحات أطلس مصر الطبغرافي ١ : ٢٥٠٠٠٠ مثلا يمكن تبين هذه الحالة .

وتعتبر طريقة نقط المناسيب على درجة عالية جداً من الدقة في التعبير عن مناسيب أما كتبها . وهي تتفوق في ذلك على كل الطرق الأخرى . إلا أن من أهم عيوبها أنها لا تعطي بسهولة منظرًا محددًا وواضحًا عن الشكل العام

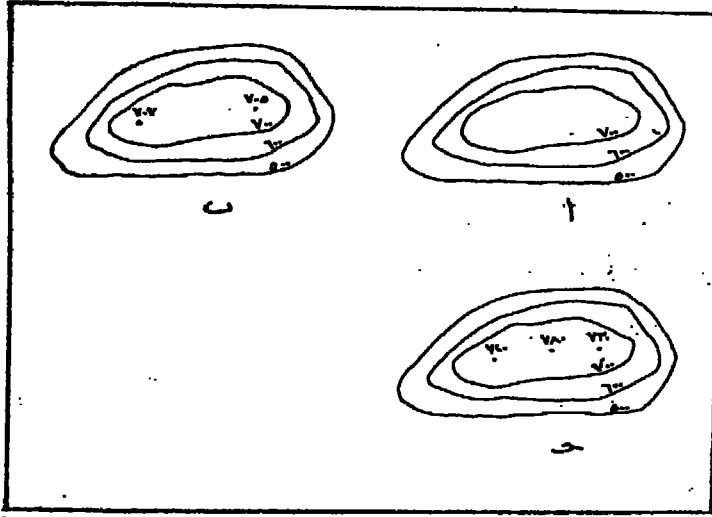
للتضاريس بالمنطقة على غرار ما يمكن تمييزه من خطوط الكنتور أو الهاشور. ولهذا السبب فإن طريقة نقط المناسيب تقيم بصفة مساعدة لطريقة خطوط الكنتور أو الهاشور.

ولتوضيح أهمية هذه النقط في زيادة وضوح ودقة مناسيب الأما كن التي توضع بها يمكن أن نورد بعض الأمثلة مما هو شائع في استخدام هذه النقط . فهناك مثلاً بعض المساحات الوسيعة ذات التضاريس النسبية الطفيفة التي يصعب فيها تمثيل السطح بخطوط كنتورية ذات فاصل كنتورى مناسب . ومثال ذلك السهول الفيضية الوسيعة كالسهل الفيضى للنيل ، وبعض المساحات في أعلى المرتفعات ، وفي قيمان بعض المنخفضات الكبرى . مثال آخر مناسب بعض التلال الصغيرة التي تشغل مساحة صغيرة يصعب تمثيلها في الخريطة نظراً لصغر مقياس رسم الخريطة كما سبق أن ألقنا .. الخ .

وزيادة في وضوح ذلك يمكن أن نورد قليلاً من الأشكال التوضيحية التي تبين أهمية هذه النقط في إعطاء صورة أكثر دقة عن التضاريس التفصيلية . وما يذكر أن بعض هذه التفصيلات قد تكون ذات أهمية خاصة في بعض الدراسات التضاريسية وخاصة الجرفولوجية (الجيومورفولوجية) .

فيوضح شكل (١ - ١) أن الخطوط الكنتورية وحدها تبين أننا إذا ما ارتفعنا ما يزيد على ٧٠٠ متر ويقل عن ٨٠٠ متر . وإذا لم تكن هناك نقط مناسب كالتى توجد في شكل (١ : ب ، ج) وهو لنفس التل فن المتفق عليه بين الدارسين أن يحدد ارتفاع التل بالتقريب . ويقوم هذا التقريب على الاستدلال بالفواصل الكنتورية . وأغلب الظن أن الذى يسأل عن ارتفاع التل في الحالة الأولى أى بدون نقط المناسب فإن الإجابة هي ٧٥٠ متراً .

بينما يلاحظ أنه يمكن أن يكون أكثر من ذلك أو أقل كما تبين في الحالتين (ب، ج).



(شكل ١)

والمختصون بالدراسات الجرفولوجية خاصة يقدرّون أهمية شكل هذه المساحات العليا (القمم) من حيث ما إذا كانت كالحالة الثانية أو الثالثة في الشكل السابق. ففي الحالة الثانية - فضلا عما سبق ذكره عن أهمية هذه التقطع في تحديد المنسوب بدقة - يلاحظ أن الجزء الذي يعاود ٧٠٠ متر يتميز بالاستواء تقريبا. وهذا قد يوحى لدارسي أشكال السطح بشيء ما عن البنية الجيولوجية كالتفكير بأنها أفقية الطبقات، أو أن هذا التل يمثل حرة ذات غطاء بازلتى قسيح.

بينما إذا كان هناك إلمام بخصائص البنية من مصدر آخر وعرف أن هناك طبقات مائلة فإن ذلك الاستواء في السطح يصبح محل تساؤل هام. ويتركز التساؤل في هذه الحالة على طبيعة عامل وعمليات التعرية التي تؤثر بها هذا التل، وكيف اكتسبت قمته هذا الاستواء. أما إذا تبين أنه يتكون

من إرسابات سطحية نهريّة كانت أم غير نهريّة فهذا له ارتباطاته في الدراسة الجرفولوجية أيضا .

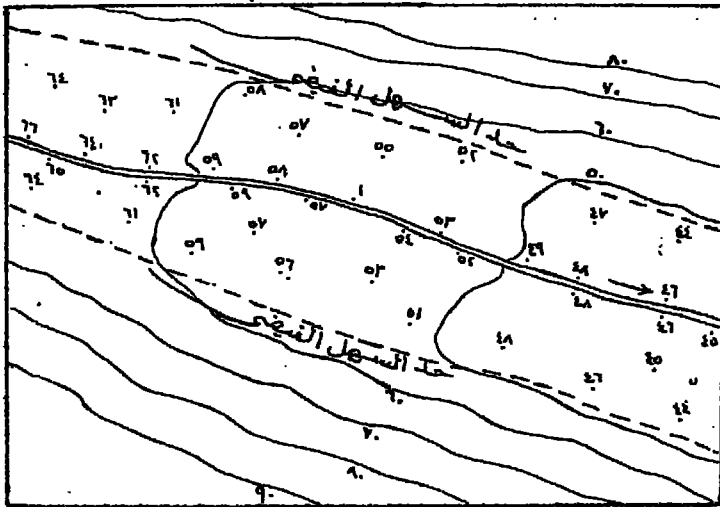
أما في الحالة الثالثة من الشكل السابق فيتميز السطح الذي يعلو ٧٠٠ متر بالتحدّب على غير ما هو الحال في المثال السابق . وهذا يثير أيضا تساؤلات تتعلق بالبنية وبطبيعة عامل وعمليات التعرية مما لا مجال لتوسّع فيه . ومما يمكن التلميح إليه هنا احتمال أن تكون البنية متجانسة ليثولوجيا (من حيث نوع الصخر) ، أي لا توجد طبقة صلبة في الجزء العلوي من التل . كذلك يبرز احتمال تأثير التل في مراحل تطوره الأخيرة على الأقل بظروف تعرية رطبة .

وَنعُود إلى القول بأن وجود نقط مناسب على السطح العلوي لمثل هذه التلال يمدنا بمعلوماتين . الأولى هي المنسوب ، والثانية هي الشكل العام من حيث كون هذا السطح العلوي محديا أو أفقيا . ولهاتين المعلومتين أهمية أخرى فيما يتعلق بتحديد الأجزاء المرئية والأجزاء المحتجبة خلف مثل هذه التلال بالنسبة للمقيمين أو المتجولين في الأراضي المزرعة . كذلك تفيد في جوانب أخرى مثل إمكانية القصف . وهناك أمثلة أخرى توضح أهمية نقط المناسب في التحديد الدقيق لمواقع أو امتداد بعض المشروعات الأخرى كمشق الترع والمصارف ، أو تحديد المساحات الصالحة للرى برفع المياه في حدود معينة . الخ . وسوف نعرض لبضع نقاط في هذه الجوانب التطبيقية في الفصل الأخير .

وقبل الانتهاء من الكلام عن نقط المناسب يمكن أن نورد مثلا أخيرا زيادة في توضيح أهميتها . فنلاحظ أن ما يعرف بالجسور الطبيعية

natural lovés لأنهار لا تظهرها الخطوط السكتورية عادة . ويرجع ذلك إلى أن هذه الجسور ذات ارتفاع محلي طفيف لا يتعدى بضعة أمتار وقد لا يصل إلى المتر . هذا فضلا عن أن هذه الجسور إن وجدت لا تمتد بمحاذاة الجرى بصورة مستمرة . إلا أنه بالفحص الجيد للربطة تضاريسية تحتوى على عدد وفير من نقط المناسيب يمكن أن نتبين مثل هذه الجسور .

وبوضح شكل (٢) نموذجاً لواد نهري في مرحلة متقدمة ذى سهل فيضى فيضى فيضى يوجد به ما يعرف بالجسر الطبيعي . ذلك أن هناك أجزاء مرتفعة نسبياً إلى جوار الجرى تزيد نحو متر عن بقية الأجزاء فى السهل الفيضى . فإذا قارنا عدداً من نقط المناسيب التى تقع على خط عمودى على السهل الفيضى يمكن أن نتبين هذا الفرق .



(شكل ٢)

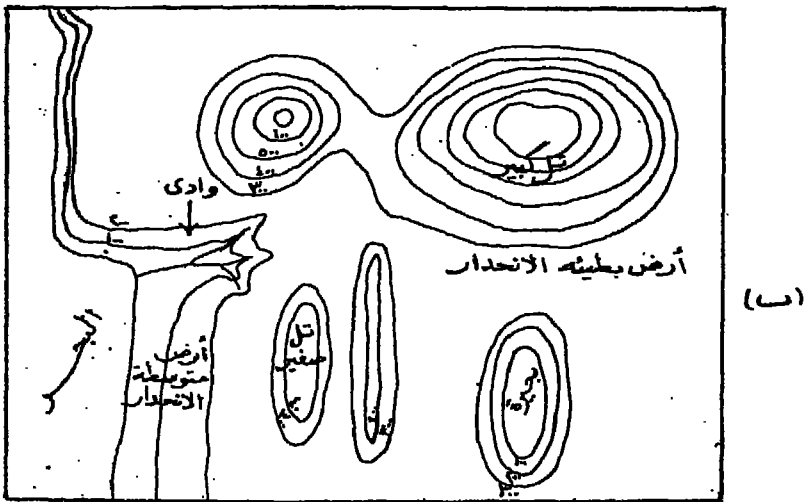
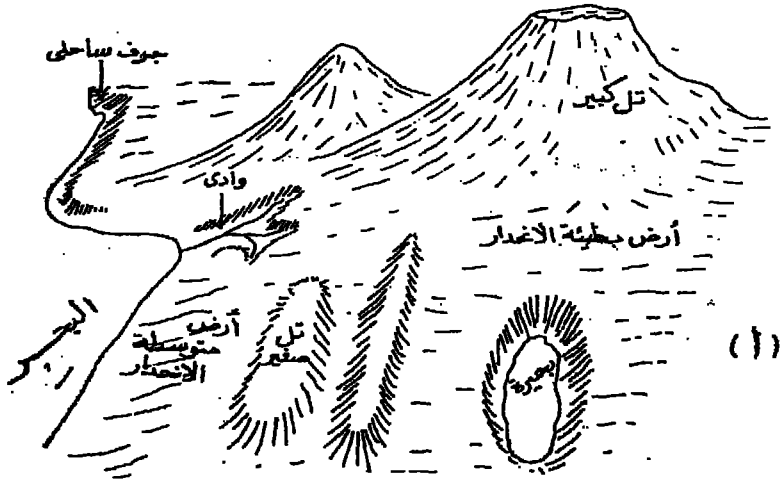
خطوط الكنتور :

خط الكنتور هو خط تساوى النسوب أى خط تساوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة لسطح البحر^(١) . ومن المفروض أن أى خط كنتور يمر بنقط متساوية النسوب ولكن ذلك لا يتحقق تماما فى كل الحالات . ويرتبط بتعريف خط الكنتور ما يعرف بالفاصل (الفارق) الكنتورى . ويقصد به الفرق بين منسوبى خطى كنتور متتاليين . ونعرض بعد قليل لتفسير الفاصل الكنتورى . وقبل الدخول فى الدراسة التفصيلية للخريطة الكنتورية فن المستحسن أن نورد شكل (٣ : ١ ، ب) ليبين فكرة تساوى النسوب فى الخريطة الكنتورية . ويمثل (١) من هذا الشكل بعض التضاريس بصورة مجسمة بينما يمثل (ب) خريطة كنتورية تمثل هذه الأشكال التضاريسية .

ويلاحظ أن أغلب الخرائط الكنتورية لا تخلو من بعض نقاط المناسيب وبعض الماشورات زيادة فى تمثيل التضاريس تمثيلا دقيقا . ولكن المظهر العام للخريطة مع ذلك يبقى كخريطة كنتورية فى المقام الأول .

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن هناك درجة من التبسيط (التعميم) فى الخطوط الكنتورية كلما صغر مقياس رسم الخرائط بحيث نجد تعميمات كبيرة فى الخرائط المليونية . وقد يتسبب هذا التبسيط فى الظن خطأ بأن ما يوجد فى بعض اللوحات نصف المليونية والمليونية مثلا من خطوط تساوى ليست خطوط

(١) سارت معظم المناسيب منسوبة لسطح البحر أى لا توجد خرائط تنسب فيها الخطوط إلى مستويات مقارنة عملية ربما باستثناءات طفيفة كبعض الخرائط الخاصة بمناطق غير ممسوحة على نطاق واسع .



(شكل ٣: ١، ب)

كنتورية . فالحقيقة أن هذه الخطوط هي خطوط كنتور ولكنها معممة بقدر يناسب مقياس رسم الخريطة . ذلك أن كثيراً من تعرجات الكنتور تُحذف فضلاً عن توسيع الفاصل الكنتورى . أما التلوين بين هذه الخطوط فهو لزيادة وضوح الخريطة . بعبارة موجزة ينبغى ألا نفسى أن الخطوط الفاصلة بين درجات الألوان في الخرائط التضاريسية العامة هي خطوط كنتور مبسطة (معممة) إلى حد ما .

إلا أن الكلام عن الخريطة الكنتورية هنا وفي معظم المصادر يتركز على الخرائط الكنتورية التفصيلية أى ذات المقياس الكبير . فهذه الخرائط التفصيلية (مثلاً ١ : ٢٥٠٠٠ و ١ : ٥٠٠٠٠) محتوية بطبيعة الحال على خطوط كنتورية أقل تبسيطاً من الخرائط الأصغر . كما أن الفاصل الكنتورى عادة ما يكون صغيراً في الخرائط التفصيلية . ومع ذلك فلا ينبغى الاعتقاد بأن الخرائط التفصيلية تخلو من التعميم تماماً .

ولاشك أن الخطوط الكنتورية هي أحسن الطرق في تمثيل التضاريس . ويعرف المختصون ذلك جيداً لدرجة أن التصوير الجوى لم يقن عن استعمال الخرائط الكنتورية . فإن الهيئات المختصة بعدما تستحوذ على صور جوية لمنطقة ما عادة ما تقوم باستخراج خرائط كنتورية من هذه الصور إذا لم تكن هناك خرائط دقيقة قبل التصوير الجوى . بل إن التصوير الجوى قد يتم بفرض عمل خرائط كنتورية بصفة رئيسية أحياناً .

ومن مميزات الخطوط الكنتورية ما يأتى :

١ - أن الخطوط الكنتورية توضح الشكل العام للتضاريس التي تمثلها

الخريطة توضيحاً سريعاً. فإذا نظر إلى الخريطة الكنتورية يمكن في ثوان تبين الأجزاء المرتفعة والأراضي الواطئة. كما يمكن تبين السهول والمنحدرات. وبهذا فإن الخطوط الكنتورية تماثل أو تفوق طريقة الهاشور في توضيح الشكل العام للتضاريس. بينما هي أفضل بكثير في هذا الصدد مما لو كانت التضاريس ممثلة فقط بنقط المناسب. ذلك أن استيضاح الأشكال الرئيسية للتضاريس من خريطة بنقط المناسب يستغرق وقتاً طويلاً.

٢ - يلاحظ أن الخطوط الكنتورية توضح أيضاً بسهولة بعض تفصيلات أشكال السطح كأشكال المنحدرات (منحدر محدب، منحدر مقعر منحدر مستعر)، والجروف وغيرها، مع إعطاء الفارق التضاريسي في نفس الوقت. وهذا مما لا يتيسر باستعمال خرائط الهاشور. فإن تلاصق خطوط الكنتور مثلاً يعني شدة الانحدار جداً، أي أننا بإزاء جرف. ويمكن أن نعرف منسوب حضيض الجرف ووقته وبالتالي يمكن أن يحسب ارتفاعه المحلي. ومن خطوط الهاشور وحدها لا يمكن حساب ذلك. أما التحدب أو التقعير أو الاستمرار في الانحدار فيصعب تمثيله بالهاشور بصورة واضحة. ونظراً لأن الجروف يصعب تمثيلها نسبياً بنقط المناسب بسبب ضرورة كثرة كتابة أرقام المناسب فإن خطوط الكنتور تعد أفضل من نقط المناسب عادة. ولكن لا ينبغي أن ننسى أنه يمكن استعمال قليل من الهاشور إلى جانب خطوط الكنتور زيادة في توضيح الجروف خاصة. كما يمكن الاستعانة بعدد معقول من نقط المناسب للوصول إلى درجة أكثر دقة في تمثيل بعض التفصيلات التضاريسية. وهذا هو الشائع في أغلب الخرائط الكنتورية التفصيلية.

٣ - تعود الباحثون على تفضيل الخريطة الكنتورية واستعمالها في مجالات متعددة. وعلقت عدة طرق لتحليل الخريطة الكنتورية إلى جانب فحصها فحصاً عادياً. فهناك القطاعات التضاريسية التي سنعرض لها ، كما أن هناك مجالات مورفومترية أخرى عديدة سوف نهتم بها اهتماماً خاصاً . ولعل تفضيل الخرائط الكنتورية وتطوير طرق تحليلها بين مختلف الباحثين في أنحاء العالم مما جعلها ذات ميزة خاصة . ذلك أنها بمثابة لغة أكثر انتشاراً بين المهتمين .

تفسير الفاصل الكنتوري :

سبق القول بأن الفاصل الكنتوري هو الفرق الرقي بين كل خط كنتوري والخط الذي يليه . ويعرف الفاصل الكنتوري أحياناً بالفاصل الرأسى . ذلك أنه الفرق في المنسوب بين كل خط والذى يليه . والفرق بين أى منسوبين يقاس في وضع رأسى بطبيعة الحال ومن ثم كانت تسميته أيضاً بالفاصل الرأسى .

وهناك بضع ملاحظات تتعلق بمقدار الفاصل الكنتوري يمكن أن نوردتها من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين :

— متى يكون الفاصل الكنتوري صغيراً ومتى يكون كبيراً ؟

— هل الفاصل الكنتوري موحد في كل لوحة كنتورية أو في كل عدة لوحات عملت وطبعت كجموعة واحدة ؟

فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول يمكن القول أن هناك عاملان

يتحسبان في مقدار الفاصل السكتورى . العامل الأول هو مقدار التضرس الحلى في اللوحة . أما العامل الثانى هو مقياس رسم الخريطة . ويلاحظ أن هذين العاملين مترابطين إلى حد كبير كما سنبين .

ونقصد هنا بمقدار التضرس الحلى مقدار التفاوت بين المناسيب . ولو بدأنا بالكلام عن الحالة التى يكون فيها الفاصل السكتورى صغيرا يمكن القول أنه إذا كان التضرس قليلا فإن ذلك يرتبط به عادة خطوط كنتور ذات فاصل صغير . فالحالات التى تمثل فيها الخريطة أراض سهلية أو قليلة التضرس ينبغى أن يكون الفاصل السكتورى صغيرا بقدر مناسب وإلا فيمكن أن تكون الخريطة خالية من خطوط السكتور .

وإذا ضربنا مثلا على ذلك بالأرقام فيمكن القول أن منطقة يبلغ مداها التضاريسى الحلى ١٠٠ متر مثلا يمكن ألا تتبين فيها أى تضاريس إذا كان الفاصل السكتورى ١٠٠ متر أو حتى ٥٠ متر . بينما لو كان الفاصل ١٠ أمتار مثلا فيمكن أن تتضح المعالم الرئيسية للتضاريس فيها . كما يمكن أن تتضح تفصيلات أكثر إذا كان الفاصل ٥ أمتار ... وهكذا .

وعلى العكس من ذلك ، كلما كان التفاوت التضاريسى كبيرا بين جزء وآخر في المنطقة فإن ذلك يعنى ضرورة توسيع الفاصل السكتورى ، ولكن بدرجة تسمح يتمثيل التضاريس الموجودة . وقد يبرز سؤال هنا يقول ما اللانع أن يكون الفاصل السكتورى صغيرا وتمثل كل التضاريس مهما كان التفاوت الحلى أو مقدار التضرس . والإجابة على ذلك باختصار أن ذلك يستدعى عمل عدد كبير من خطوط السكتور قد تؤدى إلى ازدحام (م - ٢ الخريطة)

الخريطة بالخطوط بقدر لا يساعد على عملها أصلاً كما لا يساعد على استخدامها إن عملت .

وبما ينبغي التركيز عليه أن مقياس رسم الخريطة عامل هام في تحديد الفاصل الكنتورى المناسب . وللتوضيح نفترض أن لدينا منطقة ذات تضاريس متوسطة مثلاً عملت لها مجموعة خرائط ذات مقياس كبير ثم عملت لها لوحة واحدة ذات مقياس أصغر . فن الطبيعي أن تكون الخرائط التفصيلية لهذه المنطقة ذات فاصل كنتورى أصغر مما هو في الخريطة ذات المقياس الصغير . ومرجع ذلك أنه لو افترضنا أن الفاصل الكنتورى بمجموعة الخرائط الكبيرة هو ٥ أمتار ومتوسط المدى التضاريسى المحلى للوحات ٥٠٠ متر فإننا نكون بإزاء ١٠٠ خط كنتورى كمتوسط في كل لوحة . وقد يكون هذا عدداً مناسباً لكل من اللوحات التفصيلية (كبيرة المقياس) .

هذا ينبغي ملاحظ أن اللوحة صغيرة المقياس من المؤكد أن مداها التضاريسى أكبر من المدى الخاص بكل لوحة تفصيلية . بعبارة أخرى ، تضم اللوحة صغيرة المقياس تضاريساً بينها تفاوت أكبر في المناسيب مما يوجد في اللوحات التفصيلية . وهذا يعنى بطبيعة الحال إما زيادة عدد خطوط الكنتور التى تمثل هذه التضاريس المتفاوتة ، إما الحفاظ على عدد ازدحام الخريطة بالخطوط الكنتورية عن طريق تكبير الفاصل الكنتورى . والحل الأخير هو ما يتبع فى أغلب الأحوال .

وقبل الإنتهاء من أمر مقدار التضرس ومقياس الرسم فى مقدار الفاصل الكنتورى ينبغى القول أنه ليست هناك قاعدة معينة تتحكم فى الموازنة بين مقدار الفاصل من ناحية ، ومقدار التضرس ومقياس رسم الخريطة من ناحية أخرى . كذلك يمكن أن نجد فى قليل من الحالات أن لوحة كنتورية

بمقياس رسم كبير بها فاصل كنتورى يعادل ما استخدم فى خريطة أصغر مقياساً لنفس المنطقة .

أما السؤال الثانى وهو : هل الفاصل السكنتورى فى كل لوحة كنتورية موحد ؟ فالإجابة عليه بالنفى . ذلك أنه من الملاحظ أن كثيراً من اللوحات قد يغير فيها الفاصل السكنتورى . فقد يكون ٥ أمتار مثلاً فى بعض الأجزاء ثم ٢٠ أو ٥٠ متراً مثلاً فى أجزاء أخرى .

وهناك بضمة أسباب وراء تغيير الفاصل السكنتورى فى اللوحة الواحدة . من هذه الأسباب شدة التفاوت التضارىسى بين الأجزاء التى تمثلها الخريطة كذلك الحال عند وجود منحدرات شديدة أو جرف إلى جوار أرض شبه مستوية مما يتطلب تغيير الفاصل السكنتورى . وسبب آخر هو التفاوت فى الاهتمام بين المناطق التى تمثلها الخريطة نظراً لظروف علمية أو تطبيقية . ونقتصر هنا على توضيح هذين السببين .

فلتوضيح السبب الأول وهو شدة التفاوت التضارىسى بين الأجزاء التى تمثلها الخريطة نفترض أن جزءاً من المساحة التى تمثلها الخريطة يحتوى على منطقة جبلية والجزء الآخر يحتوى على منطقة ذات تلال صغيرة أو أرض قليلة التضرس . فى مثل هذه الحالات يصبح من المنفضل عمل لوحة أو لوحات ذات فاصل كنتورى صغير تمثل به المنطقة ذات التضارىسى الثقيلة ، وفاصل آخر كبير تمثل به المنطقة الجبلية فى نفس الخريطة .

والحالة الثانية التى تتصل بالسبب الأول هى أن الجروف والمنحدرات الشديدة قد لا يناسبها نفس الفاصل السكنتورى الذى يناسب الأجزاء السهلية المجاورة . فإذا افترضنا أن الفاصل السكنتورى فى الأراضى السهلية هو

٥ أمتار وهناك جرف ارتفاعه المحلى ١٠٠ متر فقط ففى كثير من الحالات يصعب تمثيل هذا الجرف بمشرين خطا كنتوريا . ومرجع ذلك ضيق المسافة الأتية للجروف . هذا بينما يمكن عمل ٥ خطوط فقط أو عشرة ، وهذا يعنى إذن ضرورة تغيير الفاصل الكنتورى .

ومما يذكر فى هذا السياق أن المنحدرات الشديدة وخاصة الجروف يستعان أحيانا فى تمثيلها بخطوط الهاشور ، أو الهاشور مع بعض الخطوط الكنتورية أو بعض نقط المناسب . ومن الواضح أنه فى حالة استعمال خطوط الكنتور مع خطوط الهاشور لابد من توسيع الفاصل الكنتورى أيضا .

أما السبب الثانى وهو التفاوت فى الاهتمام بين المناطق التى تمثلها الخريطة الكنتورية فيتصل بأهمية كل من أجزاء الخريطة من الوجهة البشرية والاقتصادية . كما يتصل بالإمكانات المخصصة لعمل اللوحات الكنتورية . وإيجازا لهذه الأمور يمكن القول أن المناطق الوعرة أو الصحراوية ليست فى أهمية المناطق المأهولة عادة . ولذا فقد ينصب اهتمام أكبر على المناطق المأهولة بحيث تعمل خرائط ذات فاصل كنتورى صغير لها بينما تعمل خرائط ذات فاصل كنتورى صغير لها . بينما تعمل خرائط ذات فاصل كنتورى كبير للمناطق الأخرى . كما أن الشروع فى استغلال منطقة معينة أو حفر آبار بها أو غير ذلك قد يصاحب عمل لوحات ذات فاصل كنتورى صغير للمنطقة الرئيسية ثم لوحات ذات فاصل أكبر للمناطق المجاورة .

وفى ضوء ما سبق قد يثار تساؤلان عما إذا كان توحيد الفاصل الكنتورى أفضل ، وما إذا كان ذلك ممكنا . والاجابة على ذلك أن الفاصل الكنتورى الموحد فى اللوحة الواحدة على الأقل وفى لوحات المنطقة

الواحدة أفضل في الغالب بشرط أن يكون الفاصل الكنتوري أصغر ما يمكن . أما إذا كان الفاصل الكنتوري كبيراً فهذا يعني وجود نقص في تمثيل بعض التضاريس الطفيفة التي قد تكون ذات أهمية سواء من النواحي الدراسية البهتية أو من النواحي التطبيقية .

ونظراً لأن عمل خرائط كنتورية بفاصل صغير جداً قد يتعذر في حالات كثيرة بسبب تفاوت التضاريس خاصة فيصبح من غير الممكن توحيد الفاصل الكنتوري، ومن الصحيح أنه يمكن التغلب على ذلك بعمل لوحات كبيرة المقياس جداً (مثلاً ١ : ٥٠٠٠) إلا أن ذلك باهظ التكاليف من ناحية ، كما يصعب استعمال الخرائط في بعض الدراسات لكثرة الخرائط من ناحية ثانية .

وأخيراً فإن الدراسات الجغرافية العامة وبعض الدراسات الأخرى تفيد من خرائط متوسطة أو صغيرة المقياس . ويستعمل في هذا النوع من الخرائط الجمع بين أصغر فاصل كنتوري ، وتوضيح كل الأشكال التضاريسية التي تمثلها هذه الخرائط تمثيلاً وافياً . ومن هنا كان التساؤل منذ قليل عما إذا كان من المفضل ومن الممكن توحيد الفاصل في اللوحة الواحدة أو في عدة لوحات فقط . ولم يكن التساؤل عن خرائط لمناطق واسعة أو لدولة كبيرة ذات تفاوت تضاريسي كبير . فإن هذا لا هو مفضل ولا هو ممكن .

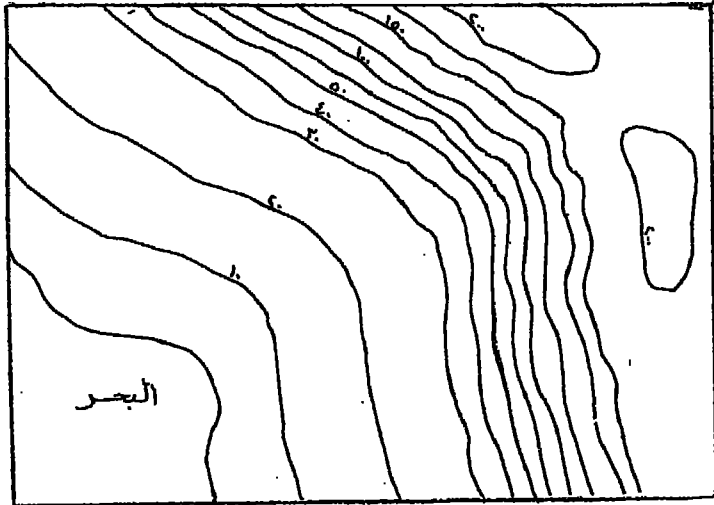
أمثلة كنتورية :

لعله من المفيد أن نورد بعض الأمثلة التي تزيد من فهم الخريطة الكنتورية وإن كان ليس من الممكن أن نحيط بكل الأشكال وكل المسميات . وقبل أن نورد هذه الأمثلة ينبغي التنبيه إلى أنها افتراضية على

أساس الخبرة . كما ينبغي أن نذكر أن هناك من المصطلحات التضاريسية المتخصصة مما تدرسه الجرفولوجية خاصة ما هو مصنف أو متفق عليه بحسب أصل الشكل التضاريسي أو العامل الذي سيطر على تشكيله . مثال ذلك نقطة التجميد ، والمصطبة الهربية ، والكويستا ، والمهجاك . . إلخ . ومن ثم فإن الخرائطة الكنتورية وحدها لا يجب أن تكون مصدر التسمية أو التصنيف . بل إن هذه التصنيفات تتم عادة بعد الحصول على بيانات جيولوجية وميدانية ومن الصور الجوية . ومع ذلك فإن الأمثلة ذات الوصف الأصولي مما يرد ذكره ينبغي الإلزام بها كأساس هام في التعرف على ما هو شبيه بها فيما يصادف عند فحص الخريطة الكنتورية .

وهكذا نورد فيما يلي تعليقات موجزة على بعض الأشكال التوضيحية المتنوعة التي توضح بعض المبادئ الخاصة بالخريطة الكنتورية ، وبعض أشكال السطح الهامة في الدراسة الجرفولوجية .

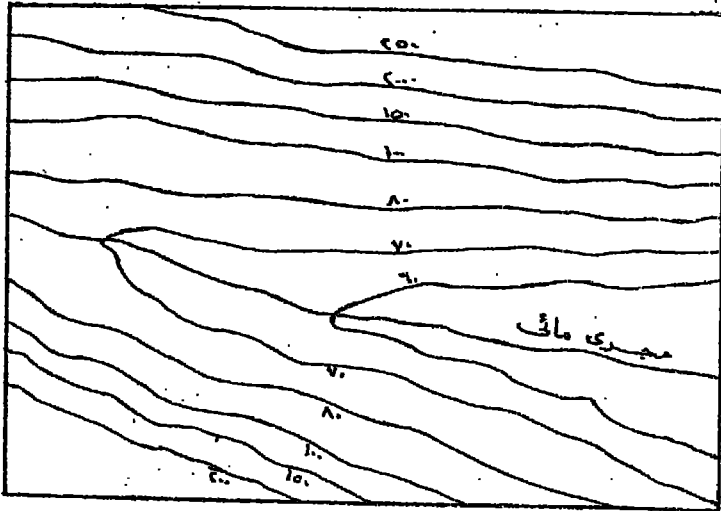
شكل (٤) : يوضح تغير الفاصل الكنتوري في نفس الخريطة . يتضح ساحل



(شكل ٤)

البحر في الخريطة. ومنسوبة صفر. النطاق الساحلي ليس به تضاريس شديدة ويناسب ذلك فاصل كنتوري صغير (١٠ م) لتأكيد ملاحظة. يرتفع سطح الأرض بمعدل أكبر (إنحدار أشد) إبتداء من كنتور ٣٠ م فما فوق، ولذلك تضيق المسافة بين خطوط الكنتور. اتلافي الازدحام الشديد لخطوط الكنتور إذا أبقى على نفس الفاصل اختصرت خطوط الكنتور أي كبر الفاصل الكنتوري إبتداء من خط كنتور ٥٠ بحيث أصبح الفاصل ٢٥ متراً. ليس من الضروري أن تكتب أرقام الخطوط كلها هو مبين بالشكل.

شكل (٥): يتضح به تغير الفاصل الكنتوري أيضا. لا يتضح ساحل البحر هنا لأن هذه المنطقة بعيدة عن البحر ولا يوجد خط الصفر لأن المنطقة مرتفعة. يرتفع سطح الأرض بمعدل أكبر (انحدار أشد) إبتداء من كنتور ٨٠ فما

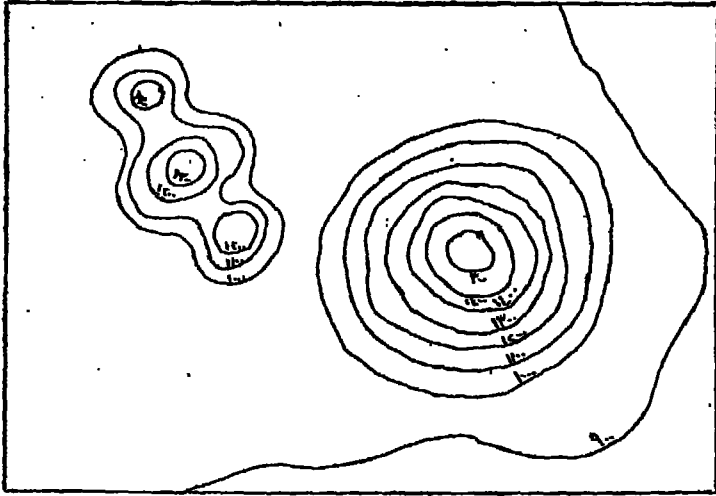


(شكل ٥)

فوق. كبر الفاصل الكنتوري فوق ذلك المنسوب. لو كان الفاصل الكنتوري في كل الخريطة ٥٠ م لما نبين منسوب الجري عند كنتوري ٦٠،

و٧٠ م اللذان يقطمانه . لاحظ كتابة الأرقام في الجزء السفلي من الخريطة (أيمن الوادى) ، ذلك أنها إما تسكتب هكذا وهو الأحسن أو تسكتب في نفس أما كتبها هذه ولكن مقلوبة .

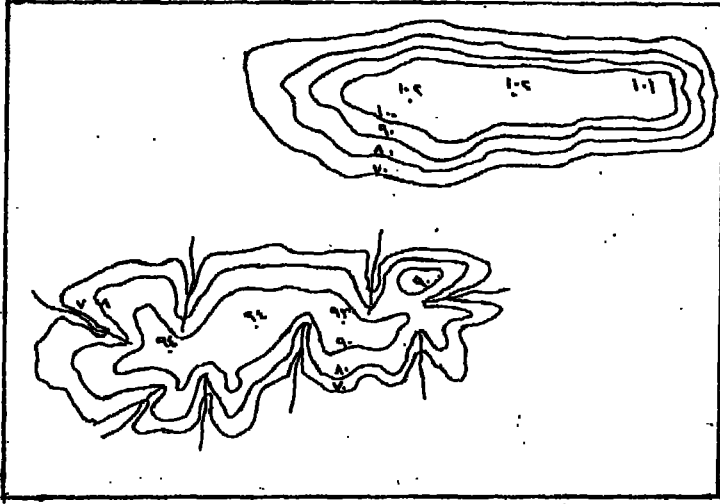
شكل (٦) : تل مخروطى يبلغ ارتفاعه المحلى نحو ٤٠٠ متر (١٤٠٠ — ١٠٠٠ م) ، إلى جواررة ثلاثة تلال مخروطية أصغر متصلة عند أجزائها السفلية . كل هذه التلال تقع في منطقة مرتفعة نظرا لأن قواعد التلال محددة بخط كنتور ١٠٠٠ م (أو أقل بتليل) . المسافات بين الخطوط الكنتورية التي تمثل هذه



(شكل ٦)

التلال متساوية تقريبا مما يعنى تساوى مقدار الانحدار على جوانب هذه التلال (انحدار مستمر) . هذه الحالة يمكن أن نصادفها في مناطق النشاط البركانى الحديث . مما يوضح أن هذه المخاريط حديثة نسبيا أن تأثير التعرية فيها قليل كما يتبين من قلة تعرج خطوط الكنتور ، وكذلك من احتفاظ التل الأكبر بفوهته كما توضح خطوط الكنتور . لاحظ كتابة أرقام الكنتور عند الفوهة .

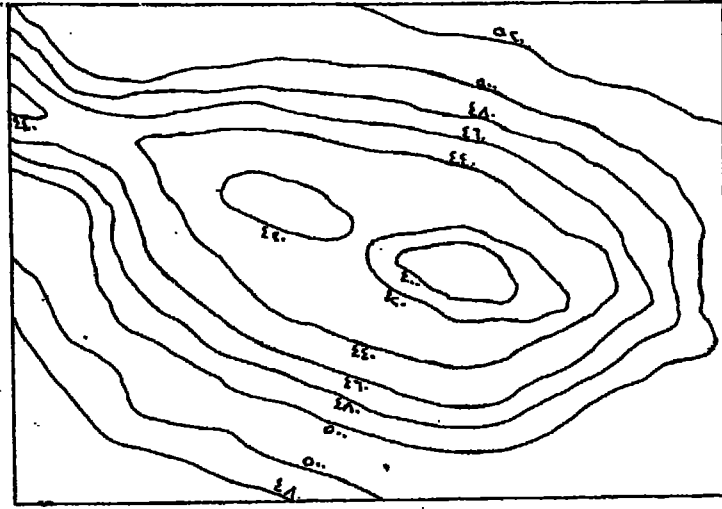
شكل (٧) : في أعلا الشكل تل مسطح القمة ارتفاعه المحلى نحو ٣٢ متراً .
جوانبه مقوسطة أو شديدة الانحدار . يتميز هذا التل بقلة التقطع أو التأثر
بفعل التعرية . يطلق على هذا الشكل من التلال تسمية ميزا (ميسا) إذا كانت



(شكل ٧)

طبقاته أفقية أو شبه أفقية . في أسفل الشكل تل آخر ارتفاعه المحلى نحو ٢٤
متراً ، كاد يقطع إلى أجزاء بما ينحدر عن جوانبه من خطوط تعريف
موضعة في الشكل . لكل من هذه الخطوط الصغيرة واد صغير كما يتبين من
تدرجات خطوط الكنتور إلى جوار كل خط . يبدو أن هذا التل هو الآخر
كان مسطح القمة . مثل هذه التلال يمكن وجودها في البنية الأفقية كما
الحفا . ولكن يرجح أن الأول ذا طبقات نفاذة (تسرب فيها المياه بسرعة
نسبياً) والثانى ذا طبقات أقل نفاذية . مما يذكر أيضاً أنه لايسهل عمل خط
تقسيم مياه على سطح التل الأول بينما سهل ذلك نسبياً على سطح
التل الآخر .

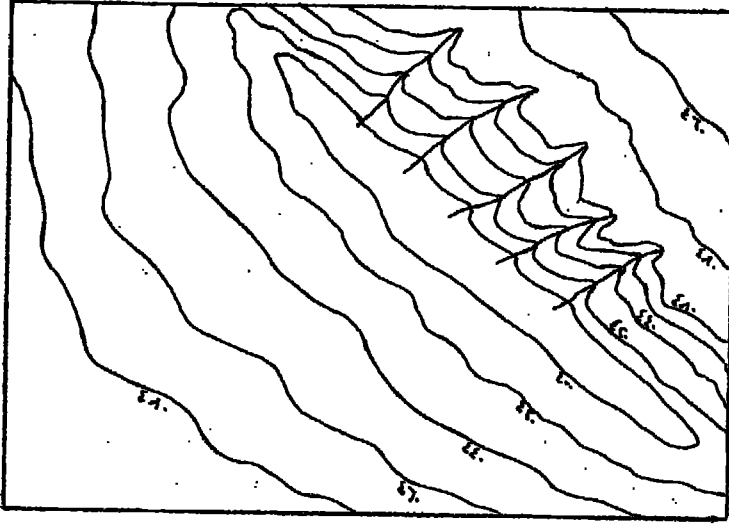
شكل (٨) : منخفض كبير شبه دائرى يقل منسوب قاعه عن ٤٠٠ متر فوق



(شكل ٨)

منسوب سطح البحر، بينما تصل بعض أجزاء جوانبه إلى أكثر من ٥٢٠ متر، أي بعمق محلي قدره أكثر من ١٢٠ متر. يتصل هذا المنخفض بجزء منخفض آخر في الشمال الغربي. لاحظ عدم وجود خطوط تصريف تتجه إلى هذا المنخفض وكذلك قلة التفاوت في مقدار الانحدار بوجه عام على جوانبه. لاحظ أيضا مكان كتابة أرقام خطوط الكنتور بالنسبة للخطوط. فهذا هو ما يتبع بالنسبة للمنخفضات التي تقع فوق منسوب سطح البحر. أما يقل منها عن سطح البحر فيكتب على ذلك النحو مع إضافة علامة - (ناقص) ، أو تكتب الأرقام في جزء « مقطوع » من الخط مع إضافة تلك العلامة أيضا.

شكل (٩) : منخفض طولي يقل قاعه عن ٤٠٠ متر فوق سطح البحر. يمكن اعتبار خط كنتور ٤٨٠ متر هو حد تقريبي له بحسب ما يتبين من هذه الخريطة ، أي بعمق محلي يزيد قليلا عن ٨٠ متر. يتميز هذا المنخفض بشدة إنحدار جانبه الشمالي الشرقي وبطء إنحدار الجانب الجنوبي الغربي. يحتمل أن تكون البنية الجيولوجية في هذه المنطقة مائلة جهة الشمال الشرقي ، وإذا

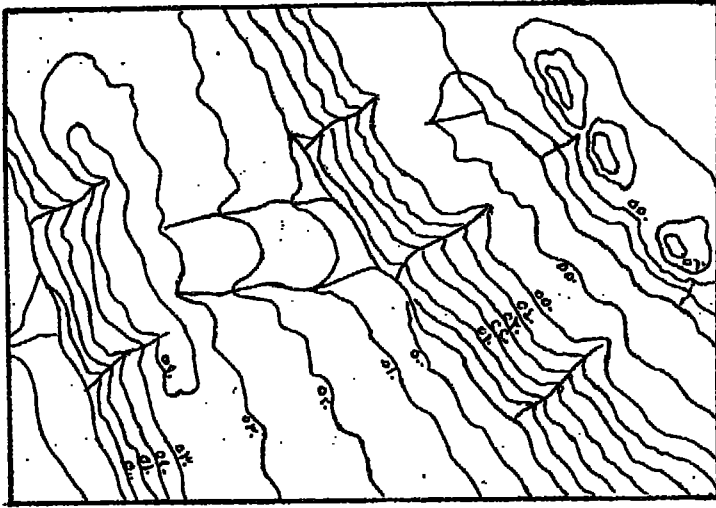


(شكل ٩)

ثبت ذلك يعتبر هذا المنخفض منخفضاً تالياً subsequent . لاحظ أيضاً وجود بعض خطوط التصريف على المنحدر الشديد ، وتسمى في هذه الحالة خطوط تعريف عكسية obsequent . يعتبر الثلث الشمالي الشرقي من الخريطة الذي يضم المنحدر الشديد والمنحدر التدريجي إلى الشمال الشرقي مثالا لجزء من كوستا (كوستا) إذا كانت الطبقات مائلة في هذا الاتجاه . لاحظ كذلك وضع أرقام خطوط الكنتور الموجودة في الشكل .

شكل (١٠) : بوصف مبسط يمكن القول إن هناك إثنين من المنحدرات الشديدة يتجهان ناحية الغرب يجاور كل منهما منحدر أبطأ ناحية الشرق . ثم هناك منحدر شديد وآخر بطيء في الشمال الشرقي أقل وضوحاً . تمتد في الأجزاء الواطئة خطوط تصريف طويلة نسبياً بينما تنحدر على المنحدرات الشديدة خطوط قصيرة . أما على المنحدرات البطيئة فتوجد خطوط متوسطة الطول نسبياً . ولكن بنحس جغرفوجي أعمق يمكن القول أننا بإزاء أحد أمرين : قد تكون البنية ذات طبقات مائلة ناحية الشمال الشرقي مع تبادل

طبقات متفاوتة الصلابة مما أدى إلى وجود هذا النمط من أشكال السطح .
فنحن بإزاء اثنين من الكويستات يحد كلا منهما خط تصريف طويل وكذلك
توجد كويستا ثالثة في الشمال الشرقى أقل وضوحا وربما أقل امتدادا .
وتصنف خطوط التصريف الطويلة التي تجاور وتوازي المنحدرات الشديدة
كأحد أنواع خطوط التصريف التالية Subsequent . أما الخطوط القصيرة على

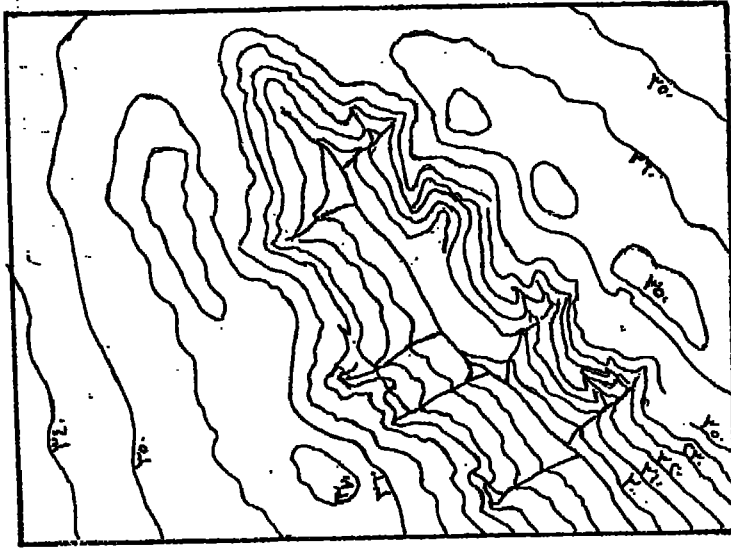


(شكل ١٠)

المنحدرات الشديدة (واجهات الكويستات) فتعرف بخطوط تصريف عكسية
obsequent . وتعرف خطوط التصريف متوسطة الطول على منحدرات الميل
(للمنحدرات الطفيفة) بخطوط تصريف تابعة ثانوية secondary consequent
ويعرف هذا المظهر التضاريسي كله بطبغرافية الكويستا . أما الاحتمال الثاني
فهو إننا بإزاء ثلاثة خطوط من الانكسارات تمتد بطول خطوط التصريف
الطويلة تقريبا (والتي لا تزال توصف في هذه الحالة أيضا بأنها تالية) . وقد
أثرت هذه الانكسارات بشكل أدى إلى ميل الطبقات فيما بينها فاحية
الشمال الشرقى . وذلك بحيث أن الأجزاء الصاعدة هي التي ترتبط بالأجزاء

المرتفعة والأجزاء الهابطة هي ما يرتبط بالأجزاء المنخفضة . ويحدث ذلك في نمط خاص من البنية الإنكسارية التي تساعد على وجود هذا النمط التضاريسي وكذلك نمط الأودية والحواف الانكسارية . وهناك تصنيف يخطوط التصريف التي توجد في هذا النمط التضاريسي نترك الكلام عنه لمناسبة الكلام عن أنماط التصريف .

شكل (١١): نلاحظ منحدرين شديدين متقابلين يمثلان جانبي وادي يتراوح ارتفاعهما المحلي ما بين ٣٠٠ و ٣٧٠ متر ، أي أن أقصى مدى تضاريسي يبلغ أكثر من ٧٠ مترا بقليل . يوجد منحدران آخران بطيئان أحدهما في الثلث

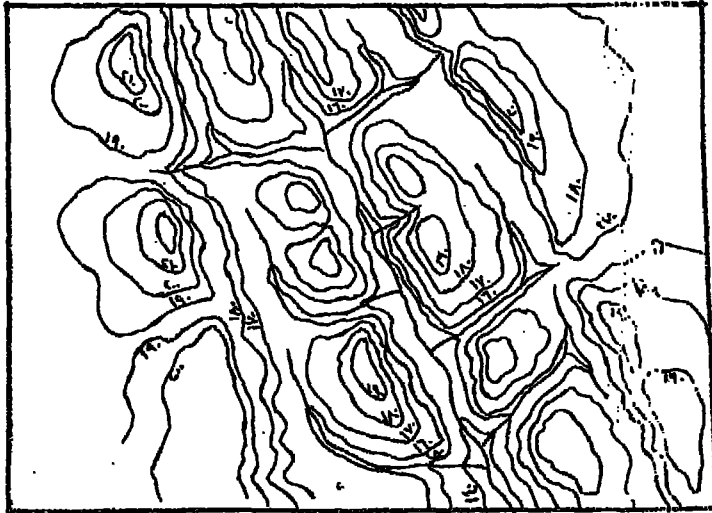


(شكل ١١)

الشالي الشرقي من الشكل والآخر في الثلث الجنوبي الغربي بدليل تباعد خطوط السكتور . في الغالب أن هذا المظهر التضاريسي يمثل اثنتين من السكوستات تشكل واجهة كل منهما (الانحدار الشديد) جانب الوادي . ويرتبط كل من هاتين السكوستاتين بجانب من جانبي محدب بنيوي تميل فيه الطبقات

في اتجاه المنحدرين الطفيفين (منحدر الميل) . ويعرف الجذب في هذه الحالة بأنه محذب منحوت *breached anticline* على غرار محذب وادي عربة في مصر . ويرجح أن الطبقات الصخرية صلبة نسبياً في طرفي المحذب . كما أنها قليلة التباين مما لم يساعد على نمو خطوط تعريف خطوط الظهور (خطوط المضرب) ، ولا حتى تراجع أعلى خطوط التعريف العكسية بدرجة كبيرة . يعرف خط التعريف الرئيسي في مثل هذه الحالة بأنه خط تعريف على طول محور محذب . هذه الاحتمالات هي الأرجح لمثل هذا النمط التضاريسي . إلا أنه ليس من المستبعد أن يشبه هذا النمط في حالة الأخاديد الانكسارية *grabens* التي تجاورها أحياناً أشكال تضاريسية تشبه الكويستا أو على هيئة حواف إنكسارية . ولهذا لا يكتفى في البحث الجرفولوجي بالخريطة الكنتورية .

شكل (١٢) : أثنان من الكويستات في النصف الشرقي من الشكل وأخريان في النصف الغربي ، ترتبطان غالباً بمحذب منحوت على غرار ماسبق وصفه في



(شكل ١٢)

شكل (١١) . ولكن هذا المحذب يتميز جانبا به بتبادل طبقات صلبة مع طبقات ضعيفة بحيث ساعد ذلك على تطور هذه الكويستات الكبرى الأزبعة. لاحظ نمو خطوط التصريف العالية التي استقرت في نطاقات ذات صخور ضعيفة . كذلك لاحظ نمو خطوط التصريف العكسية أكثر مما هو في شكل (١١) . يمثل هذا الشكل نموذجا كمنثوريا لما يمرر بالتضاريس المقلوبة .
reversed topography

شكل (١٣): عدد كبير من الكويستات يرتبط معظمها بمقعر بنيوى تمت فيه شبكة نهريه وتطورت على جانبيه أيضا بعض الكويستات . ولكن يلاحظ هنا أن واجهات الكويستات في عكس الوضع الذى سبق ذكره في حالة المحذب المنحوت . من الضرورى أن يتوفر لتطور هذا النمط هو الآخر صخور صلبة وأخرى ضعيفة في نظام متبادل (صلب ثم ضعيف ثم صلب وهكذا) . لاحظ أن جانبي

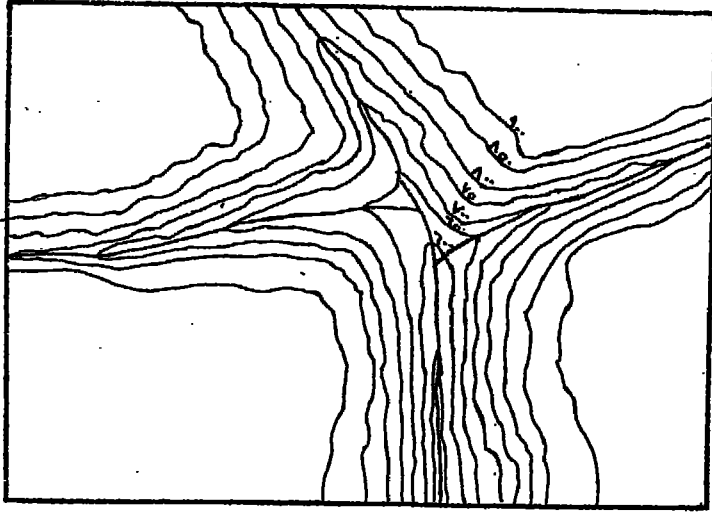


شكل (١٣)

المقعر يمكن أن يكونا أيضا جانبي معديين مجاورين . ويتضح ذلك من فحص خطوط الجارى النهريه في أقصى غرب الشكل وفي الشمال الشرقى . مما

يذكر أن المقعرات البنيوية التي بتطور عليها تصريف وتضاريس بهذا الشكل أقل نسبيا من الخدبات المنحوتة التي يمثلها شكلا (١١)، (١٢).

شكل (١٤): خريطة كنتورية تفصيلية تمثل جزءا من وادى أواسط وحلة

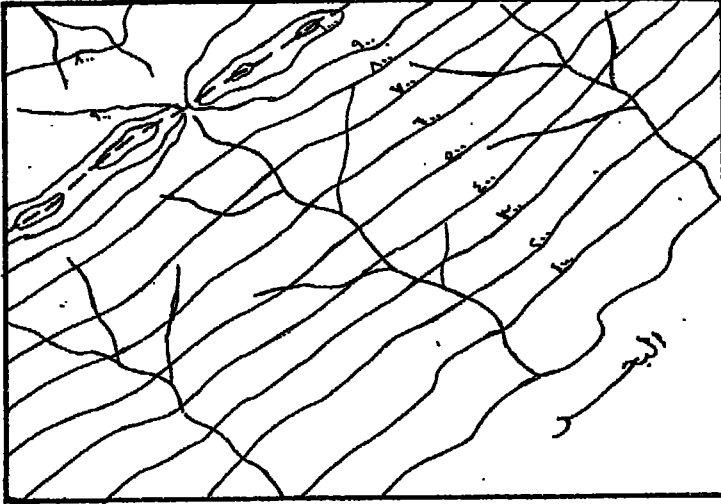


(شكل ١٤)

الشباب وله رافدان في نفس المرحلة تقريبا . لاحظ أن الفارق الكنتوري ٥٠ مترا وأن هذه الخريطة يمكن أن تكون بمقياس يتراوح بين ١ : ١٠٠٠٠٠ : ١٠٠٠٠٠٠ . أما إذا وجد مثل هذا الشكل في خريطة بمقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠٠ مثلا (أى بمقياس أصغر مما سبق) فيلاحظ أن الانحدارات التي تمثلها خطوط الكنتور تكون أبطأ، ولايسهل وصف الوادى بأنه في مرحلة الشباب نظرا لشدة انقراج جوانبه على غير ما هو مألوف عن مرحلة الشباب . فإذا كانت هذه الخريطة ذات مقياس كبير عما ذكر أولا فإن شدة الانحدار التي يمكن حسابه للوادى ورافديه توضح أننا بازاء مرحلة الشباب ... لاحظ كذلك شدة انحدار القطاع الطولى كما يتضح من كثرة تقاطع خطوط

الكتنور مع خطوط الجريان على مسافات أفقية قصيرة (هذه خريطة بمقياس كبير) .

شكل (١٥) : بضع شبكات تصريف وجزء من خط تقسيم رئيسي في



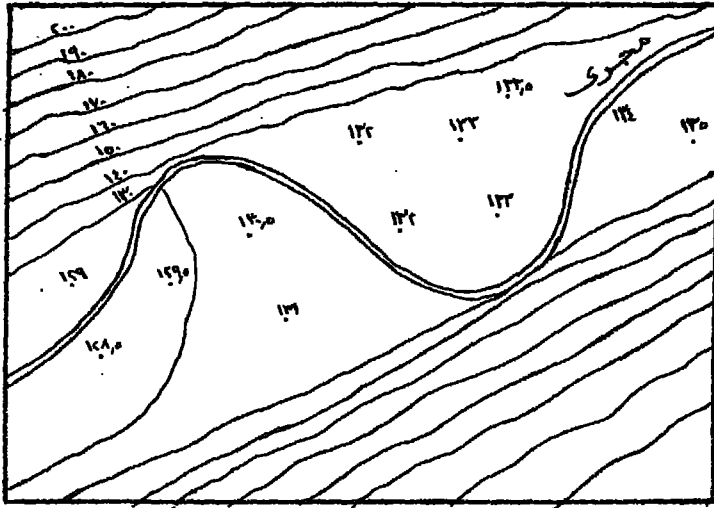
شكل (١٥)

خريطة كتنورية ذات فاصل كتنورى قدره ١٠٠ متر . لاحظ في هذا الشكل أن خطوط الكتنور لاتتراجع كالمعتاد ناحية أعلى خطوط التصريف على عرار مانجده في معظم أمثلة الأودية (المثال السابق مثلا) . وتفسير ذلك لاينخرج عن أمرين هما : إما أن الخريطة ذات مقياس رسم صغير وفارق كتنورى كبير لايسمحان بتمثيل تعرجات خطوط الكتنور ناحية أعلى خط التصريف ، أو أن هذه الأودية ليست فسيحة وعميقة بقدر كاف نظراً لأنها يمكن أن توصف بأنها في مرحلة الشباب المبكر أو الشباب عموماً . ويمكن أن نجد التأثيرين معا في بعض الخرائط كما هو الحال بالنسبة لبعض خطوط التصريف المتجهة إلى البحر الأحمر في لوحات ١ : ٥٠٠٠٠٠ . فهذه لوحات صغيرة نسبياً وفارقها الكتنورى كبير بحيث نجد أمثلة مشابهة لهذه الحالة حيث لا تتراجع

(٢٣) — الخريطة

خطوط الكنتور بمقدار ملموس على نحو ما هو معتاد . ولذلك فإنه ينبغي في
الدراسة الجرفولوجية لثل هذه الحالات أن يرجع إلى خرائط أكثر تفصيلا
(بمقياس أكبر) إن وجدت ، وإلى الصور الجوية ، وإلى الدراسة الميدانية
إذا كان الهدف دراسة وافية وتفصيلية .

شكل (١٦) : جزء من وادى نهري في خريطة تفصيلية بمقياس



شكل (١٦)

١ : ٢٥٠٠٠ مثلاً ، والفاصل الكنتورى ١٠ أمتار مما يوضح أن جانبي
الوادى يعدان ضمن المنحدرات المتوسطة عامة . كذلك لاحظ قلة خطوط
الكنتور التي تقاطع مع المجرى بعكس ماسبق توضيحه عن الوادى في
مرحلة الشباب . هناك خط واحد فقط ويمكن أن نجد لوحة بهذا المقياس لواد
جانبا هذه الخصائص ولا تقاطع أى خط كنتور مع المجرى في كل اللوحة .
ومرجع ذلك ببطء انحدار خط للمجرى أى ببطء انحدار القطاع الطولى . ويوضح
ذلك أيضا ما يوجد من نقط مناسبة تدين مناسب السهل القيسى . ويتضح
مدها أن خط كنتور ١٤٠ لا يقاطع مع المجرى غالبا إلا بعد مسافة طويلة

جهة أعلى النهر . لاحظ أيضاً أن المجرى متعرج ويلتقي بمخضيف جانب الوادى فى أكثر من مكان كما لو كان الوادى ضيقاً إلى حد ما عن ثنيات المجرى . وفى ضوء هذه الأوصاف فىمكن أن يوصف هذا المجرى وواديه بأنهما فى مرحلة النضوج . مما ينبغى ذكره أن خطوط كنتور جانبي الوادى رسمت بشكل بسيط نسبياً وقاما توجد بهذه الاستقامة فى الطبيعة .

شكل (١٧) : جزء من وادى نهري فى خريطة تفصيلية ، بقاصل

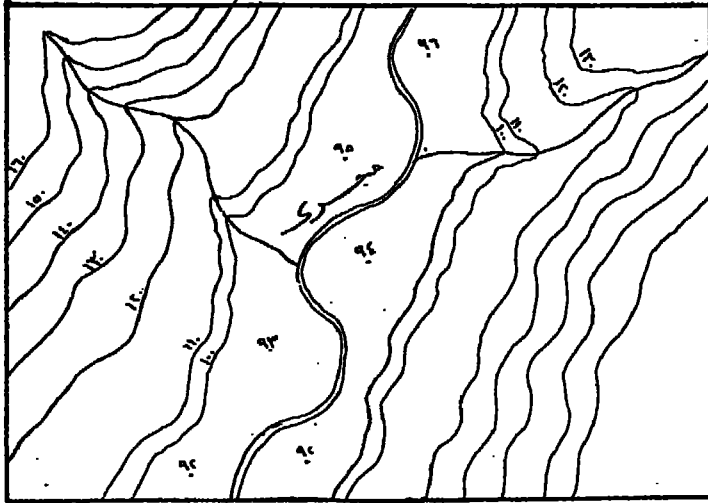


شكل (١٧)

كنتورى ١٠ أمتار يمثل مرحلة الشيخوخة . ونظراً لقلّة عدد خطوط الكنتور وصغر الفاصل الكنتورى مع تباعد الخطوط على جانبي الوادى وكبر مقياس الخريطة فيمد انحدار جانبي الوادى ببطء جداً . كذلك فإن انحدار المجرى يمد ببطئاً هو الآخر إذ أنه نحو ٤ أمتار فقط بطول كل الخريطة فضلاً عن أنه أطول من الخريطة لوجود الثنيات . لاحظ أن الثنيات أكثر من ثنيات مرحلة النضوج كما أن بعضها شديد التقوس يقرب من

الشكل الدائرى . وأن الثنيات لا تحتك بجانبى الوادى فذلك نادراً ما يحدث،
فى مرحلة الشينوخة . فما يعرف بطاق الثنيات (أى النطاق الذى تشغله
الثنيات ويمده خطان بصلان بين الأطراف الخارجية للثنيات أقل من اتساع
السهل الفيضى . مما يذكر أيضاً أنه يمكن أن توجد فى الخريطة الكنتورية (أو
الطبيغرافية) بقايا لما يعرف بالثنيات المتقطعة . كما أنه من الممكن أن توجد
بعض النطاقات الضيقة التى تجاور الجرى فى بعض الأجزاء على مناسيب
أكثر قليلاً (مترين أو ثلاثة مثلاً) من السهل الفيضى . وتعرف هذه
النطاقات بالجسور الطبيعية وقد تظهرها نقط المناسيب ولكنها غير موضحة فى
هذا الشكل .

شكل (١٨) : جزء من وادى نهري فى خريطة تفصيلية فاصلها



شكل (١٨)

الكنتورى ١٠ أمتار . لاحظ أن خطى كنتور ١٠٠ ، ١١٠ متقاربان ويأتى بمد
خط ١١٠ نطاق فسيح نسبياً يتحمر بين ذلك الخط وخط كنتور ١٢٠ . وهذا يدل

على شدة انحدار الجزء المنحصر ما بين ١٠٠ ، ١١٠ وبطء انحدار النطاق الأوسع بين ١١٠ ، ١٢٠ . حالة كهذه تلفت النظر إلى وجود مصطبة أو مدرج . ولكن ليس من الممكن البت فيما إذا كانت مصطبة بنيوية مرتبطة بصخور شديدة المقاومة أو مصطبة ناتجة عن نحت النهر في سهل الفيضى (أو في الصخر الأصلي) بسبب التجديد . والمنصود بالتجديد هو زيارة نشاط النهر من حيث قدرته على النحت . وهناك بضعة أسباب لتجديد قدرة النهر من أهمها انخفاض مستوى القاعدة ، وهو مستوى مصب النهر . وفيما يتعلق بتلك المصطبة التي توضحها خطوط السكتور في ذلك الشكل ينبغي إجراء فحص ميداني فيما بين خطى ١٠٠ ، ١١٠ وكذلك ما بين ١١٠ ، ١٢٠ للتعرف على ما يوجد من إرسابات أو إرسابات وصخور للبت فيما إذا كانت مصطبة بنيوية أو ناتجة عن النحت النهري بسبب التجديد . ويوضح هذا الشكل أن هذه المصطبة لم يتعرض سطحها لتعرية شديدة نظراً لما يوضحه استمرار خطوط السكتور لمسافات طويلة ، أى أنها قليلة التقطع . والحقيقة أنه نادراً ما يوجد مثل هذا الاستمرار وقلة التقطع أى كان نوع المصطبة ، والمثال التالى أقرب إلى الحالات الفعلية .

شكل (١٩) : جزء من وادى نهري يشبه المثال السابق فيما عدا أن خطوط السكتور التي تمثل المصطبة ليست متصلة ، وأن هناك بعض خطوط الجريان المؤقت التي أوضحت بخطوط متقطعة . وتشير خريطة كهذه إلى وجود بضع ربوات طفيفة الارتفاع ، مبعثرة على طول جانبي السهل الفيضى وتزيد عنه قليلاً في الارتفاع وبفحص خطوط السكتور وما قد يتوفر من نقاط مناسبة تمثل هذه الربوات والسهل الفيضى يمكن تبين شيئاً من الاتفاق في منسوب هذه البقايا بالنسبة لسهل الفيضى . وما ينبغي أن يتبادر إلى ذهن فاحص الخريطة

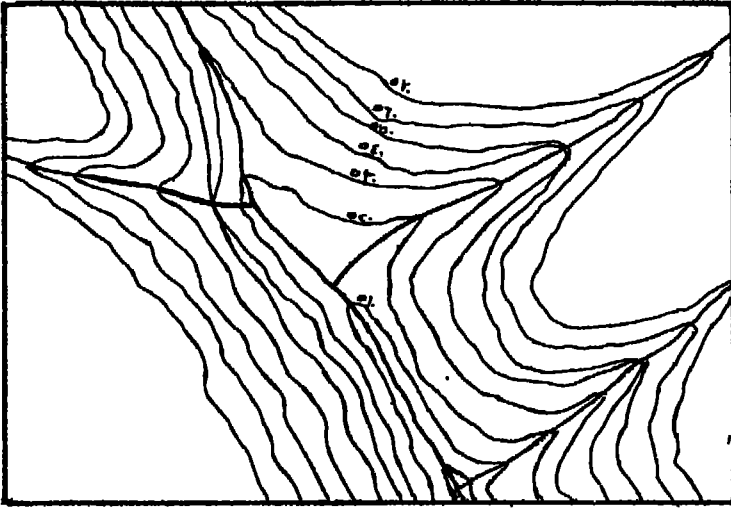


شكل (١٩)

بصدد مثل هذه الحالة أن هذه الربوات هي غالبا بقايا شكل تضاريسى متصل بمعاذاة أطراف السهل الفيضى أو عند حضيض جانبي الوداى . ويشبه هذا الشكل المتصل ماسبق تمثيله فى الشكل السابق . ولكن المثال الذى نحن بصدده يمثل حالة أقرب إلى الحالات الفعلية لبعض المصاطب. ذلك أنه لا توجد مصاطب مكتملة أو مستمرة بل عادة ماتوجد بصورة مقطعة على هيئة مرتفعات طفيفة مبعثرة تعلو قليلا عن السهل الفيضى . إلا أنه مع ترجيح هذا الشكل كمصطبة فى ضوء هذه الملاحظات من الخريطة فالأمر يتطلب بحثا ميدانيا لمعرفة ما إذا كانت هذه مصطبة بنيوية أو أنها أحد أنواع المصاطب النهرية . وأخيرا لا يصح أن ننهى هذا الكلام دون ذكر أن المصاطب الرئيسية أو الكبيرة أى ذات الارتفاع الحلى الكبير والامتداد المساحى الواسع هي التى يمكن أن تتضح فى الخريطة السكتورية . بينما هناك كثير من المصاطب التى لا يمكن أن توضحها الخريطة السكتورية العادية نظرا لقلة

الارتفاع المحلى للمصطبة ، وربما لقلعة الامتداد المساحى أيضا .

شكل (٢٠) : وادى رئيسى ضيق القاع، يحتوى على نهر ذى قطاع طولى يتحدر بمعدل منتظم إلى حد واضح أما الرافدين الشرقيين فيتحوى كل منهما على جزء (نقطة) شديد الانحدار ينحصر بين منسوبي ٥٤٠ ، ٥٥٠ متر . وكذلك يوجد جزء مشابه ينحصر ما بين منسوبي ٥٣٠ ، ٥٤٠ فى القسم

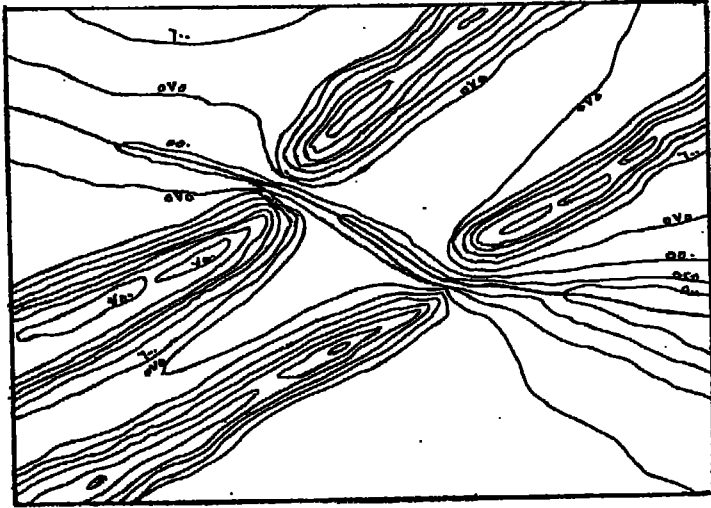


شكل (٢٠)

الأدنى من الرافد الغربى . وتظهر هذه الأجزاء (النقط) عادة فى الطبيعة على هيئة شلال أو جزء قصير شديد الانحدار جداً تزداد فيه سرعة التيار . عن بقية الأجزاء . وتعرف مثل هذه الأجزاء بنقط التجديد . وقد تكون هذه النقط ذات أصل بنيوى كأن يتسبب فى وجودها صخر صلب لم يستطع النهر تمهيد مجراه فيها ، أو بسبب إنكسار . كما قد تعزى إلى إنخفاض سريع وكبير نسبياً فى مستوى قاعدة النهر مما يؤدي إلى وجود جزء يتميز بشدة الانحدار يبدأ ظهوره عند المصب ويأخذ فى التراجع ناحية أعلى

النهر وروافده . كما قد توجد مثل هذه الظاهرة في بعض الروافد نتيجة لتعرض الوادى الرئيسى لنسحت جليدى أكثر مما تعرضت له الأودية الرافدية . وعندما يتراجع الجليد وتصبح هناك مياه جارية تكون قيعان الأودية الرافدية في أجزاءها الدنيا على مناسيب أعلى من منسوب قاع الوادى الرئيسى ، على غرار ما يتضح في الوادى الغربى في شكل (٢٠) . وتوصف مثل هذه الأودية بأنها أودية معلقة hanging valleys . أما إذا كانت نقطة التجديد بمقدمة أى فى داخل الوادى بمسافة مرموقة فلا يوصف الوادى بأنه معلق ، ويقال أنه يحتوى على نقطة تجديد .

شكل (٢١) : خريطة لجزء من وادى نهري غير مألوف الشكل .



شكل (٢١)

فجواته غير محددة ولا يسهل تصنيفه بحسب مراحل دورة التعرية . والمهم هنا أنه توجد حافتان تمتدان امتداداً عرضياً على الجرى ويضيق عندهما الوادى كثيراً . وإذا وجد مثل هذا المظهر غير المألوف فى الشكل فينبغى أن يتطرق

التفكير إلى أحد أمور ثلاثة : الأمر الأول هو إما أننا بأزاء جزء من نهر منطبع superimposed والأمر الثاني هو أننا قد نكون بإزاء جزء من نهر سابق (سالف ، مناضل) antecedent ، أما الأمر الثالث هو أننا قد نكون بأزاء جزء من نهر يمر على ظواهر طبقات شديدة الميل توجد بينها طبقتان شديداً المقاومة ارتبطت بهما هاتان الحافتان . وبطبيعة الحال تتلخص فائدة الخريطة الكنتورية هنا في إبراز الظاهرة وتوضيح الشكل العام للحافتين وما يجاورهما . ولذلك فينبغي للبحث عن تفسير هذه الظاهرة في الخصائص البنيوية والجرفولوجية التفصيلية للمنطقة وما يجاورها لترجيح أى من الاحتمالات الثلاثة سابقة الذكر .

ويمكن وصف الجزء المنطبع بأنه جزء من نهر يتخذ امتداداً ما لا يتوافق مع البنية التي يجرى عليها . ومرجع ذلك أنه نشأ على سطح أصلى ذي بنية سطحية أخرى تختلف عن البنية التي يجرى عليها حالياً . وتتكون الأجزاء المنطبعة نتيجة للتعميق وإزالة سمك من الصخور يعلو سمكاً آخر يختلف عنه بنويًا . فإذا وصل هذا الجزء من النهر إلى الصخور السفلية هذه فيعتبر جزءاً نهرياً منطبعاً . ومعنى هذا أن هذا الجزء من النهر يزيل الصخور السطحية أولاً ثم يقطع ما يعرف بسطح عدم التوافق — وهو السطح الذي يفصل بين النظامين البنيويين — ويستقر بعد ذلك في البنية السفلية على نحو ما ذكر . ونتيجة لأن الجزء المنطبع يفرض على البنية السفلية بما قد يحتويه سطح عدم التوافق من تضاريس ليست من نتاج التعرية التي يقوم بها هذا الجزء المنطبع فتوجد أحياناً علامات توضح أن هذا الجزء مفروض على هذه البنية أو طبع فيها . ومن بين هذه العلامات ما وضح بالشكل الذي نحن بصدده .

أما الجزء (النهر) السابق فيمكن وصفه بأنه جزء تعرض لحركة تسكونية

ما (انكسارية أو التوائية) في اتجاه عرضى أو شبه عرضى على النهر ، بحيث أن هذه الحركة كادت تؤدي إلى تحويل الجرى إلى اتجاه آخر . إلا أن النهر استطاع أن يحافظ على اتجاهه بواسطة النحت في الشكل البنيوى الناتج عن هذه الحركة الأحداث من وجود النهر . وهكذا فعلى حين أنه قد يظهر تأثير الحركة التكتونية على جانبي الوادى وفي الأجزاء المجاورة لما فإن النهر يظل محافظاً على اتجاهه الأصيل عامة . ويعنى هذا أن وجود هذا الجزء من النهر سابق للحركة التكتونية التي حدثت ومن هنا يمكن تسميته بالجزء السابق أو السالف . كما أنه يسمى بالجزء المتناضل نظراً لأنه تاضل من أجل الاستمرار في اتجاهه ولم يحول .

أما الاحتمال الثالث الذى قد يعزى إليه هذا المظهر التضارىسى في الشكل الذى نحن بصدده فهو وجود طبقات شديدة الميل ومن بينها طبقتان تتميزان بشدة المقاومة . وقد تكون الطبقات مائلة في اتجاه النهر أو ضده . وفي كلتا الحالتين يمكن أن تتعرض ظواهر الطبقات الضميعة للنحت على نطاق واسع على حين يبقى ظاهرة كل من الطبقتين المذكورتين أكثر بروزاً أو ارتفاعاً اشددة مقاومتها للنحت النهري .

ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على الاحتمالات الثلاثة سابقة الذكر . بل ينبغي التفكير في احتمالات أخرى حتى لو كان بعضها أقل أهمية من بين هذه الاحتمالات مثلاً أن يكون هذا الجزء من النهر سابقاً ومنقطعاً في الوقت نفسه . أو أن يكون هذا الجزء من النهر وواديه حديث التكوين نسبياً نتيجة للأسر النهري الخطى عبر محور سلسلة جبلية أو أكثر كانت تشكل منطقة تقسيم ... إلخ .

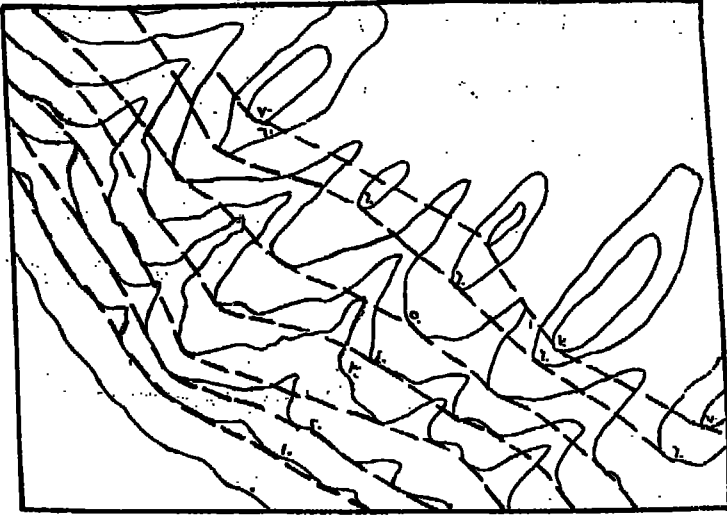
وما سبق من أشكال توضح بمض الخصائص أو الظواهر الجرفولوجية هي أمثلة هامة فقط لما يمكن أن توضحه الخريطة الكنتورية ولا يمكن أن نورد أمثلة لجميع الظواهر. ويتضح تباعاً ما يمكن أن تفيد به من الخريطة الكنتورية في التحليل الجرفولوجي إلى جانب ما سبق ذكره من أمثلة كنتورية جرفولوجية .

خطوط الكنتور المبسطة (المعمرة) :

من المعروف أن الخريطة الكنتورية فيها بعض التبسيط نظراً لما تغفله خطوط الكنتور من تفصيلات دقيقة في أشكال السطح . وتزداد درجة التبسيط بازدياد الفاصل الكنتوري . ويلاحظ أن الحاجة إلى هذا التبسيط تصبح ضرورية في المناطق شديدة التضاريس ذات الفوارق التضاريسية الكبيرة .

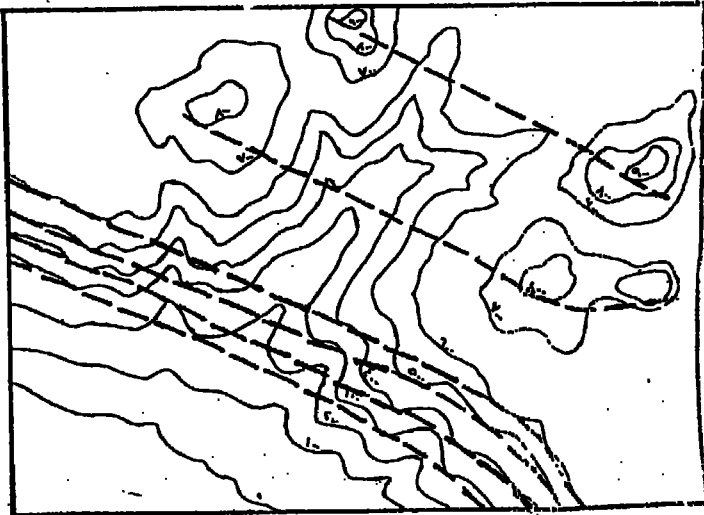
وفضلاً عن هذه الصورة من التبسيط فهناك حالة أخرى يمكن أن يقوم بها الجرفولوجي أحياناً لتوضيح حالة السطح قبل أن يصل إلى صورته الراهنة . وقد يصل هذا التبسيط في بعض الحالات إلى درجة كبيرة تؤدي إلى ظهور أشكال تضاريسية لا تمت للأشكال الراهنة إلا بقليل من الصلة . ويتضح في شكل (٢٢) مثال لقليل من التبسيط وفي شكل (٢٣) مثال للكثير منه .

وتتفاوت درجة التبسيط التي تجرى بالخريطة الكنتورية تبعاً لوجهة نظر الباحث والوضع أو الأوضاع القديمة التي يرى توضيحها . فبعدما يتيسر جمع بيانات كافية جيولوجية وجرفولوجية مكثبية وميدانية عن منطقة دراسته



شكل (٢٢)

قد توحى هذه البيانات بإجراء تبسيط في صورة ما . وقد يكون هذا التبسيط في عدة صور تمثل عدة مراحل لتطور تضاريس منطقتة . ويمكن القول بشكل عام أننا كلما ازدادت درجة التبسيط فإن ذلك يعنى البحث في مرحلة أكثر



شكل (٢٣)

قدماً . أما إذا كان التبسيط بدرجة قليلة فذلك يعنى البحث في مرحلة أقل قدماً .

وينبغى ألا تؤخذ خطوط الكنتور المبسطة على أنها تمثل الوضع الفعلى الذى كان موجوداً في مرحلة سابقة . وإنما تشير هذه الخطوط إلى الوضع التقريبي للشكل العام لسطح الأرض في وقت سابق . ويراعى في عمل هذه الخطوط للبساطة بضعة اعتبارات من بينها تاريخ حدوث الحركات التكتونية والثوران البركاني — إن وجدت مثل هذه الحوادث — بالنسبة للأشكال الناتجة عن التعرية . فقد تكون تلك الحركات مسئولة عن وجود بعض الأشكال البنيوية التي تلت تكون الأشكال التحتانية . ومن ثم فلا يصح أن تؤخذ هذه الأشكال البنيوية كبقايا لسطح الأصلي الذي نشأت عليه الشبكة النهرية أو الذي تعرض لتعرية من نوع آخر . كذلك مما يؤخذ في الحسبان الكيفية المحتملة لتراجع السفوح ، والمعدلات التقريبية لتراجع خطوط التقسيم . ذلك أنه من الممكن أن تتراجع خطوط التقسيم في اتجاه ما بمعدل أسرع منه في اتجاه آخر . كذلك ينبغى الإلمام بتغيرات مستوى سطح البحر لما لذلك من أهمية في تحديد مناسيب خطوط الكنتور المبسطة .

خطوط التقسيم المبسطة (المهمزة) :

من المعروف أن خطوط التصريف النهري تزداد طولاً بمرور الوقت في داخل مناطق التقسيم . وذلك نتيجة لما يعرف بالتراجع جهة « المنابع » .

ومن المعروف أنه يمكن أن تنشط بعض أعلى الجارى النهرية في تعميق أوديتها . وهذا مما يساعد بالتالى على زيادة طولها في داخل أراضى ما بين الأودية أكثر مما يحدث بالنسبة لبعض خطوط التصريف التي تقع في الجانب

الآخر من خط التقسيم . وقد يكون هذا التفاوت في التراجع جهة المنيع كبيراً بقدر يؤدي إلى حدوث أسر نهري . ذلك أن الروافد التي تتميز بنشاط أكبر وتراجع في أراضي التقسيم بمعدل أسرع تضم مساحات وروافد كانت تدخل ضمن الحوض المجاور ، أى فيما وراء خط التقسيم قبل حدوث الأسر .

وهناك من الأدلة ما يؤدي إلى القول بأن خطوط التصريف قد تتراجع في داخل أراضي ما بين الأودية بمعدل أسرع من تراجع بعض أجزاء خطوط التقسيم التي لم تصل إليها روافد نشطة . ولتوضيح ذلك نفترض أن هناك سلسلة جبلية أخذت بعض خطوط التصريف تتراجع في جانب منها أسرع من خطوط الجانب الآخر . فهذا يؤدي إلى تراجع خط التقسيم الأصلي في بعض الأجزاء حيث تتراجع خطوط التصريف بينما تبقى أجزاء أخرى من خط التقسيم الأصلي دون تراجع . ومرجع ذلك عدم وجود خطوط تصريف بنفس القوة تتراجع منها ، شكل (٢٤ ، ٢٥) .



شكل (٢٤)

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن عمل خط يصل بين البقايا المحتملة لخط التقسيم الأصلي لتقدير مقدار التراجع الذي أنجزته خطوط التصريف الفشطة . والخط



شكل (٢٥)

النتائج عن التوصل بين هذه البقايا يمكن تسميته بخط تقسيم مبسط (معمم) . وبعد عمل هذا الخط . رسم خط التقسيم الرئيسي الفعلي (الحالى) . وإذا تبين أن هذا الخط الحالى يحصر مساحات بينه وبين خط التقسيم المبسط فإن هذه المساحات تساعد على ترجيح حدوث أسر نهري لصالح مجارى جانب من جانبي خط التقسيم .

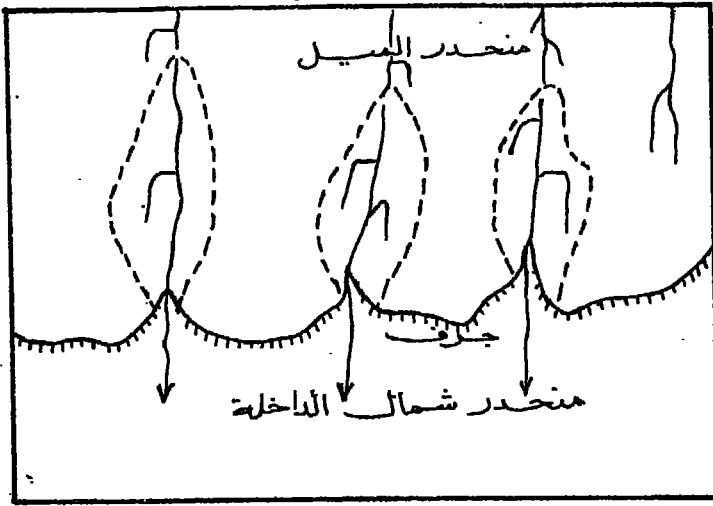
إلا أنه مما ينبغي ذكره أن هذه المسافات التي تنحصر بين الخطين يمكن أن تكون مساحات تقريبية . كما أن مسألة تاريخ حدوث الأسر ليست سهلة بوجه عام ، ولا تمكن هذه الطريقة من البت في هذه المسألة بدقة . كما أنه ينبغي تدعيم صحة أسر هذه المساحات بما يوجد من علامات أسر أخرى ومنها خطوط التصريف المعقوفة فضلا عن الأدلة الميدانية التي ينبغي تتبعها .

ومن الأمثلة الجيدة التي تمثل هذه الحالة بصورة واسعة النطاق ما يمكن عمله في مناطق التقسيم بين التصريف المتجه إلى البحر الأحمر والتصريف المتجه إلى النيل . ذلك أنه يمكن عمل خط تقسيم مبسط بالإستعانة بالبقايا الرئيسية للأجزاء المرتفعة ثم خط تقسيم فعلى . ومن ثم تتضح مساحات مرموقة توضح أن هناك أسراً في صالح الخطوط المتجهة إلى البحر الأحمر . ولعله توجد مثل هذه الحالة في جهات كثيرة من العالم وذلك حيث توجد بعض خطوط التصريف النشطة في جهة وخطوط تصريف ضعيفة في جهة أخرى . ويمكن أن نلاحظ هذه الحالة بمنطقتنا العربية على جانبي البحر الأحمر وفي جنوب شبه الجزيرة العربية وغيرها .

أما عن الأمثلة الفعلية ضيقة النطاق فيمكن أن نجد كثيراً منها في مناطق مشابهة حيث تساعد بعض الظروف وخاصة مستوى القاعدة على زيادة نشاط المجارى النهرية في جانب وضعفها نسبياً في جانب آخر من خط التقسيم . ففضلاً عن الأمثلة الصغيرة التي يمكن تبيينها في المناطق سابقة الذكر لا بد أن هناك أمثلة عادة حيث توجد منخفضات أو أودية تالية *subsequent* تمتد في إتجاه خط الظهور . ففي مثل هذه المنخفضات والأودية توجد خطوط تصريف عكسية *obsequent* . وعادة ما يتيسر لهذه الخطوط أسر مساحات ولو صغيرة مما وراء خط التقسيم الرئيسي المبسط الذي يحدد المنحدرات المتجهة إلى هذه المنخفضات أو الأودية . ومرجع ذلك أن خطوط التصريف العكسية تتراجع نحو « المنبع » بمعدل أسرع من تراجع المنحدرات الرئيسية ذاتها عادة . وإذا كنا بصدد أمثلة صغيرة لهذه الحالة في مصر فيمكن أن نجد كثيراً منها فيما وراء أعلى المنحدرات الرئيسية لبعض المنخفضات المصرية . ويوضح شكل (٢٦) الصورة العامة لبعض ما يوجد من حالات أسر تفصيلية

إلى الشمال من منخفض الداخلة . ويمثل الجرف الرئيسي خط التقسيم البسيط ،
بينما توجد خطوط تقسيم تفصيلية ترتبط بخطوط الجارى الصغيرة العكسية
القادمة من فوق منحدرات الميل .

ومما ينبغى ذكره أن بقايا خط التقسيم القديم قد تكون أجزاء قليلة على



شكلى (٢٦)

هيئة قمم مبعثرة . ومن الواضح فى هذه الحالة أن الخط الذى يصل بين هذه
القمم هو خط تقريبي . وعلى العكس من ذلك كلما كانت الأجزاء المتبقية
من خط التقسيم القديم أوفر وأوضح فإن ذلك يساعد على عمل خط أقرب إلى
الصحة من حيث مقدار الانطباق مع الوضع الأصيل . إلا أن ذلك يعنى فى
الوقت نفسه قلة حالات الأسر وصغر المساحات التى أضيفت إلى إحدى الجهتين
من خط التقسيم الأصيل .

كذلك من الضرورى أن نتأكد من أن القمم أو الأجزاء المرتفعة التى تمثل
بقايا مناطق التقسيم هى بقايا أصلية وليس بعضها ناتجا عن حركات تسكونية
(م - ٤ - المرطلة)

أو طفوح بركانية حديثة. ولهذا فينبغى الرجوع إلى البيانات الجيولوجية جيداً وإجراء ما يلزم من دراسات ميدانية تساعد على التأكد من ذلك .

مستويات خطوط المجارى :

من المبادئ الأولية أن خطوط الكنتور تتراجع جهة أعالي خطوط المجارى النهرية نتيجة للتعميق الذى تقوم به هذه الخطوط فى أوديتها . وهذا يعنى أنه كلما اشتد تعميق النهر فى واديه ازداد تراجع خطوط الكنتور فى اتجاه أعاليه (المنبع) . بعبارة أخرى فإن النهر وواديه كلما تقدما فى مرحلة التطور تتراجع خطوط الكنتور فى اتجاه أعالي النهر وأعلى روافده .

وفى ضوء ذلك فإنه يمكن إجراء بعض المقارنة بين خطوط التصريف أو الشبكات النهرية للمساهمة فى تبين مقدار تراجع خطوط الكنتور فى الشبكة النهرية . فمن الممكن أن توضح هذه المقارنة تقدم شبكة على أخرى مجاورة فى مرحلة التطور . كما يمكن أن يوضح تقدم راند على آخر يقابلة من هذه الوجهة . ذلك أن توغل خطوط الكنتور جهة أعالي خط المجرى أو الشبكة النهرية يعنى ببساطة إزالة جزء من صخور المنطقة « الأصلية » التى نشأت عليها هذه الخطوط .

ومن المستحسن أن نذكر أنه ينبغى أن تكون المقارنة معقولة . فيمكن أن تكون بين شبكتين فى منطقة واحدة أو بين خطى تصريف فى شبكة واحدة . وعلى العموم فإذا افترض التساوى فى العمر بين الخططين أو الشبكتين التى تجرى المقارنة بينهما فقد يوجد اختلاف بسبب تفاوت نوع الصخر ونظامه . كما قد تؤثر الظروف المناخية وما يرتبط بها من ظروف جرفولوجية على قدرة خط التصريف أو الشبكة النهرية فى تعميق وتوسيع أوديتها وأحواضها .

أضف إلى ذلك احتمال التفاوت في الشكل الأصلي للسطح الذي تطورت عليه خطوط التصريف . ثم عمليات التجديد التي قد تصيب بعض الخطوط .

وفي ضوء ذلك فن الطبيعي أن تكون المقارنة ممكنة بين خطين أو شبكتين ليست بينهما اختلافات جذرية في كل ماسبق قوله من ظروف . فإن شدة الاختلاف قد لا تساعد على الوصول إلى العوامل المحددة التي تفسر ويفسرهما تراجع خطوط الكنتور بدرجات متفاوتة على الخطوط أو الشبكات النهرية . ولاشك أن الوقوف على هذه الاختلافات لا يتيسر إلا بدراسة مستفيضة للبنية والظروف المناخية بمرور الوقت . . إلخ . وبمعرفة أوجه الشبه والاختلاف الرئيسية بين طرفي المقارنة قد يتيسر الوصول إلى العامل الرئيسي أو العوامل التي تساهم في تفسير شدة تراجع خطوط الكنتور أو قلته على نحو ما ذكر .

أنماط التصريف :

تعتبر دراسة أنماط التصريف ودلالاتها ذات أهمية جغرافية خاصة . وتشكل الخريطة الكنتورية والصور الجوية المصدرين الوحيدين لجمع أنماط التصريف . ذلك أنه يتم فحص الأنماط إما من الخريطة مباشرة أو بعد نقل خطوط التصريف إلى خرائط خاصة من الخريطة أو الصور الجوية . بعد ذلك يجري تصنيف مبدئي لما يوجد من أنماط تبعاً للخصائص المتعارف عليها مما يميز كل نمط .

وبعد أن يتم التصنيف المبدئي يربط كل نمط بما توفر من بيانات عن البنية وعن ظروف تطور منطقة الدراسة . وإذا كانت البيانات الجيولوجية والتطورية كافية فيمكن الوقوف على تفسير كثير من الأنماط الموجودة .

كما أنه من ناحية أخرى يمكن أن يحدث العكس ، بمعنى أن الأنماط الموجودة يمكن أن تشير إلى خصائص بنيوية أو تطويرية لا تتوفر عنها بيانات أو دراسات سابقة . وفي كلتا الحالتين هناك قيمة ملحوظة لتحليل أنماط التصريف .

ويقصد بنمط التصريف الصورة العامة التي تشكلها مجموعة خطوط المجارى الموجودة في منطقة ما أو حوض ما أو في عدة أحواض متجاورة . والواقع أنه يمكن أن يحدث بعض التفاوت في تصنيف أنماط التصريف لبعضة أسباب من أهمها مقياس رسم الخريطة المستعملة ، ومراتب مجموعة خطوط التصريف التي ينظر إليها عند التصنيف . وإيجازاً لذلك يمكن القول مثلاً أنه يمكن أن يصنف النمط من خريطة بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠ كنمط متشابك (trellised) ، بينما يدخل هذا الجزء المتشابك ضمن تصنيف التصريف كنمط مستطيل rectangular من خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠٠٠ .

كذلك إذا فحصت شبكة نهريّة كاملة وأريد وصفها بنمط معين فإن هذا الوصف عادة ما يكون عاماً . وهكذا قد توجد إحدى الشبكات الثانوية لأحد الروافد في تلك الشبكة مما يمكن أن يصنف كنمط آخر . وهذا من الأسباب التي قد تدعو أحياناً إلى وصف النمط بصفتين أو أكثر . فيقال مثلاً شجري - متوازي ، أو مستطيل - شجري - دائري . الخ .

وما يذكر أنه يمكن أحياناً إضافة أوصاف أصولية وبنيوية الطابع النمط التصريف . بعبارة أخرى يمكن أن ينعى النمط مثلاً بأنه كارستي ، أو منفصلي ، أو يوافق خطوط الانكسار . الخ . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال إلا بعد الإلمام الكافي بالظروف البنيوية والأصولية التي تتيح مثل هذه الأوصاف لأنماط التصريف .

واعلمه من المستحسن أن نورد بعض أمثلة أنماط التصريف ودلالاتها الجرفولوجية . وهذا بطبيعة الحال مما يوضح أن الخريطة الكنتورية وسيلة أساسية تساهم في التوصل إلى معلومات جرفولوجية تخرج عن نطاق الخريطة ذاتها . ونختار من بين أنماط التصريف أربعة هي نأيا تى :

١ — النمط الشجري dendritic :

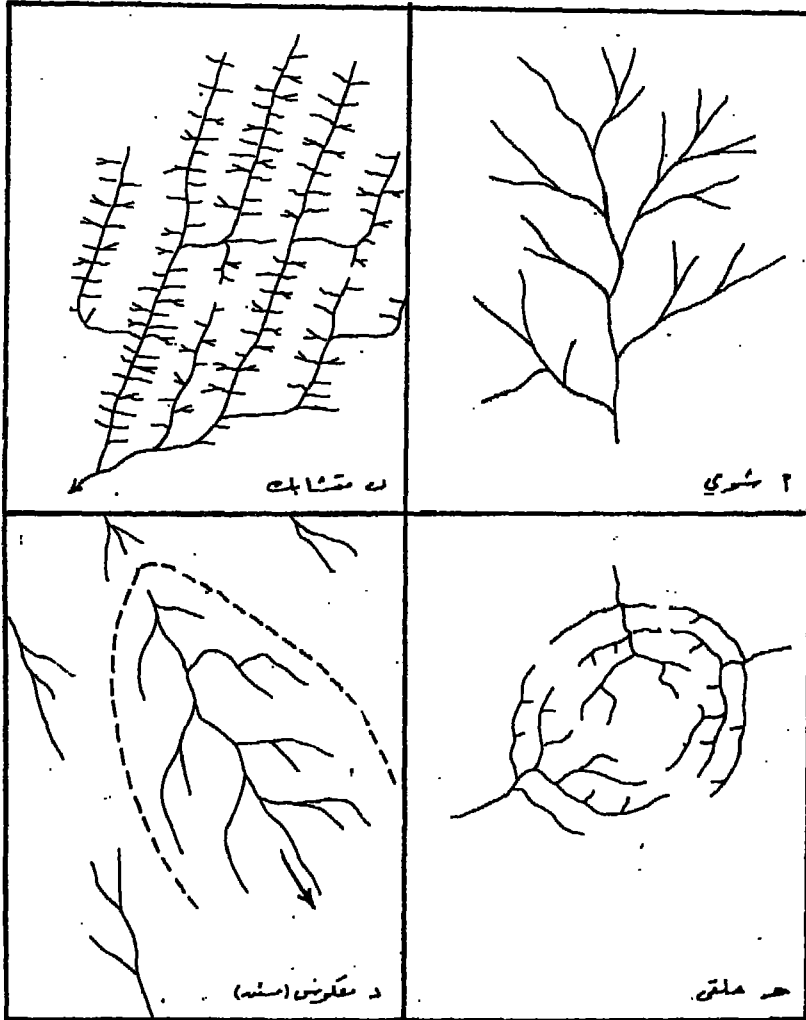
يعتبر النمط الشجري أكثر الأنماط المتفق عليها إنتشارا . ويتميز هذا النمط بعدم انتظام الروافد في اتجاه أو اتجاهات محددة يمكن تمييزها . كما أن إلتقاء خطوط المجارى كل بالآخر يمكن أن يكون بأى زوايا، وإن كان كثيراً من الخطوط تلتقى بزوايا حادة ، شكل (١٢٧) .

ويشير هذا النمط إلى بضعة احتمالات بنوية . أول هذه الاحتمالات هو التجانس في نوع الصخر . هذا مع عدم وجود تأثير قوى لنظام الصخر أى من حيث الالتهواءات والانكسارات وميل الطبقات . . إلخ . ولذلك فمن المتوقع أن يوجد هذا النمط في أراضى الصخور الرسوبية المتجانسة ، الألفية أو طينية الميل . كذلك يمكن أن يوجد في بعض مناطق الصخور النارية قليلة التنوع وقليلة الآثار التكتونية .

٢ — النمط المشابك (trellised) :

يتميز هذا النمط بخاصية التوازي أو شبه التوازي بين الخطوط الرئيسية وكذلك بين الخطوط الثانوية، مع إلتقاء خطوط مجارى المراتب الصغيرة بالمراتب الأكبر بزوايا قائمة تقريبا . وكثيراً ما ترتبط الخطوط الرئيسية لهذا النمط بخطوط ظهور طبقات شديدة أو متوسطة الميل . بينما تتصل بها خطوط

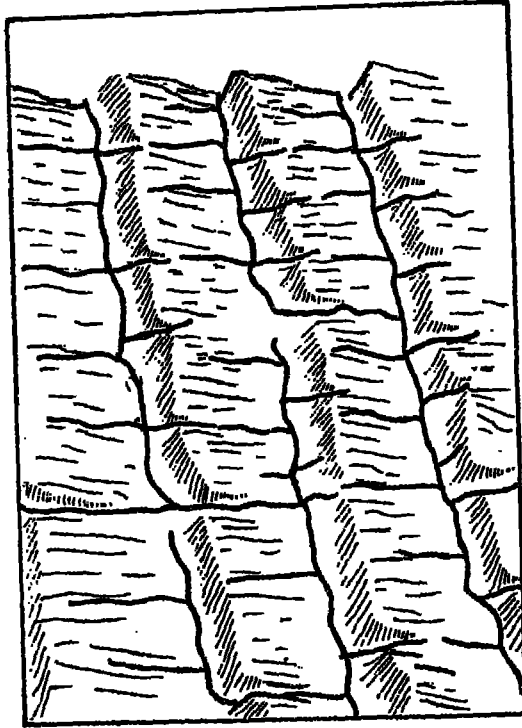
تصريف عكسية وتالية ثانوية بزوايا تقرب من القائمة . ويلاحظ أن الخطوط الرئيسية قد تنحرف عبر الحواف الفقرية المرتبطة بالصخور الصلبة في هذه البنية المائلة انحرافا مفاجئا فيما يقرب من الزاوية القائمة أيضا .



شكل (١٢٧-د)

ويمكن أن يوجد هذا النمط أيضا في بعض أنماط البنية الانكسارية

البيسة . وذلك حيث توجد عدة خطوط انكسارات متوازية ترتبط بها بعض الحواف الانكسارية المتجاورة ففي مثل هذه البنية قد توجد بعض خطوط التصريف التالية على طول خطوط الانكسارات بينما توجه إليها خطوط من الجانبين تلتقي معها بزوايا تقرب من القائمة على الخريطة ، شكل (٢٧ ب) . كما ان بعض الخطوط الرئيسية قد تقطع بعض الحواف على طول خطوط مفصلية أو انكسارات أصغر أو شروخ كبيرة ، شكل (٢٨) .



(شكل ٢٨)

وقد يوجد هذا النمط أيضا في أراض أخرى تحتوي على تلال طولية بينها

أحواض طواية كما هو الحال في بعض السكثبان الطولية الساحلية وما بينها من منخفضات أو في مناطق الإرساب الجليدى .

وبلاحظ أن هذا النمط ربما يصنف كتصريف مستطيل وخاصة إذا كنا بصدد خريطة أصغر مقياسا تضم مساحة واسعة . ذلك أنه يمكن أن يكون هناك نهراً رئيسياً تابعا يقطع نسفاً من الكويستات شديدة الميل أو الحواف الفقرية بطيئة الميل وتنتهى إليه تلك الروافد التالية .

وهذه الروافد التالية وروافدها من خطوط تابعة ثانوية وعكسية قد لاتشكل نمطا متشابكاً مثالياً بل يمكن أن يكون أقرب إلى الوصف بالنمط المستطيل .

٣ - النمط الحلقي annular :

ويقصد به مجموعة خطوط التصريف التي تظهر في الخريطة بشكل مقوس أو شبه دائرى ، شكل (٢٧) . ومن المعتقد عليه أنه ليس من الضروري أن يكون دوران الخطوط كاملاً أو لمسافات طويلة . كما أنه ليس من الضروري أن تكون كل شبكة التصريف تتميز بهذه الصفة . ذلك أن هناك خطوط تصريف عكسية وتابعة ثانوية لاتتخذ الاتجاه الدائرى الذى تتصف به الجارى التالية كما يتبين من الشكل السابق . هذا بالإضافة إلى الأجزاء التي تقطع امتداد الحواف الفقرية .. الخ .

وتشير هذه الخطوط الدائرية (شبه الدائرية) وأوديتها إلى وجود قبة التوائية ذات طبقات متناوثة الصلابة تعرضت لتعرية شديدة . وقد تكون القبة التي تكونت فيها هذه الأودية وخطوط التصريف الدائرية ذات نظام

يضم طبقة صلبة تليها طبقة ضعيفة ثم أخرى صلبة وهكذا . كما قد تكون القبة جيدة الاستدارة وشبه كاملة . ومن المتوقع في هذه الحالات أن يوجد نمط دائري شديد الوضوح كما هو موضح بالشكل .

ومن المألوف أن يوجد بين خطوط التصريف الحلقي هذه أراض مرتفعة نسبياً تتخذ نفس امتداد الخطوط الرئيسية بوجه عام . ويظهر القطاع العرضي لهذه الأراضي المرتفعة على هيئة ما يعرف بالمهبط أو الكوبستات . إلا أنه على العكس من ذلك قد يوجد هذا النمط دون أن توجد تضاريس واضحة تتمثل بخطوط كنفور عديدة . وربما يرجع ذلك إلى أنه مع وجود بعض التفاوت في مقاومة الطبقات مما يساعد على تطور هذا النمط إلا أن الطبقات في معظمها ضعيفة المقاومة بحيث لم تتخلف هجبات أو كويستات شبه دائرية بين خطوط التصريف . وتعتبر هذه الحالة مثلاً جيداً للاستفادة من الخريطة البكتورية في معرفة البنية الجيولوجية .

٤ - النمط المعكوس (المسنن) : barbed

ويقصد به ذلك النمط الذي يدل شكله العام على أن اتجاه تصريف المياه في خط الجريان الرئيسي قد صار بالعكس . وتعتبر خطوط التصريف المعقوفة recurved أو وضع حالات هذا النمط . وتشكّل هذه الخطوط المعقوفة بصورة ملائمة لأنظر إذا أصيب التصريف المستطيل أو التصريف المتشابك بانعكاس في اتجاه تصريف الخط الرئيسي ، شكل (٢٦ ، ٢٧ د) .

ومن الأمور البسيطة أن يحدد اتجاه الجريان في الروافد وفي الخط أو الخطوط الرئيسية حتى بالاعتماد فقط على خريطة لشبكة التصريف . ويستنتج

من ذلك حالات قليلة تتطلب خريطة كينتورية — ربما ببعض نقط المناسب —
لتبين اتجاه مياه بعض الأنماط الممتدة وخاصة ما يعرف بالنمط المضطرب
.deranged

ففي الأنماط الأخرى (غير العكوسة) يلاحظ أنه بفحص بعض أجزاء
إلتقاء خطوط التصريف على الخريطة وتحديد الجهة التي تأتي منها خطوط
تصريف أكثر وأطول يمكن معرفة اتجاه المياه في الخط الرئيسي. ويساعد على
ذلك بطبيعة الحال ما سبق ذكره عن الرجوع إلى الخريطة الكنتورية وما تحتويه
من نقط مناسب لتحديد اتجاه الجريان. كما أن أغلب الأنماط تتميز خطوطها
الصغيرة بأنها تلتقي مع الخطوط الأكبر بزوايا أقل من القائمة مما يساعد على
تحديد اتجاه الجريان للوهلة الأولى. وفي ضوء ذلك فإذا تبين أن اتجاه المياه
في خط تصريف كبير أو في عدة خطوط هو عكس ما يجب أن يكون عليه
فإننا نكون بإزاء إنعكاس في اتجاه الجريان.

وعما يذكر أيضا أنه قد تدعو الحاجة إلى الاستعانة بلوحات كينتورية
مجاورة للوحة المستعملة للوقوف على الامتداد الكامل أو الاتجاه الصحيح
لخط التصريف الرئيسي. ذلك أن الأمر لا يقتصر على ما سبق ذكره من
صعوبة بل هناك أمثلة من هذا النمط تعتبر في مرحلة بدء التكون. ذلك أنها
يمكن أن تكون في حالة أسر نهري لم يكتمل بعد. وفي هذه الحالة ينبغي
التأكد من الاتجاه الصحيح للجريان أو لخط التصريف الرئيسي.

وتبرز هذه الصعوبة بصفة خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث
يقل تكرار جريان المياه ومن ثم قد توجد خطوط تصريف كبيرة ولكنها
أخذت تتعرض لأسر أو تحويل نهري. وهذا يعني عدم استقرار خط
الجريان مما قد يستلزم دراسة ميدانية لتعيين الوضع الموجود.

ويعتبر النمط المعكوس على قلة وجوده نسبياً من أهم أنماط التصريف من الوجهة الجرفولوجية . فهو يشير إلى احتمال حدوث أسر أو تحويل نهري . كما قد يشير إلى حركات تكتونية بكمية تؤدي إلى انعكاس اتجاه التصريف . وهذه مسائل لها أهمية بالغة في الدراسة الجرفولوجية .

وبعد هذه الأمثلة لأنماط التصريف لعله من المستحسن أن نلح إلى حقيقتين متصلان بهذا الموضوع . الحقيقة الأولى هي أن كلا من أنماط التصريف يرتبط بخصائص بنيوية على نحو مسبق إيجازه . إلا أنه قد يكون هناك عدم توافق بين نمط التصريف والبنية . وقد يكون هذا راجعاً إلى ما يعرف بالإنطباع النهري . ولكن ينبغي أن نذكر عن الانطباع أنه لا يحدث لشبكات تصريف كبيرة بل لأجزاء نهريّة صغيرة أو لشبكات محدودة المساحة . كما قد يكون عدم التوافق مع البنية راجعاً إلى حدوث حركات تكتونية بعد تكون الشبكة النهريّة مما يؤدي إلى وصف خطوطها بأنها سابقة (مناضلة) antecedent . إلا أن ذلك هو الآخر لا ينبغي أن نتوقعه بكثرة . كما قد يكون عدم التوافق مع البنية راجعاً إلى التحويل النهري ، أو إلى الأسر النهري .

ولهذا فإن فحص أنماط التصريف ومقارنتها بالبنية التي تجرى فيها خطوط الجريان قد يكون مفتاح بعض الاستنتاجات الجرفولوجية الهامة . ذلك أن وجود نمط يعرف عنه أنه يصاحب بنية معينة لا وجود لها في السطح الحالي يعني أننا بإزاء حالة من الحالات الأربع سابقة الذكر .

أما الحقيقة الثانية التي ينبغي التلميح إليها أنه لا يصح الاعتماد على الخريطة التكتونية وحدها إذا كان الأمر يتعلق بتفصيلات أكثر عن

أنماط التصريف ، أو غير ذلك من الدراسات المتعلقة به . ذلك أنه ينبغي الاستعانة بزوجيات الصور الجوية ، فهي تظهر من التفاصيل ما لا تظهره الخريطة السكنتورية . وقد يؤدي الإلمام بهذه التفاصيل إلى تعديل التسمية أو التصنيف . كما قد تظهر أنماط لا وجود لها في الخريطة كالنمط المشعب بمنحدرات الحضيض بطيئة الإنحدار قليلة التضرس .

التحليل المورفومتري للخريطة الكنتورية

تمهيد :

بعد التدريب على استعمال ودراسة الخريطة الكنتورية أساساً في الفحص الصحيح للخريطة واستنتاج ما يفيد . وينبغي أن يكون فاحص الخريطة على دراية كاملة بأصول رسم خطوط الكنتور وكيفية وضع أرقامها ، ومعنى تدرجات الخطوط ، وتباعدها وتقاربها ، وكذلك بترتيب المسافات الأفقية بين الخطوط . . . إلخ . كما أنه ينبغي أن يأخذ منذ الوهلة الأولى في الحسبان نسبة مقياس رسم الخريطة حتى يمكنه تقدير أبعاد التضاريس والمسافات الأفقية بين خطوط الكنتور . وتبلغ الإفادة بالخريطة درجة أكبر بالإفادة مما يضاف إلى طريقة الكنتور . من طرق أخرى مساعدة كنقطة المناسيب أو التمهيد أو غيرها .

وهناك بضع طرق لتحليل الخريطة الكنتورية تختلف باختلاف الغرض الذي تستعمل فيه الخريطة . إلا أن هناك طرقاً أساسية تفيد في أغراض متباينة منها عمل القطاعات التضاريسية ، وكذلك بعض خرائط الانحدار . وما نود التلميح إليه هنا أن جل الاهتمام ينصب على الإفادة الجرفولوجية من الخريطة الكنتورية .

وقبل الدخول في تفصيلات طرق تحليل الخريطة تنبغي الإشارة إلى أن الشخص المدرب على استعمال الخريطة يمكن أن يفيد منها إلى حد كبير في بعض الاحتمالات والاستنتاجات المبدئية . إلا أن هذا لا يعني أن تكون

كل الاستنتاجات التي تلوح لأشخاص مختلفين استنتاجات واحدة . بل يمكن أن يكون هناك تفاوتاً أو تعارضاً . ومرجع ذلك تفاوت الخبرة في استعمال الخريطة ، وفي الوقت الذي يخصص لفحصها ، وفي الطرق التي تتبع لتحميلها ، ثم في الخلفية المتعلقة بدراسات التضاريس .

ويزداد التفاوت في الاستنتاجات إذا لم يقتصر الأمر على ما تقدمه الخريطة بصورة مباشرة عن شكل السطح . ذلك أن هناك من خصائص السطح وبخاصة في الجوانب الجرفولوجية ما يمكن استنتاجه بصورة غير مباشرة من الخريطة الكنتورية الجيدة . إلا أن كثيراً من هذه الاستنتاجات يدخل ضمن الاحتمالات التي تستدعي دراسات أخرى على الصور الجوية وفي الميدان وكذلك لجيولوجية السطح ، وذلك حتى يمكن ترجيح فكرة على أخرى مما سبق افتراضه بناء على الخريطة وحدها .

وتعتبر أولى الخطوات للاستفادة من الخريطة الكنتورية هي فحصها فحصاً عينياً دون اللجوء إلى عمل رسوم أو إجراء حسابات مما يوجد من تضاريس . ويعتبر الفحص العادي أو ما يعرف بقراءة الخريطة لوقت معقول ، كما في بعض الأحيان لإبداء الرأي في أمر قد لا يحتاج بيانات أو دراسات أخرى . فما يمكن إجراؤه على وجه السرعة تبين أكثر الأجزاء ارتفاعاً وأكثرها انخفاضاً ، وأشد الانحدارات وأبطئها ، وتحديد شكل الانحدار من حيث كونه محدباً أم مقعراً أم مستمراً . كذلك يمكن إعطاء أوصاف عامة للقطاعات الطولية لخطوط الجريان المائي ، وللقطاعات العرضية للأودية وأراضي ما بين الأودية . . . الخ . وتمتبر القدرة على سرعة الإلمام بمثل هذه البيانات حداً أدنى للمستوى المطلوب لاستعمال الخريطة الكنتورية بواسطة مختلف الدارسين والباحثين .

وتعتبر الخريطة الكنتورية في حد ذاتها وسيلة كمية . ذلك أنها تمثل جانبيين رئيسيين من أبعاد السطح وهما الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة لمستوى مقارنة ، ثم البعد الأفقي للسطح . كما أن الخريطة تمثل بعداً ثالثاً وإن كان بدرجة أقل دقة عادة وذلك هو جوانب المرتفعات أو المنخفضات مما يمكن تمييزه من خصائص خطوط الكنتور ومناسبتها . ومن الطبيعي أن تكون الخريطة الكنتورية لذلك وسيلة كمية في حد ذاتها . كما أنها تعد مصدراً كميًا لبعض الطرق الإحصائية والرياضية مما يأتي الكلام عنها .

إلا أنه لا ينبغي الاعتقاد بأن الخريطة تمثل التضاريس تمثيلاً كافيًا لكل الدراسات المختصة والمتصلة بالتضاريس . فإن أية خريطة تضاريسية مهما كانت تفصيلاتها لا يمكن أن توضح كل تفصيلات سطح الأرض . وهكذا فهمنا كانت الطريقة المتبعة في تحليل الخريطة على درجة من الدقة أو الجودة فإنه لا ينبغي الاعتقاد في صحة جميع النتائج والاستنتاجات وخاصة ما كان تفصيلياً منها .

كذلك تعتبر القطاعات التضاريسية طريقة كمية ولكنها بسيطة تمثل شكل سطح الأرض على طول خط ما . ولا ينبغي أن يكون وصفها بذلك الوصف غريباً . فهي تتضمن تعبيراً رقمياً عن الامتدادين الرأسي والأفقي للتضاريس مع تفصيلات لا بأس بها عن جوانب المنحدرات . بل إن القطاع التضاريسي الدقيق يعتبر أدق تعبير كمي عن السطح بين نقطتين . ولكن إذا عولجت عدة قطاعات مجتمعة بطريقة إحصائية نصبح بإزاء مميزات وعيوب الطريقة الإحصائية المتبعة على نحو ما يأتي ذكره مما أسمى بقطاعات النسب المتوية .

وعلى أية حال فالقطاعات التضاريسية تستعوز على اهتمام كثير من الدارسين لادقتها وسهولة عملها فحسب، وإنما لما لها من فائدة مرموقة في عدة دراسات. ولهذا السبب بوجه خاص فقد آثرنا أن نعالجها بصورة مستقلة قبل الكلام عن طريق التحليل الكمية الأخرى. وهكذا ينقسم الكلام عن التحليل المورفومتري للخريطة الكنتورية إلى قسمين رئيسيين هما: القطاعات التضاريسية، طرق كمية أخرى.

أولا: القطاعات التضاريسية

للقطاعات التضاريسية عدة تصنيفات نعرض لها في هذا القسم. ومع تنوع القطاعات فكلها يمكن أن يعرف بأنه خط بياني يمثل شكل سطح إلى سطح البحر كما قد تكون — ولكن بصورة فادرة — منسوبة إلى نقطة محلية. ويلاحظ أن هناك بعض العيوب التي توجد في القطاعات مهما بلغت من دقة في رسمها. وترجع هذه العيوب خاصة إلى النقص أو الخطأ في الخريطة التي يعمل منها القطاع، وإلى ضرورة المبالغة الرأسية في شكل التضاريس كما سيرد الذكر.

ويعتبر التدريب على عمل القطاعات ضرورة بالنسبة للمهتمين بدراسة التضاريس. فكما يتضح تباعا تنفيذ هذه القطاعات في الدراسة الجرفولوجية، وفي بعض الجوانب التطبيقية. هذا فضلا عن أن التدريب عليها يساعد على تنمية القدرة على تصور شكل سطح المنطقة التي تمثلها كل من الخرائط المختلفة.

وينبغي التركيز على أن دراسة عمل القطاع ليست تدريباً هندسياً أو كارتوجرافياً. فلا ينبغي أن يخفى أن عمل القطاع يكون عادة مسبوقاً بهدف

ما . وقد يكون هذا الهدف دراسة أشكال سطح الأرض ، أو تحويل القطاع إلى قطاع جيولوجي ، أو هدفًا تطبيقيًا مثل تحديد الرؤية والاحتجاب في المناطق المضروسة . . الخ .

وقد سبق إيجاز تعريف القطاع بأنه خط بياني يمثل الشكل العام لسطح الأرض ومناسيبه على طول خط ما . وقد يكون هذا الخط مستقيمًا وفي وضع أفقي أو رأسي أو مائل على الخريطة . ويشكل هذا الوضع من خطوط القطاعات نصيبًا غير قليل من أوضاع خطوط القطاعات .

أما الوضع الثاني لخط القطاع فيمكن أن يكون على هيئة « زجاج » . وهذا قد يمتد في أي جزء وأي اتجاه على الخريطة . ومن الضروري عند رسم هذا النوع أن تحدد نقط تغير اتجاه الخط فضلًا عن نقطتي البداية والنهاية ، كأن يكتب عليه ا ب ج د مثلاً . وبما يذكر أن هذا الوضع من القطاعات يتعارض مع تعريف خط القطاع بأنه خط بين نقطتين ، ذلك أنه يمكن أن يكون بضع نقاط .

أما الوضع الثالث لخط القطاع فهو الخط المتدرج . وأهم أمثلة هذا الوضع هي خطوط الجريان المائي ، أي الأنهار وخطوط الجارى أو المحاور الطولية لتبعان الأودية الجافة . كذلك يمكن عمل قطاع على هذا الوضع (أو على الوضع السابق) لخط تقسيم مياه ، أو لطريق في مناطق مضروسة .

عمل القطاع التضاريسى :

هناك بضع طرق لعمل القطاع من الخريطة . ونكتفي هنا بشرح طريقتين مع الإشارة ضمناً إلى طريقة ثالثة لا تصاح لقطاعات الخطوط المتعرجة .
(م ٥ - الخريطة)

والطريقة الأولى يمكن تسميتها بطريقة شريط الورق ، والطريقة الثانية يمكن تسميتها بطريقة القياس على خط القطع .

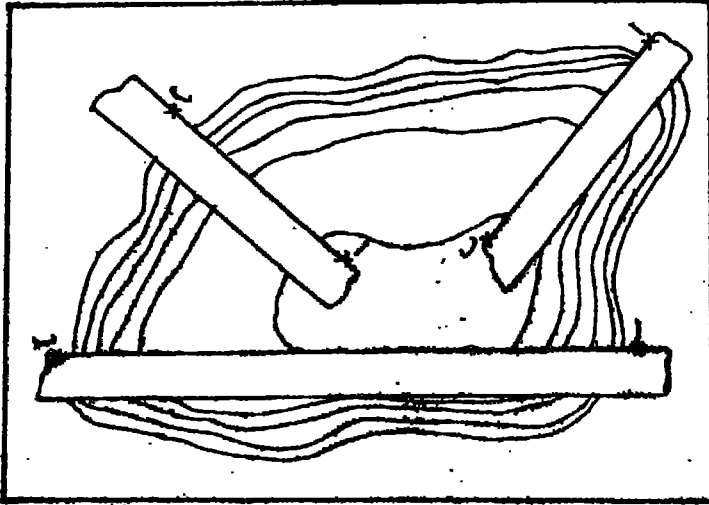
وقبل شرح خطوات عمل القطع يمكن تلخيص ذلك عامة بأنه محاولة عمل خط - يفضل رسمه على ورقة رسم بياني عادية - تتحدد تعرجاته المرتفعة والمنخفضة تبعاً للمناسيب التي يمر بها خط القطع الذي حدد على الخريطة . ولتحقيق ذلك تتبع آياً من الطريقتين الآتيتين .

طريقة شريط الورق :

يلزم لهذه الطريقة شريط من الورق « الكالك » أو العادي لا يقل طوله عن طول الخط المحدد لعمل القطع . كما تلزم بعض أدوات الرسم وورقة مربعات عادية لا يقل طولها عن طول خط القطع . ولا تباع هذه الطريقة لعمل قطع على طول خط مستقيم تجرى الخطوات الآتية :

١ - توضع حافة شريط الورق على طول خط القطع المحدد على الخريطة بحيث تكون حافة شريط الورق ملاصقة للخط ولكنها لا تخفيه . ومن المستحسن ألا يوضع شريط الورق إلا بعد التفكير في توجيه القطع الذي سيتم رسمه . وعلى العموم ، فيمكن وضع هذا الشريط أسفل الخط في كل حالات خطوط القطاعات التي تمتد بموازاة الإطار السفلي أو العلوي للخريطة كما يتضح في شكل (٢٩) . كذلك يتضح وضع شريط الورق فيما يتعلق بموضمين آخرين . ومن الواضح أنه إذا كان خط القطع رأسياً فيمكن

وضع الورقة بمحاذاة أى من جانبيه . والقصد من ذلك هو الحفاظ على توجيه القطع بقدر الإمكان .



شكل (٢٩)

تحدد على شريط الورق بداية ونهاية خط القطع ، وكذلك تحدد جميع النقاط التي تقع عند تقاطع خطوط الكنتور مع خط القطع أى مع حافة الورقة . هنا مع كتابة منسوب كل نقطة طبقاً لما هو مبين على خطوط الكنتور ، وبراعى أن يحدد اتجاه القطع ويسجل ذلك في الرسم النهائي . فيكتب مثلاً عند بدايته ١٠٠ و عند نهايته ١٠٠ أى اتجاهات أخرى حسب امتداد خط القطع . وإذا لم يكن شريط الورق من « الكالك » فقد يستعمل ذلك رفح هذا الشريط مؤقتاً لقراءة منسوب بعض خطوط الكنتور التي قد تكون منخفضة تحتها . وغنى عن الذكر أنه ينبغي المراجعة عند إعادة شريط الورق إلى وضعه السابق مرة أخرى .

٣ - يلاحظ على بعض خطوط عمل القطاعات أنها قد تفسر بمواقع

وبيانات ينبغي أحياناً تسجيل بعضها على شريط الورق بل قد تضاف ملاحظات أخرى يراها القائم برسم القطاع . فن المواقع أو البيانات مجارى الأنهار والطرق والمناطق السكنية وغيرها . ومن الملاحظات التي ينبغي تسجيلها النسوب التقريبي لكل من بداية ونهاية القطاع إذا لم يكن النسوب محددًا بخط كنتور أو نقطة منسوب . وكذلك النسوب التقريبي للأجزاء العليا من الأراضي المرتفعة والأجزاء السفلى من الأراضي الواطئة .

٤ — يرسم في الجزء السفلى من ورقة المربعات المخصصة لرسم القطاع خط أفقي (محور طول) مساو في الطول لخط القطاع ، وذلك إما بعد قياسه من الخريطة أو طبقاً لشريط الورق الذي حدد عليه خط القطاع . ثم يرسم عمود عند كل من طرفي ذلك الخط . وتدلنا الخبرة على أنه يمكن رسم القطاع التضاريسي قبل حساب ما يعرف بالمبالغة الرأسية التي سنعرض لها بعد قليل ، وذلك بحيث تحسب المبالغة بعد إتمام رسم القطاع وتسكتب تحت الشكل مع مقياس الرسم . إلا أنه لتقليل المبالغة الرأسية مع إخراج القطاع بشكل معقول فيراعى أن يكون هذين العمودين نحو نصف خط القطاع (المحور الأفقي) أو أقل قليلاً بالنسبة للمناطق المخرسة وأقل من ذلك بالنسبة للأراضي قليلة التضرس . بعبارة أخرى ، ليس من المستحب أن يكون الاطار الناتج مربعاً كما أنه ليس من الصواب أن يكون ضيقاً ومستطيلاً أكثر مما ينبغي . وهكذا فيعد عمل عمودين مناسبين يقسم أحدهما كقياس رسم رأسى للقطاع ، ويراعى في ذلك ما يراعى في الرسوم البيانية وخاصة ألا يترك جزء كبير من المقياس الرأسى في أسفل الشكل أو في أعلاه . ومما يراعى أيضاً أنه إذا كان القطاع كبيراً فيمكن أن يتخذ العمودان المذكوران كقياسين رأسيين .

٥ — يوضع شريط الورق على الناحية السفلى من الخط الأفقي الذي سبق

رسمه ثم توضع على ورقة الرسم المخصصة لرسم القطاع تلك النماذج المسجلة على ذلك الشريط . وينبغي الحرص عند تسجيل هذه النقط طبقاً لمسورها تبعاً للمقياس الرأسى الذى سبق إعداده فى الخطوة السابقة . ومن المستحسن أن يتم الرسم بالقلم الرصاص أولاً ثم يستعمل الحبر بعد ذلك . وفضلاً عن تحديد النقط المذكورة يتم تحديد ما سبق ذكره من مواقع سجلت على شريط الورق . بعد ذلك يتم عمل خط يصل بين النقط التى وقعت على ورقة الرسم مع مراعاة أن يتم ذلك « بالمنحنىات البلاستيك » المناسبة لذلك ، أو باليد إذا لم تكن هذه متوفرة . وينبغي عند التوصيل بين هذه النقط أن يقوس الخط قليلاً إلى أعلى فى حالة الأراضى المرتفعة ويقوس قليلاً إلى أسفل فى حالة المرور بأراضى منخفضة . ويتوقف مقدار القوس على تقدير القائم بعمل القطاع وطبقاً للمقياس الرأسى للقطاع . وفى النهاية يمد خط فى الجانب العلوى من الرسم يصل بين المحورين الرأسيين ، ويحدد اتجاه القطاع بحسب الجهات الأصلية .

٦ — ورسم مقياس خطى أفقى طبقاً لمقياس رسم الخريطة ، أو يقسم المحور الطولى إلى أقسام يستعمل كمقياس أفقى . وتحسب المبالغة الرأسية وتكتب أسفل الشكل . ثم يكتب عنوان للقطاع أسفل الشكل يحدد موقعه من الخريطة ويتضمن ما يمكن كتابته كعنوان .

وفى يتعلق بعمل قطاع بهذه الطريقة على طول خط « زجاج » فتراعى جميع الخطوات السابقة . وما يضاف هنا أنه من الضرورى أن تحدد النقط التى يتغير عندها اتجاه الخط . ويبين ذلك على القطاع وعلى خريطة ترافقى القطاع إن أمكن . ومما يذكر أنه يتم التغلب على اتجاه خط القطاع الموجود

في الخريطة بتحريك شريط الورق بحسب الأوضاع المختلفة ومعالجته كخط واحد مستقيم .

ومما يمكن ذكره هنا أن طريقة الخطوط المسقط من خط القطاع إلى ورقة الرسم لا يسهل اتباعها في هذه الحالة نظراً لتكسر خط القطاع . فذلك يتطلب تحريك ورقة رسم القطاع في عدة أوضاع موازية لكل من أجزاء خط القطاع . وكان هذا من أسباب استبعادها . وبطبيعة الحال لا تصلح هذه الطريقة بالرة لعمل قطاع على طول خط متعرج ولذلك فينبغي اتباع طريقة القياس الآتي ذكرها .

طريقة القياس :

قد تدعو الحاجة إلى رسم قطاع من الخريطة على طول خط متعرج كجرى مائي أو طريق في منطقة جبلية أو على طول خط مستقيم . وبالرغم من إمكانية اتباع طريقة شريط الورق بشيء من التصرف في عمل قطاع على طول خط متعرج إلا أنه من المفضل اتباع طريقة القياس . وإذا كانت الخطوات السابقة الخاصة بطريقة شريط الورق واضحة فيمكن أن يتم فهم هذه الطريقة التي يمكن إيجاز خطواتها كالتالي :

١ - بعمل في ورقة جانبية جدول من حيزين (خانتين) رأسيين :
الحيز الأول بعنوان المناسب وتكتب تحت هذا العنوان كلمتا من - إلى
أما الحيز الثاني فيعنوان المسافات .

٢ - إذا كان الهدف رسم قطاع طولي لجري مثلاً يبدأ بتقدير

منسوب بد'ية خط الجرى (لأنه عادة لا يبدأ بخط ككتور أو نقطة منسوب محده) ويكتب هذا المنسوب (تحت كلمة من) في الجدول المعد. كما يكتب منسوب خط الككتور الذى يقطعه خط الجرى (تحت كلمة إلى) في ذلك الجدول. ثم تقاس بالقسم والمسطرة المسافة بين بداية الجرى وأول خط يقطع خط الجرى، ويكتب طولها في ذلك الجدول أمام الرقمين السابقين ويراعى أن تكون فتحة القسم مناسبة لتعرجات خط الجرى. وبصفة عامة كلما كانت فتحة القسم أصغر فإن ذلك يساعد على دقة القياس.

٣ — يتم كذلك كتابة المنسوبين التاليين، وهما منسوب الككتور السابق ومنسوب الككتور الذى يليه. وتقاس المسافة بينها أيضاً ويكتب طولها في المكان المخصص لذلك، وهكذا حتى يتم الانتهاء من كتابة جميع المسافات المقاسة أمام زوجيات خطوط الككتور. ومن الممكن أن تسجل بعض المواقع الأخرى على خط القطاع مما قد يكون لها أهمية على القطاع الطولى.

٤ — يبدأ في رسم القطاع مع مراعاة أن طول محوره الأفقى هو مجموع المسافات التى تم قياسها على طول خط الجريان. كذلك يراعى الأيزيد المحور الرأسى عن نصف طول المحور الأفقى في حالة القطاعات شديدة الانحدار، ولا يقل عن ربع أو خمس طوله في حالة القطاعات بطيئة الانحدار. ويتضح مغزى ذلك بعد قليل ضمن الكلام عن المبالغة الرأسية في القطاعات.

٥ — يرسم مقياس خطى أو يستقل المحور الأفقى كقياس خطى، ويكتب مقدار المبالغة الرأسية تحت الشكل. وفي الحالات التى لاتتضمن مبالغة رأسية — وهى حالات نادره — يوضح على المقياس الخطى أنه

يمثل المقياس الأفقي والرأسي . ثم يكتب عنوان للقطاع باسمه ، وموقعه إذا لم يكن مشهوراً وبعد ذلك يمد رسم القطاع بالحبر المناسب على الورق المناسب .

المبالغة الرأسية :

من المستحسن أن تعرف المبالغة الرأسية في القطاعات وطريقة حسابها قبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بها . ويمكن أن نعرفها بأنها مقدار الفرق بين قيمة المقياس الأفقي وقيمة المقياس الرأسى للقطاع . وما يذكر أنه ليست هناك مبالغة أفقيه في القطاعات التضاريسية .

ولتوضيح المقصود بالمبالغة الرأسية يمكن القول أنه إذا كانت قيمة السنتيمتر في المقياس الرأسى للقطاع تعادل ١٠٠ متر مثلاً ، وقيمة السنتيمتر في المقياس الأفقى لنفس القطاع هي ٥٠٠ متر ، فإننا نكون بأزاء مبالغة ٥ مرات في المقياس الرأسى بالنسبة للمقياس الأفقى . بعبارة أخرى ، بينما يمثل السنتيمتر ٥٠٠ متر في المحور الأفقى ، فهو يمثل ١٠٠ متر فقط في المحور الرأسى ، أى أنه مكبر عن المقياس الأفقى بالنسبة سابقة الذكر (٥ مرات) .

وغنى عن الذكر أن المقياس الأفقى للقطاع الذى يعمل من الخريطة هو ذاته مقياس الخريطة . وقليلاً ما يتم تكبير القطاع لغرض ما أثناء الرسم . إلا أنه إذا كان ذلك مطلوباً فينبغى اتباع طريقة المقياس سابقة الذكر مع مضاعفة المسافات بالقدر المطلوب للتكبير . وبعد رسم القطاع ينبغى تعديل مقياس الرسم بحسب القطاع المكبر . كما ينبغى حساب المبالغة الرأسية في ضوء هذا المقياس الجديد لا مقياس الخريطة .

ومع أنه يمكن رسم كثير من القطاعات باطمئنان في ضوء بعض
الاعتبارات التي يلي ذكرها فإنه قد يكون ضرورياً أحياناً أن تحسب
المبالغة الرأسية قبل رسم القطاع . ولحساب هذه المبالغة يجزى الآتى :

قيمة السنتيمتر بالمحور الأفقى

قيمة السنتيمتر بالمحور الرأسى

وهكذا فلرسم قطاع بلا مبالغة رأسية ينبغى أن تكون قيمة السنتيمتر
فى المقياس الأفقى مساوية لقيمته فى المقياس الرأسى . وننبه إلى أنه قد يحدث
خطأ عند المبتدئين بين السنتيمتر فى المقياس الجانبي والأقسام التى تعد
لكتابته المناسب . ذلك أن هذه الأقسام ليس من الضرورى أن
تكون بالسنتيمترات .

ويعتبر القطاع التضاريسى خطأً بيانياً ولكنه يختلف عن جميع الخطوط
الأخرى اختلافاً جوهرياً . فهو خط يمثل شكل سطح الأرض على طول
خط ما . ولذلك فإن أى تطويل أو تقصير أكثر من اللازم فى المحور الرأسى
يؤدى إلى تفاوت شكل القطاع . ومن المعلوم أن هذا المحور تدرج عليه
المناسيب الخاصة بتوضيح الارتفاع والانخفاض مما قد يدعو إلى التكبير
للوهلة الأولى بأنه لا ضير فى عمل المحور الرأسى بأى طول ، ولكن هذا
ليس صحيحاً . ذلك أن المبدأ العام هو مراعاة التوفيق بين عمل القطاع بشكل
مقبول وواضح ، مع تلافى المبالغة الرأسية أى عمل محور رأسى طويل بصورة
أكثر مما ينبغى فى نفس الوقت .

وقد ذكرنا آنفاً أن الخبرة تدل على أنه يمكن محور رأسى يتراوح بين

ثلث ونصف المحور الأفقي للقطاعات التي تعمل لمناطق ذات التفاوت التضاريسي الكبير . أما القطاعات التي تعمل لمناطق ذات تضاريس طفيفة فينبغي منها أن تكون نسبة المحور الرأسى إلى المحور الأفقى أقل من الثلث . وبطبيعة الحال لا يستحب عادة تقليل المحور الرأسى عن خمس طول المحور الأفقى . هذا وإلا أصبح شكل القطاع غير مقبولا ، بل وربما لا يسهل تبيين تقسيم المحور الرأسى والكتابة التي توجد عليه .

وإذا أخذت هذه الاعتبارات في الحسبان فيمكن رسم القطاع قبل أن تحسب المبالغة الرأسية . ثم تحسب هذه المبالغة بعد ذلك وتسجل أسفل الشكل كما ذكرنا . ومن المؤكد أن الرسم الناتج ومقدار المبالغة يكون مرضيا في معظم الأحوال .

إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أنه قد تدعو الحاجة لرسم قطاع بلا مبالغة رأسية أو بأقل ما يمكن من المبالغة . ومن أمثلة هذه الحالات عمل قطاع لاستخراج درجة أو مقدار الإنحدار العام ، أو تحديد مرحلة السطح بحسب التصنيف الجرفولوجى . كذلك الحال عند رسم قطاع تضاريسى تضاف إليه بعض البيانات الجيولوجية وخاصة ميل الطبقات فيما يعرف بالقطاع الجيولوجى السطحى . ومن الطبيعى أن تكون مثل هذه القطاعات التي يجب رسمها بأقل مبالغة ممكنة قطاعات ذات محور رأسى صغير جداً .

وفى ضوء ما تقدم فلا ينبغي الاعتقاد بأن أحسن القطاعات هي التي ترسم بدون مبالغة رأسية أو بأقل مبالغة ممكنة . بل إن المبالغة الرأسية ضرورية في معظم الحالات وخاصة إذا كنا بصدد تضاريس طفيفة ، وهذا للتمكن من رسم القطاع من ناحية ولإعطاء بعض التمرجات الصاعدة والمابطة بالقطاع

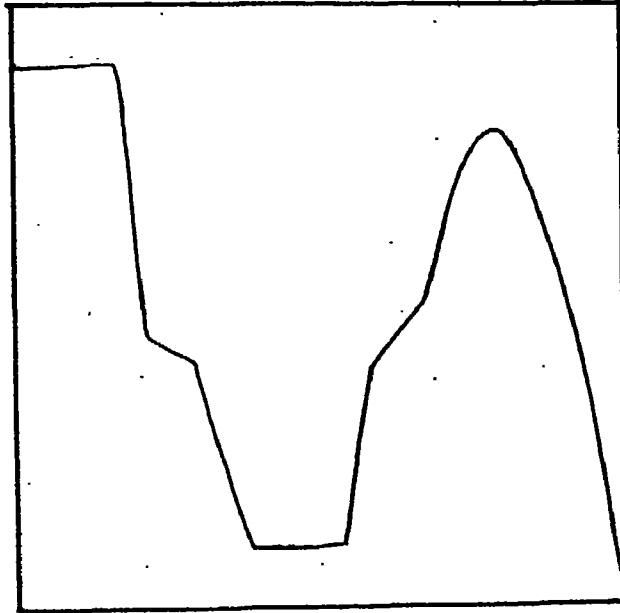
كما يوضح التضاريس للوجود . ولعله من المستحسن أن نورد بعض النقاط المختصرة التي يمكن الاستفادة إليها عند عمل القطاعات . وهذه النقاط هي :

١ - إذا كان عمل القطاع يهدف إلى توضيح الشكل العام للتضاريس وليس بهدف حساب الإنحدار أو لتحويله إلى قطاع جيولوجي سطحي فيمكن رسم القطاع في ضوء الأبعاد التي ذكرت في أول الكلام عن المبالغة . وتحسب للمبالغة بعد رسم القطاع وتكتب أسفله مع مقياس الرسم الأفقي .

٢ - في حالة رسم قطاع لاستخراج مقدار الإنحدار بطريقة الرسم فينبغي رسمه دون أى مبالغة . وينبغي اتباع ذلك أيضاً في القطاع الذي يزعم تحويله إلى قطاع جيولوجي إلا أن ذلك كثيراً ما يتمذراً بما يدعو إلى ضرورة المبالغة إلى حد ما .

٣ - لا يمكن عادة عمل القطاع بدون مبالغة رأسية إذا كانت التضاريس طفيفية أو الأرض شبه مستوية كما هو الحال في محاولة عمل قطاع من تقطع للناسيب بخرايط السهل الفيضي للنيل المصري مثلاً . فهنا لابد من المبالغة الرأسية مئات المرات حتى يمكن رسم قطاع يبين بعض تفصيلات « التضرس » .

٤ - ينبغي أن يكون راسم القطاع وقارته على دراية بتأثير المبالغة الرأسية حتى لا يؤخذ انطباع خطأ عن شكل التضاريس التي يمثلها القطاع وخاصة فيما يتعلق بالإنحدار . وتوضح أشكال (٣٠ - ٣٢) ثلاثة أمثلة لحالات مختلفة لنفس التضاريس ، الأولى بدون مبالغة رأسية ، والثانية بمبالغة مرتين ، والثالثة بمبالغة ٦ مرات قدر المقياس الأفقي . ويمكن أن نعتزم ذلك بمثال هو أن شدة المبالغة الرأسية قد تعطى انطباعاً عن سهل تحامى بأنه منطقة ناضجة التضاريس .



(شكل ٣٠ - ٣٢)

تصنيف القطاعات :

يمكن تصنيف القطاعات على أسس مختلفة . فمثلا يمكن أن تصنف على أساس الموضوع كالتقاطعات الطولية للمجاري النهرية ، والقطاعات العرضية لأوديتها ، والقطاعات العرضية العامة على السطح مما يبرز مرحلة السطح ،

والقطاعات الساحلية .. إلخ . كما يمكن أن تصنف على أساس شكل الخط
الذي يرسم القطاع على طوله . وقد سبق التلميح إلى قطاعات الخطوط المستقيمة
وقطاعات خطوط « الزجراج » ، وقطاعات الخطوط المتعرجة .

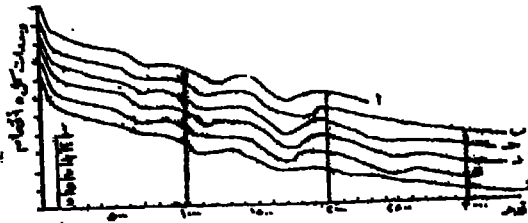
ومن ناحية ثالثة يمكن أن تصنف القطاعات على أساس عدد القطاعات
التي ترسم في شكل واحد وكيفية ترتيب هذه القطاعات . ففضلا عن القطاع
البسيط أو الوحيد هناك القطاعات المتتابة (المتتالية) . والقطاعات المتداخلة ،
والقطاعات البانورامية . ويمكن إعطاء فكرة عن كل من هذه الأصناف
الأخيرة ، ثم نذكر شيئاً عن القطاعات الطولية لخطوط الجريان المائي والعرضية
للأودية النهرية لما لها من أهمية خاصة .

القطاعات المتتابة :

كما تقضح من تسميتها هي مجموعة من القطاعات المتجاورة التي ترسم في
شكل واحد بهدف المقارنة بين القطاعات وتبين ما يوجد من تكرار خاصة
أو ظاهرة ما .

وهناك أكثر من طريقة لوضع القطاعات في صورة متتابة . فهناك
مثلاً إمكانية عمل عدة قطاعات متتابة بحسب وضعها في الخريطة وفي الطبيعة
كما هو الحال بالنسبة لقطاعات التي تمثل جرفاً أو تمثل جانبي أحد الأودية .
فترسم هذه القطاعات بشكل « دياجرامى » يستغل منه عمق المنظر أى ليست
مرتبة من اليمين إلى اليسار أو العكس . ويمكن أن ترسم هذه القطاعات على
مجسم مبسط للمنطقة التي عملت منها القطاعات . ويراعى في هذه الطريقة
ألا تتقاطع خطوط القطاعات . بقدر الإمكان ، وإن كان من الممكن أن
تتداخل المخاور التي رسمت عليها القطاعات :

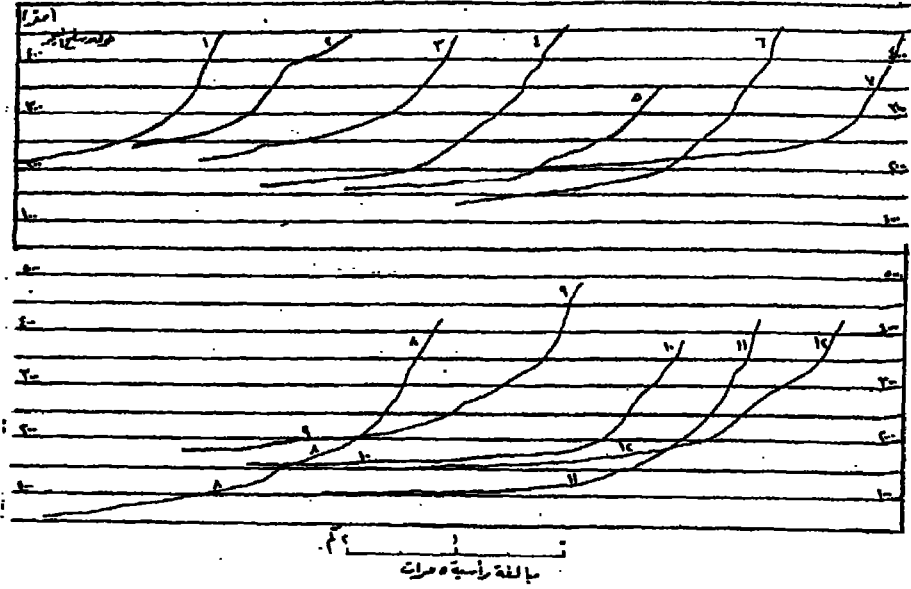
ويمكن أن ترسم القطاعات بطريقة متتابة أخرى . ذلك أنه يرسم محور أفقي ثابت لكل القطاعات ومحور رأسي تبين عليه بداية كل قطاع بطريقة ما . مثال ذلك ما أورده « جرسويل » من قطاعات متتابة تمثل بعض التغيرات التي طرأت على أحد النواحل الرملية كما يتضح في شكل (٣٣) ويمثل كل قطاع من هذه القطاعات شكل الساحل في تاريخ معين .



(شكل ٣٣)

كما أن هناك طريقة ثالثة لرسم القطاعات الطولية لخطوط الجريان وقطاعات المنحدرات في صورة متتابة . وذلك بعمل محور رأسي ثابت لكل القطاعات ومحور أفقي غير موحد ، وذلك بحيث ترسم القطاعات متجاورة يترك مسافة ثابتة ما أمكن بالنسبة للمحور الطولي بين كل قطاع وآخر مع ثبات المحور الرأسي كما سبق الذكر . ويوضح شكل (٣٤) مثالا لهذه الحالة لعدد من خطوط التصريف العكسية على المنحدرات الشمالية لمنخفض الداخلة .

ومن المتوقع أن تتداخل بعض الأجزاء الدنيا للقطاعات بهذه الطريقة . والسبب في ذلك هو بطء الانحدار في هذه الأجزاء . ولا سبيل إلى التقليل من هذا التداخل إلا بزيادة طول المحور الرأسي إلى حد ما (زيادة المبالغة الرأسية) ، وتوسيم المسافة الفاصلة بين كل قطاع والذي يليه . ومن المستحسن أن ترقم القطاعات تبعا لمواقعها في الخريطة التي عملت منها .



(شكل ٣٤)

القطاعات المترابطة (المنظمة) :

وهي قطاعات ترسم في شكل واحد مع ثبات المحورين الرأسى والأفقى .
وهي لذلك يتقاطم بعضها مع البعض الآخر . ومن المستحسن ألا يرسم عدد
كبير من القطاعات في شكل واحد لدرجة تؤدي إلى تقاطعات كثيرة تقابل
من تبين تفصيلات شكل سطح الأرض الذى تمثله هذه القطاعات . فمن
الممكن أن تكون بضمة قطاعات ولا تصل مثلا إلى ١٠ أو ١٥ قطاعا في
نفس الشكل مهما كان العدد المتوفر من القطاعات ، ومهما كان الشكل
كبيراً فليس من الممكن عمل أعداد كبيرة من القطاعات ، وذلك لتسهيل
فحص القطاعات أو تبينها .

ومما يذكر أنه إذا كانت القطاعات متشابهة إلى حد ما فإنه يصعب رسم
عدد كبير منها في شكل واحد نظراً لإمكانية تطابق أو تلاصق بعض أجزاء

القطاعات . وبالرغم من هذه الصعوبة فإند يكون هـذا مطلوباً ، بعض الحالات لإبراز مقدار التشابه بين بعض القطاعات أو أجزائها . وإذا كان من الضروري تقليل هذا التلاصق إلى حد ما فإنه يمكن تكبير الشكل ، أو عمل مبالغة رأسية أكبر أو كلاهما .

أما إذا كانت القطاعات متعددة الأشكال نسبياً فإن هذا يقلل من فرص تلاصقها ومن ضرورة تكبيرها أو عمل مبالغة رأسية أكبر من اللازم . وبالرغم من عدم تلاصق مثل هذه القطاعات ذات الأشكال المتعددة فإنه يمكن تبين بعض أوجه الشبه والاختلاف بينها طبقاً لبعض المبادئ . فيمكن مثلاً إعطاء أوصاف بالشباب أو النضوج أو الشيخوخة للسطح الذى يمثله أحد القطاعات أو كلها ، كما قد لا تنعنى ملاحظات أخرى عن مصدر التقطيع .. الخ .

القطاعات البانورامية :

وترسم هذه القطاعات كقطاعات متداخلة ثم تسمى الأجزاء السفلى من كل قطاع مما يعتنى خلف القطاع الذى أمامه . بمباراة أخرى ، ترسم هذه القطاعات بحيث يظهر أول قطاع بأكمله ، ثم يظهر الذى يليه (يملوه) فى بعض الأجزاء التى تعلو القطاع الأول ، ويظهر فى القطاع الثالث فى الأجزاء التى تعلو القطاعين الأول والثانى . وهكذا .

وهذا يعنى أن ترسم هذه القطاعات بحيث يكون القطاع الأول هو أقل القطاعات ارتفاعاً بوجه عام ، ويليه قطاع أكثر ارتفاعاً بوجه عام وهكذا . ولذلك فإن هذه الطريقة لا تصلح إلا للمناطق المتدرجة فى الارتفاع بصفة

عامة . فيمكن مثلا عمل عدد من القطاعات العرضية لحوض تصريف مائي أو لأحد المنحدرات المتوسطة التي تنحدر عليها مجموعة من الأودية . وهكذا توضح هذه الطريقة الشكل العام للأجزاء العليا لأراضي ما بين الأودية وشكل القسم . أما قيعان الأودية فهي لا تظهر بطبيعة الحال لأن بعض الأجزاء الواطئة تمحى عند الرسم كما سبق الذكر .

ومما يذكر أنه إذا رسمت عدة قطاعات بانورامية عرضية على طول أحد الأودية فيمكن أن تظهر هذه القطاعات كما لو كانت قطاعات متتالية . ويحدث ذلك إذا عملت القطاعات العرضية عمودية على خطوط السكتور ورسمت بحيث تقع قيعان الأودية في جزء واحد من الشكل بقدر الإمكان . والسبب في ذلك أن قاع الوادي وكذلك جوانبه تزيد في الارتفاع من الجزء الأدنى في اتجاه المنبع ، كما يضيق الوادي في هذا الاتجاه . وهذا مما يجعل القطاعات يظهر كل منها فوق الآخر بقليل ودون حدوث التداخل بكثرة . ومن الواضح أنه إذا لم يحدث أى تداخل بحيث لا تمحى أى أجزاء من القطاعات فإننا نصبح بإزاء قطاعات متتالية لقطاعات بانورامية . وعلى أية حال فإن هذه القطاعات أيما كان شكلها النهائي توضح بعض ما يوجد من مصاطب في قيعان وجوانب الأودية ، فضلا عن الشكل العام لهذه الجوانب

القطاعات الطولية للنهار :

تعد القطاعات الطولية للنهار وخطوط الجريان المائي أو المجارى الطولية للأودية الجافة من أهم القطاعات التي يهتم بها دارسو أشكال السطح . وقد سبق شرح الطريقة التي يتم بها عمل قطاع على طول خط متعرج من الخريطة ومثال ذلك القطاع الذى نحن بصدده .

وتتميز الأنهار دائمة الجريان والمجاري الفصلية بأن خطوط جريانها
تتمثل في الخرائط نظراً لأنها محددة في الطبيعة ولا تتغير إلا ببطء شديد جداً
مقارنة بخطوط الجريان المائي في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . أما
هذه الخطوط الأخيرة فليس من الضروري أن نجدها ممثلة في كل اللوحات
الكتنورية نظراً لعدم وضوحها في الطبيعة وعدم ثباتها إذا قورنت بالصف
الأول . بل إن هناك من الأودية مالا يوجد في قيعانها ما يمكن تمييزه في
الطبيعة كخط جريان نظراً لشدة الجفاف وندرة الجريان المائي . وهذا
الصف من الأودية لا يوجد له في الخرائط خط جريان بطبيعة الحال .

ومن الطبيعي أن تصادف هذه الحال في الخرائط التي تمثل الأراضي
المصرية والمصرية بوجه عام . وعلى أية حال فقد نريد رسم قطاع طولى يمثل
خط الجريان وقد يكون هذا الخط غير ممثل في الخريطة . فليدنا هنا أن نمد
خطا يصل بين الإنحناءات الكتنورية في ضوء ما نعرف عن المكان المرجح
لخط الجريان بحسب ما تشير إليه خطوط الكتنور .

إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن الخط الذي يقترح ليس من الضروري أن
يكون في موقعه الفعلي تماماً وخاصة إذا كانت الخطوط الكتنورية متباعدة .
وبحسب ما هو معروف عن خصائص الأودية الجافة الواسعة نسبياً . فإن خط
الجريان قد يتغير من سيل لآخر . كما أن الجزء العلوي من خط الجريان الذي
يمكن اقتراحه بالنسبة لأي من الأودية الجافة عادة ما يكون تعسفياً جداً نظراً
لأن الجريان المائي قد لا يحدث بالمرّة في هذا الجزء العلوي . بل إن هذا القول
يمكن أن ينطبق على الروافد الصغيرة جداً في بعض المناطق الرطبة ذاتها .

وفي ضوء ما ذكر فإنه ينبغي القول بأن الدراسة الميدانية مطلب أساسي

لاستكمال أوجه التفسير ما أمكن . كما يصح القول بأن الاعتماد على الخريطة في إجراء تحليلات واستنتاجات جغرافية يفرض أن يكون اعتماداً جزئياً .

ومن أهم ما توضحه القطاعات الطولية للأشهار ولخطوط الجريان المائي أو المحاور الطولية للأودية الجافة المرحلة التي يمر بها انقطاع . فإذا كان القطاع بطيء الانحدار عموماً وذو شكل مقعر فيمكن وصفه بأنه متعادل أو متوازن . أما إذا كان يحتوي على نقطة (جزء) أو أكثر يشتد فيها الانحدار عن أجزاء أخرى جهة المنبع فإن هذا يستوجب البحث عن سببه إذا لم يكن معروفاً .

ومن الممكن أن يكون السبب معروفاً أو يعرف مباشرة إذا كنا مثلاً بصدد شدة في الانحدار بسبب شلالات أو جنادل معروفة كما هو الحال في نهر النيل . أما إذا كنا بصدد خطوط جريان في أودية صغيرة فذلك مما يستوجب دراسته ميدانية بوجه خاص .

وهناك سببان رئيسيان لوجود نقط (أجزاء) شديدة الانحدار في القطاعات الطولية . السبب الأول بنيوي . فقد توجد صخور صلبة يجري عليها النهر عند هذه النقطة (الجزء) ولم يستطع بعد أن يعمق فيها مجراه بقدر يؤدي إلى تمهيد القطاع . كما قد يكون هذا السبب البنيوي حدوث انكسار عرضي على الوادي مع هبوط الجزء الأدنى منه مما يتسبب في وجود نقطة (جزء) يشتد فيها الانحدار على القطاع الطولي .

أما السبب الثاني لوجود نقطة يشتد فيها الانحدار على القطاع الطولي هو ما يعرف بانخفاض مستوى القاعدة . فمن المعروف أنه إذا انخفض هذا المستوى سواء كان البحر أو بحيرة أو أي مستوى آخر ينتهي إليه الجريان

البأنى فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نقطة (جزء) يشتد الإنحدار عندها في القطاع الطولى . وتأخذ هذه النقطة في التراجع جهة « المنبع » تراجعاً بطيئاً تتوقف سرعته على ظروف لا مجال للتوسع فيها الآن .
وما ينبغى ذكره أن شدة الانحدار قد توجد في جزء كبير نسبياً من القطاع الطولى وليس في نقطة واحدة . وقد يرجع وجود هذا الإنحدار إلى أى من السببين السابقين مع اختلاف في بعض التفاصيل . ومن الطريف أنه إذا وجدت هذه الحالة فإنه قد لايسهل تبينها بالدراسة الميدانية السريعة على حين أنها قد تظهر من قطاع الخريطة التفصيلية بصورة واضحة .

أما بالنسبة للأجزاء بطيئة الإنحدار في القطاع فيمكن أن ترجع لبعض أسباب . من أهم هذه الأسباب استقرار نظام الجريان مع حدوث الإرساب لوقت جيولوجى طويل نسبياً كما هو الحال بالنسبة للسهول الفيضية . كذلك وجود بحيرة أو سهل فيصح تعرض لإرساب وفير أو لتحت ثم إرساب وفير مع عدم وجود ظروف تساعد على تعمق المجرى فيه .

ولعله من المستحسن أن نتمى الكلام هنا بالتذكير بالمبالغة الرأسية في القطاعات . ذلك أنه ينبغى الحرص عند الحكم على المرحلة التى بوصف بها القطاع إذا كانت للمبالغة الرأسية كبيرة . ومن ناحية أخرى فإن المبالغة الرأسية الكبيرة تزيد من توضيح النقط (الأجزاء) شديدة الإنحدار نسبياً وذلك مما له أهمية كما سبق الذكر .

القطاعات العرضية للأودية :

هذه القطاعات هى الأخرى مما له أهمية خاصة عند دارسى أشكال السطح . وإذا عمل القطاع العرضى من الخريطة فإنه يعمل عادة على طول خط مستقيم

يقطع خطوط السكتاتور التي تمثل جوانب الوادى وقاعه في وضع عمودى بقدر الإمكان . ولذلك فينبغى اختيار موقع خط القطاع اختياراً سليماً .

وإذا لم يتيسر عمل خط يقطع خطوط السكتاتور في وضع عمودى فيمكن تغيير اتجاه خط القطاع عند نقطة في قاع الوادى بحيث يتعامد كل من جزئى خط القطاع على خطوط السكتاتور . وتتبع في هذه الحالة طريقة عمل قطاع على طول خط متكسر (زجاج) تلك التي سبق ذكرها . ومما يذكر أنه على حين أنه يعمل قطاع واحد لخط المجرى فإنه يتم عمل بضعة قطاعات عرضية للوادى . بل يمكن أن تكون قطاعات عديدة في حالة الأودية الكبيرة التي تخفى على تعقيدات عديدة في الشكل والخصائص .

وتساهم القطاعات العرضية في تبيين المرحلة التي يمر بها الوادى النهري . فيمكن الحكم على المرحلة إذا رسم القطاع العرضى بدون مبالغة رأسية وخاصة أن هذا ممكناً في معظم القطاعات العرضية نظراً لتوفر فارق تضاريسى محلى كبير نسبياً . وبحسب التقسيم الدبقيزى ، إذا كان الوادى على شكل حرف V فيوصف بأنه في مرحلة الشباب ، وإذا كان على شكل حرف U فيوصف بأنه في مرحلة النضوج . أما إذا كان جانباها متباعدين جداً وبطيئى الانحدار ويوجد في قاعه سهل فسيح فيوصف بأنه في مرحلة الشيخوخة .

ومما يمكن أن تشير إليه القطاعات العرضية للوادى أثر البنية فيما يمكن تسميته بالأودية ذات الجوانب غير المتماثلة التي يشهد انحدار إحدها وقد يزيد ارتفاعه عن الآخر . فن المؤلف أن توجد في الأراضى ذات البنية طفيفة ومتوسطة الميل أودية ذات جانب شديد الانحدار يرتبط بطواهر بعض الطبقات التي تتميز بمقاومة شديدة نسبياً . بينما يرتبط الجانب الآخر البطيئ

بميل الطبقات بحيث يمكن أحيانا أن تكون درجة ميل الطبقات مساوية أو قريبة من درجة انحدار جانب الوادى (سطح الأرض) . ومما يذكر أن هذا النمط من القطاعات العرضية يمكن أن يلفت النظر إلى وجود هذه البنية بمجرد ملاحظته وذلك قبل الإلمام بأي بيانات جيولوجية أو ميدانية .

كذلك مما تساعد القطاعات العرضية على تبينه مع الدراسة الميدانية خاصة ما يعرف بالمصاطب . وهناك ما يعرف بالمصاطب البنيوية التى يساءد تفاوت مقاومة الصخور بجانبى الوادى على وجودها . كما أن هناك مصاطب نهريّة الأصل ترجع إلى التطورات التى حدثت فى الفصم والإرساب بمرور الوقت فى الوادى . ومن أهم أسباب حدوث هذه التطورات وتكون المصاطب انخفاض مستوى القاعدة ، وكذلك التغيرات فى كمية المياه الجارية لأسباب مناخية أو بسبب الأسر النهري .

ثانياً : طرق كمية أخرى

سبق القول أن القطاعات التضاريسية طريقة كمية إلى حد ما ، ولها أهميتها الخاصة في الدراسة الجرفولوجية . ولكن هناك طرقاً أخرى أكثر تعقيداً من الناحية الإحصائية أو الرياضيه وكذلك من الناحية الكارتوجرافية نعرض لها في هذا القسم . وقد أخذ اتباع الطرق الكمية يتزايد في العقدين الأخيرين ، إلا أن كثيراً مما ترد معالجته هنا هي طرق متبعة في تحليل الخريطة كماً منذ وقت طويل نسبياً وربما يجد القارئ فائدة في هذه الطرق لا في تحليل الخريطة فحسب وإنما كذلك في تحليل بعض البيانات الميدانية التي يمكن الحصول عليها بإجراء قياسات في الطبيعة .

ويلاحظ أن أغلب الطرق المورفومترية المتبعة في تحليل الخريطة الكنتورية طرق تبحث بصورة أشمل في سطح الأرض الذي تمثله الخريطة . فكثير منها كما سنرى لا يبحث في السطح على طول خط محدد كالقطاع التضاريسي . وإذا استثنينا الطريقة الأولى وهي حساب مقدار الانحدار على طول خط ما ، فيمكن القول إن بقية الطرق تبحث في خصائص السطح بصورة أكتف . فهناك معالجة شاملة للخريطة من حيث خاصية ما كما هو بالنسبة للمنحنى الميسومتري والمنحنى الكليمتوجرافي (منحنى الانحدار) . كما أن بعض الطرق يقوم على فحص تكرار ظاهرة . أو خاصية معينة فحسب أكثر شمولاً أو تركيزاً مثل طريقة قطاعات النسب المثوية ، والمنحنى الأثيمتري .

مصاب الانحدار :

يصف الجغرفولوجيون سطح الأرض إذا كان في وضع غير أفقي بأنه سطح منحدر (بكسر الهمزة) . كما تستعمل كلمة منحدر (بفتح الهمزة) كمقابل لكلمة سفح . أما كلمة مائل فقد تستعمل في بعض الكتابات كمقابل لمنحدر بكسر الهمزة ، إلا أن الجغرفولوجيين خاصة يستعملون كلمة مائل عند الكلام عن الطبقات الصخرية التي توجد في وضع غير أفقي . ولذا فيقال ميل الطبقات ، وإحدار السطح .

ويعبر عن مقدار الانحدار رقمياً بأكثر من صورة . فهناك نسبة حدية كأن يقال $10/1$ أو $50/1$ مثلاً . وقد اتفق على أن الحد الأول من هذه النسبة هو ما يمثل الفارق الرأسى بين أى نقطتين على السطح . أما الحد الثانى فيمثل المسافة الأفقية بين هاتين النقطتين . ومن الواضح أنه كلما كان الحد الثانى لهذه النسبة رقماً أكبر فهذا يعنى أن مقدار الانحدار أقل أى أبظاً والعكس صحيح . فالواقع أن هذه النسبة الحدية ما هى إلا كسر فتتلا $10/1$ تعادل $1/10$ أو 0.1 ، أما $50/1$ فتعادل $1/50$ أو 0.02 ، وهكذا .

ولحساب مقدار الإحدار في صورة نسبة حدية كالسابق ذكرها على طول خط مستقيم بين نقطتين يجرى الآتى :

١ - يتم الحصول على الفرق بين منسوبي النقطتين . وقد تكون كل منهما معلومة للنسوب كأن تكون واقعة على خط كنتورى فبذلك يكون منسوب النقطة هو منسوب الخط . وقد يحدث بعض التقريب إذا كانت أحدهما أو كلاهما لا تقعين على خط كنتور . وبطرح منسوب النقطة

الأوطأ من منسوب النقطة الأعلى يحصل على الفرق بين المنسوبين .

٢ — تقاس المسافة بين النقطتين على الخريطة ، ونحول بحسب مقياس الرسم إلى أمتار ، (أو إلى أقدام في الخرائط الميلية) . فإذا كانت المسافة ٥ سم مثلاً ، وقيمة السنتيمتر ٥٠٠ متر على الطبيعة ، فتكون المسافة ٢٥٠٠ متر .

٣ — تقسم المسافة الأفقية على المسافة الرأسية (الفرق بين المنسوبين) ثم يوضع الناتج كعدد ثنائي للنسبة بيننا الحد الأول هو رقم ١ . فيكون حسابها كالتالي :

$$\frac{٢٥٠٠ \text{ متر (المسافة الأفقية)}}{١٠٠ \text{ متر (مثلاً)}} = ٢٥ ، \text{ أى } ٢٥/١ .$$

وينبغي عدم اتباع القسمة العادية بقسمة الفارق بين المنسوبين على المسافة الأفقية إذا كان المطلوب هو الحصول على مقدار الإنحدار بالنسبة سابقة الذكر . إلا أنه تم قسمة الفارق بين المنسوبين على المسافة الأفقية إذا كان المطلوب هو ظل زاوية الإنحدار كما سيأتى القول .

أما الصورة الثانية في التعبير عن مقدار الإنحدار فهي الدرجات . فيقال ينحدر السطح بين نقطة ما ونقطة أخرى ثلاث درجات أو عشر درجات مثلاً . ومع أنه ينبغي للجيولوجى أن يقيس درجات الإنحدار في الدراسة الميدانية بغية الوصول إلى تفصيلات ودقة أكثر فإن الخريطة التفصيلية يمكن أن تمدنا بدرجة إنحدار عام على طول خط ما .

ولحساب درجة الإنحدار على طول خط مستقيم بين نقطتين تجرى الخطوطان الأولى والثانية في الطريقة السابقة الخاصة بالإنحدار في صورة نسبة

حدية . وبعد الحصول على الفرق بين المنسوبين بالأمتار وطول المسافة الأفقية
بالأمتار يقسم الأول على الثاني عاديا للحصول على كسر عشري . ويتم
استخراج درجة الإنحدار التي تقابل الكسر الناتج (ظل الزاوية) من جدول
ظلال الزوايا .

ويمكن الاستغناء عن جدول ظلال الزوايا إذا كان المطلوب درجة
الإنحدار بالتقريب . ويتم ذلك بضرب هذا الكسر العشري ، أو ضرب
النسبة الحدية سابقة للذكر في الثابت ٠.٦٠ فإذا فرض أن هذا الكسر هو
٠.١٠٠٠ (أى ١/١٠) فيمكن إجراء الآتى :

$$٠.١٠٠٠ \text{ أو } ٦٠ \times \frac{١}{١٠} = ٦ \text{ درجات}$$

واتبين مقدار التقريب بهذه الطريقة من الحساب يمكن أن نورد بعض
الدرجات التي يمكن استخراجها والرقم الحقيقي لظل زاوية الإنحدار . وهذه
الدرجات والأرقام هي :

درجة واحدة	تقابل ٦٠/١	أو ١٤/١ و ٥٧	على وجه الدقة
درجتان	» ٣٠/١	» ٢٨ و ٦٥/١	» » »
ثلاث درجات	» ٢٠/١	» ١٩ و ٨٠/١	» » »

ومن المفضل عدم اتباع طريقة الضرب في الثابت ٦٠ إلا فيما يتعلق
بالإنحدارات البطيئة . أما بخصوص الإنحدارات الشديدة والمتوسطة فيستحسن
الرجوع إلى الجداول الرياضية .

وهناك حالات مختلفة يتم فيها حساب الإنحدار . من أبسط هذه الحالات

حسابه على طول خط مستقيم بين نقطتين على نحو ما سبق شرحه . وقد يكون هذا الخط عموديا على خطوط الكنتور بصفة عامة ، أى يمثل أشد إنحدار في الجزء الذى يمتد به الخط . وقد يكون مائلا بالنسبة للاتجاه العام لخطوط الكنتور كما هو الحال عند حساب انحدار طريق .

وقد تتبع طريقة حساب الانحدار على طول خط مستقيم عمودى على خطوط الكنتور بصورة إحصائية لحساب متوسط الإنحدار . ويتم ذلك بالنسبة للمنحدرات التى يمكن شكلها العام من مد عدد كبير من الخطوط المستقيمة التى تقطع خطوط الكنتور بوضع عمودى عامة . فيمد حساب الإنحدار العام لكل خط يتم الحصول على المتوسط الحسابى للانحدار كما هو متبع في حساب هذا المتوسط . وتعتبر الخطوط التى تمتد على المنحدرات لحساب متوسط انحدارها على هذا النحو عينات إحصائية . وهكذا فينبغى توزيع الخطوط بطريقة مناسبة إحصائية ، كأن تكون عشوائية أو على مسافات منتظمة بقدر الإمكان .

وفضلا عن حساب متوسط الإنحدار العام لعدد من الخطوط على النحو المذكور سابقا فإنه يمكن معالجة تفصيلات أكثر بنفس الطريقة . فأحيانا يكون الفاصل الكنتورى للخريطة صغيرا نسبيا بحيث يعتمد عليه إلى حد ما في تحليل تفصيلات أكثر . فيمكن مثلا حساب متوسط الانحدار بين كل خطى كنتور على أساس عدد مناسب من العينات أو القياسات بين كل خطى كنتور . وهكذا يمكن الخروج بمتوسط انحدار لكل نطاق كنتورى شبيه بما سيأتى الكلام عنه ضمن معالجة منحنى الإنحدار (المنحنى الكليولوجرافى) . وقد تكون النتائج التى تأتى بها هذه التفصيلات ذات أهمية في الدراسات الجرفولوجية ، أو في الدراسات الخاصة بتعرية التربة .

حالة أخرى هي أن يتم حساب معدل الإنحدار على طول خط متعرج كما هو الحال على طول خط جريان مائي (نهر أو خط مجرى جاف) . ولحساب الإنحدار العام لخط جريان مائي يتم الحصول أولاً على الفارق بين منسوبي القمة ومستوى القاعدة . ومن المعلوم أن بداية خط الجريان ليس من الضروري أن تكون عند خط كنتور أو نقطة منسوب . ومن ثم ينبغي تقديرها في ضوء أقرب خط كنتوري أو نقطة منسوب أو كليهما . كما أنه ليس من الضروري أن تكون نهاية خط المجرى هي البحر كما هو الحال بالنسبة للروافد أو خطوط الجريان التي تنتهي إلى مستويات قاعدة محلية كالبحار الداخلية والبحيرات ، أو المنخفضات الصحراوية . . إلخ . وينبغي هنا أيضاً تقدير منسوب المصب على ذلك النحو .

وبعد ذلك يتم الحصول على المسافة الأفقية لطول خط الجريان . ويفضل أن تقاس هذا المسافة بالمقسم الذي يمكن أن يعطى نتائج أدق مما تعطى عجلة القياس . وتحول هذه المسافة كما هو متبع طبقاً لمقياس رسم الخريطة . وبحسب الإنحدار العام لخط الجريان كما سبق شرحه .

وقد يكون من المفيد أن يحسب الإنحدار بالتفصيل بين كل خط كنتور وآخر على طول خطوط المجارى في شبكة أو عدة شبكات نهريّة . فعلى افتراض أن هناك مجموعة من الروافد التي تنجم إلى خط رئيسي ، أو مجموعة من الخطوط الرئيسية التي تنتهي إلى مستوى قاعدة واحد فإنه يمكن تحديد مقدار الإنحدار بين كل خطي كنتور بشكل إحصائي . وقد تكون نتائج هذا الفحص مفيدة في مقدار إزالة كل من هذه المجارى من ضخور ، أو في تحديد تأثير البنية ، أو تأثير ما يعرف بالتجديد في المجارى النهريّة .

أبسوليت التضرس المحلي

أجريت عدة دراسات تختص بما يعرف بالتضرس المحلي local relief وبخاصة في ألمانيا . وقد أفاد «سمث» G. H. Smith منها في دراساته عن السطح في ولاية أوهيو الأمريكية . ويمكن إعطاء فكرة عن دراسته لتبين الطريقة التي اتبعها ولما لذلك من أهمية في إمكان تحويل هذه الطريقة للحصول على خريطة تمثل متوسط الإنحدار بحسب الخريطة الكنتورية .

وقد حصل «سمث» على خرائط بمقياس ١ : ٦٠٠٠٠٠٠ وقسمها إلى مستطيلات تبلغ أبعاد كل منها نحو ٤٤ X ٧٥ ميل على الطبيعة . ثم حسب الفارق في المنسوب بين أعلى نقطة وأوطأ نقطة في كل مستطيل . وتم الحصول على ٢٠٠٠ رقم سجلت في أواسط المستطيلات المذكورة . ثم عملت بعد ذلك خطوط تساوي توضح الأجزاء المتساوية في مقدار الفارق التضاريسي بفارق ١٠٠ قدم بين كل خط وآخر . ثم ظلت الخريطة بثمانية خلال لتوضيح فئات التضرس المحلي .

ومما أجرى أيضا هو حساب مساحة كل فئة من فئات التضرس المحلي أي من ٠ - ١٠٠ ، من ١٠٠ - ٢٠٠ قدم ، إلخ) . كما حسبت النسبة المئوية لسكل مساحة من إجمالي مساحة أوهيو .

ومن عيوب هذه الطريقة أنها تقوم على حساب المدى التضاريسي الأقصى لسكل مربع (مستطيل) ، ويوضع الرقم الناتج في وسط المربع . هذا مع أنه يمكن أن يكون أكبر منسوب وأقل منسوب يقعان كل بعيناً عن الآخر في ركنين من المربع . كما يمكن أن يكون أقصى فارق تضاريسي يتمثل في

جرف ليس له مسافة أفقية تذكر . وقد اقترح « سمث » للتغلب على ذلك أن تقسم المربعات التي تحتوي على مثل هذه الحالات إلى مربعات أصغر وتطبق نفس الطريقة عليها ، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى اضطراب للخريطة .
النتيجة .

وقد اقترح « ملر » A.A.Miller إمكانية تحويل هذه الطريقة لعمل خريطة تمثل الانحدار . فبقسمة المدى الرأسى بين أعلى نقطة وأوطأ نقطة على المسافة الأفقية بينهما يمكن الحصول على صورة من صور مقدار الانحدار . ثم يتم بعد ذلك رسم خريطة بخطوط متساوية لتمثيل البيانات الناتجة .

وقد اتبع « ريس Raisz » وهنرى « طريقة « سمث » فى تحليل التضرس الحلى لولاية نيو انجلاندا ، ولسكنها خرجا بأن النتائج ليست مرضية فى هذه الدراسة . ذلك أن هناك أودية عميقة تقطع السهل التحوالى بتلك المنطقة مما يعطى أرقاماً كبيرة عن المدى التضارىسى الحلى ، وكذلك الحال بالنسبة لتلال المنعرة التى تبرز وسط الأسطح المستوية .

وقد ذكر « ريس وهنرى » أن طريقة « سمث » لاتناسب إلا الهضاب التى تمر تضارىسها بمرحلة التضوج ذات البنية الرسوبية الأفقية ، والتى تتميز بمنحدرات منتظمة وتاريخ فزيوغرافى بسيط . ويتبنى اتباع طرق أخرى فى المناطق ذات البنية المعقدة . وقد حاول « ريس وهنرى » اتباع طريقة « سمث » ولكن على أساس مربعات مساحة كل منها ميل واحد . ولكن الخرائط الناتجة كانت معقدة لا يمكن إخراجها فى خريطة ذات مقياس أصغر للولاية كلها .

أيسوبليت الظل وجيب التمام

يعتبر « ستريبلر » A. Strahler من رواد التعليل الكمي في الدراسة الجغرافية. وقد نهج هذا السبيل أملاً في إحلال التعبير الكمي في هذه الدراسة محل التعبير الكيفي غير الكمي. وقد نشر « ستريبلر » عام ١٩٥٦ خريطة من نوع جديد بطريقة الخطوط المتساوية.

ولعمل هذه الخرائط ينبغي توزيع عدد كبير من الأرقام في الخرائط الأساسية. ويمكن الحصول على هذه الأرقام إما بالدراسة الميدانية أو بالحساب من خريطة كنتورية تفصيلية. فبالحصول على أرقام تمثل ظلال زوايا الإنحدار وأرقام تمثل جيوب زوايا الإنحدار يمكن عمل خريطة تمثل كلا منهما. ومن هذه الخرائط النهائية يمكن الخروج بنتيجة أخرى إضافية وهي رسم مستوجرام يمثل نسبة المساحة التي تدخل في كل من فئات ظل أو جيب تمام الزاوية. وذلك بقياس كل من هذه المساحات بأية طريقة من طرق قياس المساحات بين خطوط التساوي.

وقد قام « كلارك وأورل » باتباع هذه الطريقة في عمل خرائط من هذا النوع لإحدى المناطق. وبما خرجت به دراستهما أن الخرائط التي تقوم على الدراسة الميدانية وتمثل فيها ظلال وجيوب تمام الزوايا لا تتميز كثيراً أو يمكن الاعتماد عليها أكثر من الخرائط التي يمكن عملها من خرائط كنتورية تفصيلية. هذا فضلاً عن أن الخرائط التي تعمل بناء على الخريطة الكنتورية تستغرق وقتاً أقل مما تتطلبه الخرائط القائمة على المسح الميداني. كذلك يرى هذان الباحثان أن طريقة الكوروبليت التي اتبعها « ريس، وهنري » ربما

يمكن تفضيلها على هذه الطريقة إذا قامت على خرائط كنتورية كافية ومعرفة جيدة بمنطقة الدراسة .

كوروليت الانحدار :

حاول « ريس ، وهنرى » محاولة أخرى تقوم على تقسيم اللوحات إلى مناطق يتميز كل منها بدرجة من التجانس أو الوحدة الفيزيوجرافية . مثال ذلك التلال المنزلة monadnocks والأودية العميقة وغيرها . ولكن هذه الطريقة هي الأخرى لم تكن موفقة . ذلك أن سهلا فسيحا يطفىء الإنحدار قد يتضمن مدى تضاريسيا محليا أكبر مما هو بالنسبة لتل منعزل يتميز بإنحدار أشد ولكنه صغير المساحة وذو فارق تضاريسى صغير .

وأخيرا قسم هذان الباحثان الخرائط التفصيلية إلى أقاليم صغيرة متساوى في عدد خطوط الكنتور التي تمر في كل منها . وقد اختيرت سبع فئات تمثل : ما يقل عن ٥٠ قدما للميل ، ٥٠ — ١٠٠ قدم للميل ، ثم ١٠٠ — ٢٠٠ من ٢٠٠ — ٣٠٠ ، من ٣٠٠ — ٤٠٠ ، من ٤٠٠ — ٥٠٠ ثم ما يزيد عن ٥٠٠ للميل . ثم عمل مقياس تناسب بين المسافة الأتقية وعدد خطوط الكنتور بحيث استعمل المقسم في وضع الحدود الدقيقة بين المساحات التي يدخل كل منها في فئة معينة . وبعد استكمال عمل الحدود بين المساحات التي نقلت هذه الحدود إلى خريطة صغيرة للولاية وتم تظايل هذه المساحات .

وقام « كالف » Galef « ونيو كوم » Newcomb بعمل خريطة لهـمدل الإنحدار لولاية الينوى بالطريقة سابقة الذكر مع استعمال معادلة « ووتورث »
Wentworth وهي :

متوسط عدد الخطوط للمارة في الميل × الفاصل الكنتوري
(٣٣٦١ ثابت)

وتعطي هذه المعادلة ظلال زوايا الإنحدار التي يمكن الحصول عليها من جدول الظلال . وبهذه الطريقة لا يستعمل المقياس الخاص بالتناسب بين المسافة الأفقية وعدد خطوط الكنتور لكل من فئات الانحدار . وقد تم تظليل تلك الخريطة بأربعة ظلال على نحو ما يتبع في خرائط الكوروليث . وبحسب مبدأ إمكانية حساب الانحدار بقسمة الفاصل الرأسي على المسافة الأفقية فيمكن اتباع طريقة أكثر تفصيلا في الدراسات التي تختص بمناطق أصغر . فالنئين السابقين لخريطة كوروليث الانحدار هما لولايات أمريكية لمساحات كبيرة نسبيا . ولهذا كان من الضروري الاعتماد على عدد خطوط الكنتور التي تمر في الميل وليس على المسافة الأفقية بين خط كنتوري والذي يليه .

ولذلك يقترح الكاتب طريقة لعمل خريطة كوروليث للانحدار تقوم على أساس أكثر تفصيلا مما سبق إذا كانت الدراسة تختص بمناطق صغيرة . وقد عملت خريطة بهذه الطريقة لمنخفض الواحات الداخلة . ولعله من المستحسن أن نشرح طريقة عمل هذه الخريطة .

ونبدأ بالقول أنه من الممكن أن نحول الخريطة الكنتورية إلى خريطة كوروليث إنحدار . ويقصد بها خريطة تبين المساحات التي تشترك كل منها في فئة إنحدار . وتتوقف دقة الخريطة الناتجة على مقدار تفصيل الخريطة الكنتورية وعلى دقة العمل أثناء القياس بين الخطوط الكنتورية .
(٦ م — الخريطة)

ويمكن عمل هذه الخريطة تنمياً للخطوات التالية :

١ — يجرى فحص مبدئي سريع للفواصل الكنتوري ومقياس رسم الخريطة لمعرفة مقدار أشد الانحدارات وأبطئها وكذلك توزع هذه الانحدارات بشكل عام في الخريطة .

٢ — يتم إختيار عدد مناسب من فئات مقدار الانحدار في ضوء ذلك الفحص السابق . وما يراعى أن توجد فئة تضم الانحدارات الشديدة جداً لما لها من أهمية مع عدم إهمال جزء كبير من الخريطة قد يندرج تحت فئة واحدة . ومن المفيد أن يكون عدد الفئات المختارة كبيراً . كما أنه ليس من الضروري أن تكون الفئات ذات قيم منتظمة .

٣ — يعمل مقياس تناسب بين فئات مقدار الانحدار المختارة وفتحات للمقسم على هيئة مفتاح أو دليل يرجع إليه أثناء القياس بين الخطوط الكنتورية .

وفيا بلى نموذج لمثل هذا الدليل للوحات بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ .

فئة التسم		درجة الانحدار	نسبة الانحدار
فاصل كينتوري ١٠ م	فاصل كينتوري ٢٠ م		
٥ م > - ٠	١ م > - ٠	أشد من ٢٠	أشد من ١/٥
١ م > - ٥	٤ م > - ١	١١ - ١٨	١/٥ - ١/٩
٥ م > - ١	٣ م > - ٢	٥٥ - ٤٣	١/٩ - ١/١٤

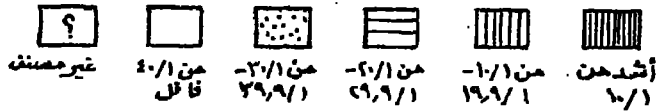
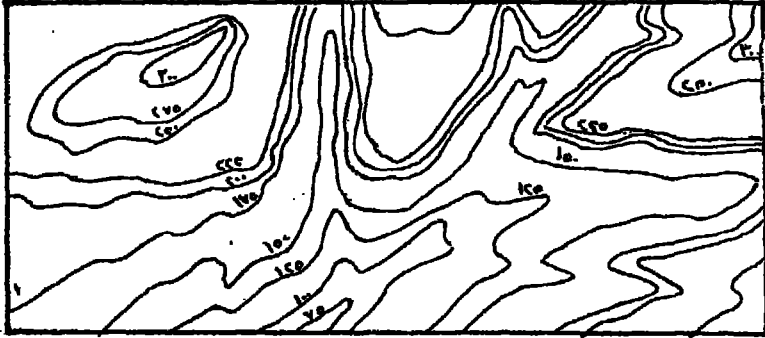
٤ - يتم على أساس دليل كسابق الذكر تمرير القسم بين خطوط الكنتور بحيث توضع حدود عندما تضيق أو تتسع المسافة بين خطى الكنتور عن الحد الخاص بكل فئة . وتعتبر هذه الحدود مضافاً إليها أجزاء خطوط الكنتور التي تحيط بكل فئة إنحدار هي حدود كل فئة ، بحيث يعاد عمل نسخة من الخريطة بدون أجزاء خطوط الكنتور التي تدخل في المساحات التي حددت .

ومن الواضح أن هذه الحدود هي خطوط تعسفية إلى حد ما قد لا توافق تماماً ما هو موجود في الطبيعة . إلا أنه بعد الانتهاء من عمل الخريطة يمكن الاعتماد عليها بقدر الاعتماد على الخريطة الكنتورية في تحديد نطاقات أو مساحات بحسب فئات الانحدار التي وضعت . وهي تتميز عن الخريطة الكنتورية بأنها توضح مباشرة مقدار الانحدار ، وليس على طول خطوط فقط بل لمساحات .

٥ - تلون الخريطة أو تظلل بصورة مناسبة ، ويعمل لها مفتاح بحسب هذه الألوان أو الظلال . كما يمكن عمل مفتاح يجمع بين الظلال ومقدار الانحدار . ويمكن وضع عدد من نقط المناسب لكي تساهم في توضيح الاتجاهات العامة أو الرئيسية للانحدار فضلاً عن المناسب ذاتها . كذلك يمكن عمل بضعة أسهم توضح اتجاهات الانحدار إذا أمكن للخريطة أن تستوعب ذلك .

وبوضح شكل ٣٥ (١ ، ب) مثلاً لخريطة كنتورية حولت إلى خريطة كوروبليث الحدار .

وما يمكن إدخاله ضمن خرائط كوروبليث الانحدار ما أقترحه «ملر» O.M. Miller تحت اسم خرائط نطاقات الانحدار Slope zone maps وتهدف



شكل (١٣٥، ب)

طريقة « ملر » إلى تمثيل نطاقات الانحدار على أساس درجات تمثل عناصر « أقسام » المنحدر الكبرى التي إقترحها « ود » وهذه الأقسام هي العنصر العلوي ، الواجهة الصخرية ، المنحدر المستمر ، ثم منحدر الحضيض . وقد بنيت هذه التقسيمات على دليل بالدرجات إستنتجه من بعض المعالجات الرياضية وإستعمل خرائط كنتورية ذات مقياس ١ : ٦٣٥٠٠ في تحديد حدود هذه النطاقات . وتم تصغير هذه الخرائط وتلوينها .

خريطة المنحدرات بالنقط :

قام رينسون A. H. Robinson بعمل خريطة تمثل درجات الانحدار بطريقة التوزيع بالنقط. ولعمل هذه الخريطة قسم الخريطة الكنتورية إلى مربعات تبلغ مساحة كل منها ٠١ وميل مربع. ثم قدر متوسط الانحدار في كل مربع ووضعت نقطة لكل درجة إحدار في كل من هذه المربعات. وقد وضعت هذه النقط تبعاً لخطوط الكنتور الموجودة في كل مربع. أي لم توضع بطريقة منتظمة أو عشوائية، وبحيث تعطى إنطباعاً بالاستمرار في نفس الوقت.

ومن الناحية النظرية فإن هذه النقط تمير كى صحيح عن درجات الانحدار ويمكن عدّها. كما يمكن من خلال هذا التوزيع أخذ إنطباع سريع عن المناطق شديدة الانحدار والمناطق بطيئة الانحدار تبعاً لتزاحم أو تباعد هذه النقط. وينبغى في هذه الطريقة إختيار قلم التحبير المناسب بحيث لا تكون النقط كبيرة أو صغيرة أكثر مما يجب حتى تخرج الخريطة بشكل جيد.

ولا تسل هذه الطريقة أيضاً من الميوب. فهي تقوم على أساس الخريطة الكنتورية التي تتضمن بعض التعميم. كما أن التعميم قد يزداد إذا كانت المربعات التي قسمت إليها الخريطة مربعات كبيرة. ومن ناحية أخرى فإنها لا تصلح إلا للمناطق شديدة أو متوسطة التضرس. أما المناطق قليلة التضرس فقد لا يسهل تبين تفصيلات الانحدار بها. وهي كبعض الطرق الأخرى لا توضح إجهاد الانحدار، فذلك يصبح متعذراً وخاصة إذا صغرت الخرائط أو نقلت بياناتها إلى خريطة أصغر.

قطاعات النسب المئوية:

من الاتجاهات الحديثة في الدراسة الجرفولوجية هو المقارنة بين المنحدرات مقارنة كمية . وتجري معظم القياسات التي تجري لهذا الغرض من خلال دراسة ميدانية . إلا أنه إذا كانت الخريطة الكنتورية ذات فارق صغير فلا مانع من الإفادة بها في إجراء بعض التحليلات .

فهناك مثلاً من النظريات ما يتضمن أن المنحدرات تتراجع تراجعاً متوازياً وهناك ما يتضمن أنها تتراجع على هيئة تخفيض عام للسطح ، ثم هناك ما يتضمن أنها تتراجع بصورة مركبة . وفضلاً عن محاولة التعرف على كيفية التراجع من خلال عمل قطاعات دقيقة أثناء الدراسة الميدانية ومقارنتها أو بمعالجة درجات الانحدار التي تسجل في الميدان بطرق إحصائية مناسبة فإنه يمكن الاستمانة بالخريطة الكنتورية في بعض هذه الجوانب بالنسبة للمنحدرات الكبيرة . ويلاحظ أن معظم الدراسات التي تتم في هذا المضمار تتعلق بمنحدرات صغيرة ذات فارق تضاريسي محلي صغير . ويرجع ذلك إلى بضعة أسباب من بينها سهولة القياس على المنحدرات الصغيرة كذلك فإنها تفرى من حيث أنها أقل تعقيداً سواء فيما يختص بتفصيلات شكلها أو تطورها .

وهكذا فلا ينبغي أن يسبق الاعتماد على مقارنة القطاعات التي تعمل من الخريطة التفصيلية وخاصة في حالة تشابه الظروف البنوية والمناخية واحتمالات التطور . فلا مانع من مقارنة عدة قطاعات في منطقة واحدة أو منطقتين توجد بينهما بعض أوجه الشبه . ومن الصحيح أنه يوجد تعميم في الخرائط مهما كانت تفصيلية ، ولكنه يوجد تعميم أيضاً في أغلب القياسات والقطاعات الميدانية وإن يكن على مستوى تفصيلي .

ويمكن إجراء مقارنة بين القطاعات على أساس النسب المئوية للتغلب على صعوبة التفاوت في أبعادها . ذلك أنه يمكن أن تتفاوت المسافة الأفقية والمسافة الرأسية بين القطاعات تفاوتاً يصعب إزاءه إجراء مقارنة مباشرة دقيقة . ومن الصحيح أنه يمكن تكبير القطاعات الصغيرة أو تصغير الكبيرة للمقارنة بينهما إلا أن مقارنتها بطريقة النسب المئوية لأجزاء المحورين الطولى والرأسي تعتبر طريقة أدق . هذا فضلاً عن أن تفرغ مقدار انحدار الأجزاء المختلفة للقطاعات في جدول أو بضعة جداول يمكن أن يقلل من صعوبة المقارنة إذا كانت القطاعات كثيرة ويمكن أن تكون هذه الجداول هي أساس المقارنة وتتلخص هذه الطريقة فيما يلي :

١ — ترسم القطاعات كل على حدة بالطريقة العادية على ورق رسم بياني مربعات بطولها كما هو في الخريطة . ويفضل ألا تكون هناك مبالغة رأسية إذا تيسر ذلك أى في حالة المنحدرات الشديدة والمتوسطة . وينبغي أن تكون المبالغة الرأسية موحدة في جميع القطاعات التي تمثل منحدرات طفيفة .

٢ — يراعى ألا تكون هناك أى مسافة من المحور الرأسى أسفل القطاع كما لا تكون هناك أى مسافة أعلاه . أى ينبغي أن تكون كلا من بداية ونهاية القطاع في ركن من أركان الرسم .

٣ — يقسم كل من المحورين الأفقى والرأسى إلى أجزاء متساوية يمكن أن تكون ٥ أجزاء أو ١٠ أجزاء مثلاً .

ويتوقف هذا على أبعاد القطاع وعلى عدد خطوط الكنتور التي تبين على المحور الرأسى . فإذا كان القطاع صغيراً يمكن تقسيم كل من المحورين

إلى ٥ أجزاء وإذا كان كبيراً فيقسمان إلى ١٠ أجزاء مثلاً .

٤ - يكتب على هذه الأقسام أرقام تبدأ بالصفير وتنتهى بالمائة % .
ومن الواضح أن أقسام وأرقام المحور الطولى ليس من الضرورى أن توافق
الأقسام التى سبق عملها على هذا المحور لتوضيح مناسيب القطاعات .

٥ - طالما أصبحت لدينا القطاعات مقسمة إلى أجزاء بالنسبة المئوية فإنه
يمكن تفريغ الأقسام التفصيلية للقطاع فى جداول أو جدول مناسب . وبطبيعة
الحال كلما كانت القطاعات مقسمة إلى أكبر عدد ممكن من الأقسام فإن ذلك
يزيد من دقة المقارنة . ويمثل جدول (١) مثلاً لما يمكن عمله للمقارنة بين
قطاعات النسب المئوية .

معارضة مناسيب القطاعات بالنسب التورية
 بترتيب النسب التورية للمحور الطولي .

البح	٪ من المساهمة الرئيسية					٪ من المساهمة الأخرى بجميع القطاعات
	ص (٥)	ص (٤)	ص (٣)	ص (٢)	ص (١)	
٧	٨	٧	٨	٨	٨	١٠
١٩	١٩	١٧	١٨	١٧	١٧	٢٠
٣٠	٣٢	٣١	٣٥	٣٤	٣٤	٣٠
٤٣	٤٠	٤١	٤٢	٤٠	٤٠	٤٠
٥٠	٤٩	٥٠	٥٢	٥٢	٥٢	٥٠
٦١	٦٠	٦٢	٥٨	٥٩	٥٩	٦٠
٦٩	٧١	٧٢	٧٠	٥١	٥١	٧٠
٧٩	٧٥	٧٧	٧٩	٨٠	٨٠	٨٠
٩٠	٨٥	٨٥	٨٧	٨٨	٨٨	٩٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن الممكن عمل جداول أخرى مختلفة عن هذا الجدول بحسب ما يراد مقارنته . فمثلا يمكن عمل جداول لمقارنة متوسط الانحدار مقاساً من نهاية كل جزء من أجزاء المحور الأفقى أو الرأسى على النحو السابق . هذا مع مراعاة تأثير المبالغة إذا أخذت درجات الانحدار من القطاع ، ومن مميزات هذه الطريقة أنه كما سبق القول يمكن إجراء مقارنة بين المنحدرات مهما كانت أبعادها . وهذا بدوره يساعد على الحكم فيما إذا كانت المنحدرات تتراجع على هيئة خطوط متوازية أو على هيئة تخفيض شامل أو كليهما . ومن الأمثلة التى يمكن أن تطبق عليها هذه المنحدرات التى تجاورها بعض الفصائل المتفاوتة فى الأبعاد . فلعل مقارنة قطاعات المنحدر بقطاعات الفصائل يساعد على تتبع كيفية تطور المنحدرات حتى مع التفاوت فى الارتفاع المحلى . كذلك يمكن المقارنة بهذه الطريقة بين عدد من القطاعات الطولية لعدد من خطوط الجريان التى تمتد على منحدر واحد .

المنحنى الهيسومتري :

يمكن إعتباره إحدى صور المنحنى التكرارى المتجمع . وهو منحنى تبين فيه المساحة الإجمالية الواقعة فوق أى كنتور ، بحيث تكون كل نقطة موقعه حداً لباقي كل المساحة والارتفاع الذى يعلوها وباقي كل المساحة والارتفاع الأقل منها . وهو بهذا يختلف عن المنحنى التكرارى البسيط الذى يمكن إستخدامه هو الآخر فى تمثيل بعض البيانات التضاريسية .

ومن الممكن أن يكون المنحنى الهيسومتري ممثلاً للمساحة والارتفاع الفعلى . وذلك بحيث تمثل المساحة بالكيلومترات المربعة (أو الأميال المربعة) والمناسيب بالأمتار (أو الأقدام) . كما يمكن أن تمثل المساحة

والارتفاع في صورة نسبة مئوية بحيث تكون نقطة بداية المحورين هي الصفر ونقطتنا نهاية المحورين هي ١٠٪ . كذلك يمكن الجمع بين الأرقام الفعلية والنسب المئوية معاً .

ولعمل منحني هيسومتري بالأرقام الفعلية يمكن إتباع الخطوات الآتية : —

١ — تقاس مساحة كل من النطاقات السكتورية قياساً دقيقاً . ويلاحظ أن النطاق الأول قد لا يكون بادئاً بخط كنتور بل هو وضع على أساس ما . وهنا ينبغي تقدير متوسط منسوبه وبراغي ذلك عند رسم المنحني آخر الأمر بحيث يبدأ المحور الرأسي برقم هو متوسط المنسوب . كذلك الحال بالنسبة لقياس المساحة أو المساحات التي تلي آخر خط كنتور . فينبغي تقدير متوسط منسوب هذه المساحة أو المساحات التي تلي آخر خط كنتور ، بحيث ينتهي المحور الرأسي للرسم برقم يمثل ذلك للمتوسط . وتدون هذه القياسات والملاحظات في ورقة جانبية .

٢ — يقام محور رأسي وآخر أفقي ويقسم كل منهما بحيث تمثل المناسيب على الأول والمساحات على الثاني . وبراغي في المحور الرأسي ماسبق ذكره عن نقطة بدايته ونقطة نهايته ، وذلك بحيث لا توجد أي مسافة تزيد عن المطلوب بحسب المناسيب اللازم تمثيلها . كما براغي في المحور الأفقي تقسيمه إلى أجزاء مناسبة تكتب عليها أرقام بالتدريج تنتهي بالمساحة الكلية لجميع النطاقات . وإست هناك شروطاً متفق عليها لأبعاد الشكل ولكن « ستيرلر » نادى بتوحيد أبعاد هذه الأشكال بحيث تكون ١٠ × ١٠ في دراسات التصريف النهري .

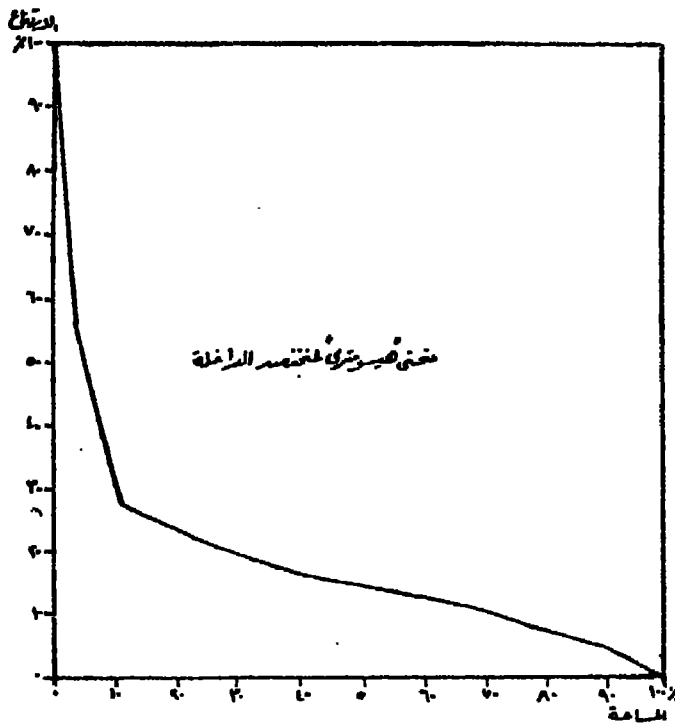
٣ — توقع النقط التي يتم بها رسم المنحنى . ويراعى في توقيع هذه النقط أن تقع عند الحد العلوى « افئة المنسوب » أى أمام الرقم الثانى من رقى كل نطاق كنتورى، وكذلك عند الحد العلوى للمساحة المقابلة لكل نطاق . بعبارة أخرى يتبع ما يتم اتباعه في رسم المنحنيات التكرارية المتجمعة . وبانتهاء توقيع النقط يلاحظ أن آخر النقط التي يبنى وضما تقع في الركن الأمامى العلوى من الشكل . بعد ذلك نصل بين هذه النقاط إما باليد أو بمنحنيات البلاستيك التي تساعد على عمل منحنيات أفضل مما يعمل بدونها . هذا ويصح أيضاً استعمال المسطرة في التوصيل بين نقط هذا المنحنى .

أما إذا كان من المفضل أن تبين النسب المثوية في الشكل فيمكن توضيح ذلك على المحورين الأفقى والرأسى، وذلك بكتابة أرقام تبدأ من الصفر وتنتهى إلى ١٠٠ ٪ عند نهاية كل من المحورين .

ويمكن أن تكون الأرقام سلسلة كل ١٠ ٪ أو كل ٢٠ ٪ مثلاً . ويراعى أن تكون كتابتها على الفاحية الأخرى في مقابل الأرقام الفعلية التي سبق كتابتها . إلا أنه ليس من الضروري أن يكون كل رقم فعلى يقابله رقم من أرقام النسب المثوية .

أما إذا رؤى عمل منحنى بالنسبة المثوية فقط فيمكن الاستغناء عن الأرقام الفعلية ، بعد رسم المنحنى على أساسها . كما أنه من الممكن إجراء حسابات النسب المثوية أولاً لكل من « فئات الارتفاع » و « فئات المساحة » ثم يرسم المنحنى بعد ذلك . ثم يقسم كل من المحورين إلى مسافات تكتب عليها النسب المثوية مع مراعاة الدقة في التقسيم الأول والأخير من كل من المحورين . لذلك أنه كما سبق الذكر يمكن أن يكون كل منهما

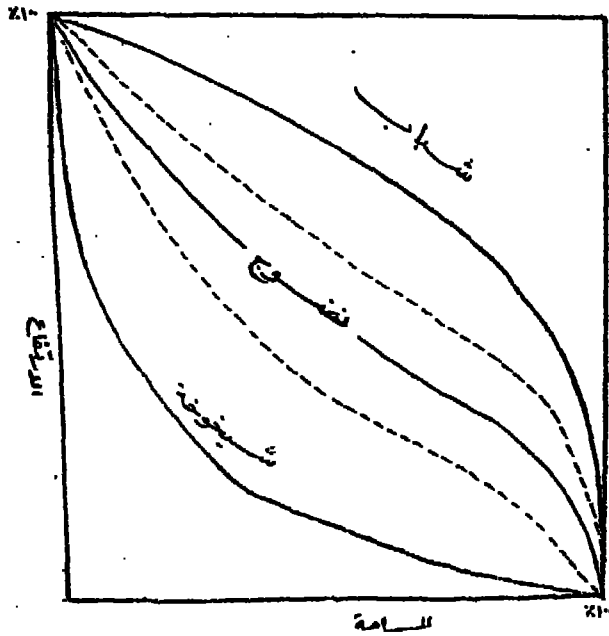
أقل من أى قسم آخر . وفي هذه الحالة لا تكون الأقسام كل ١٠ أو ٢٠٪ مثلاً على المحورين . ولذلك فمن المفضل أن يقسم المحورين بعد الرسم على أساس الأرقام الفعلية إلى وحدات متساوية كل منها يمثل ٥ أو ١٠ أو ٢٠٪ مثلاً . ويوضح شكل (٣٦) مثلاً لمنحنى هيسومتري بالنسب المئوية .



(شكل ٣٦)

ومما يذكر أن المنحنيات الهيسومترية بالنسب المئوية تعتبر ذات أهمية في تسهيل المقارنة بين المناطق المختلفة أو بين أحواض التصريف مهما اختلفت في أبعادها الرأسية والمساحية . ولهذا السبب فقد فضلها ستريار Strahler في المقارنة بين الأحواض النهرية . ولزيادة دقة المقارنة فقد اقترح أن تكون

أبعاد الشكل المرسوم ١٠ سم × ١٠ سم عند إجراء المقارنة كما سبق القول .
ومما تبرزه المنحنيات الهيسومترية سواء كانت لأحواض نهربية أو لمناطق
بضم كل منها عدة أحواض ما يعرف بالمرحلة الجغرافية . فمن الملاحظ أن
المنحنى إذا كان معظمه يمتد في الجزء البعيد عن نقطة أساس الشكل فيمكن أن
يوصف الحوض أو المنطقة بأنها في مرحلة الشباب وإذا كان المنحنى في موقع
متوسط فتعني بإزاء مرحلة نضوج أما إذا كان المنحنى يمتد معظمه بالقرب
من النقطة الأساسية للشكل فيعتبر الحوض أو المنطقة في مرحلة الشيخوخة .
ويوضح شكل (٣٧) ثلاثة منحنيات تمثل المراحل الثلاث والحدود الفاصلة
بين النضوج وكل من الشباب والشيخوخة .



(شكل ٣٧)

ومما ينبغي ذكره في هذا الصدد أنه لا يجب الاعتماد على المنحنى

المبسومتري في فحص الانحدار . فهو ليس كالتقاطع التضاريسي بل هو منحنى إحصائي لا يوضح مقدار الانحدار . إلا أنه من الممكن الاعتماد على ما قد يظهر فيه من تغير واضح في جزء منه اعتماداً جزئياً لا في حساب الانحدار وإنما في البحث عن سبب شدة أو ببطء الانحدار في هذا الجزء .

ذلك أن التغير في جزء ثانوي من المنحنى نتيجة ضيق المساحة أو إتساعها في فئة منسوب ما يعنى غالباً شدة أو ببطء الانحدار بالفعل ولكن ليس من الصواب أن يحسب الانحدار من المنحنى .

طرق أخرى لتمثيل المساحة / الارتفاع :

فضلا عن المنحنى المبسومتري توجد طرق أخرى لتوضيح هذه العلاقة . ولكن هذه الطرق لا تمثل إجمان المساحة أو إجمالي النسب التثوية على غرار ما يمثله ذلك المنحنى . فهي تمثل المساحة الفعلية أو نسبتها التثوية من إجمالي مساحة بحسب كل نطاق كنتوري .

ومن هذه الطرق ما يعرف بمنحنى المساحة / الارتفاع . وهو منحنى يمثل هذه البيانات بطريقة غير متجمعة . أى أنه يقوم على فكرة المنحنى التكراري البسيط بل إنه شبيه بالخط البياني المادي .

ولعمل منحنى من هذا النوع تجرى الخطوات الآتية :

- ١ - تقاس مساحات النطاقات السكتورية بأى من الطرق الدقيقة ويراعى في ذلك ما سبق ذكره في أول خطوات عمل المنحنى المبسومتري .
- ٢ - يرسم محور رأسى يمثل المناسيب المختلفة بحسب ماتم في الخطوة السابقة ويرسم محور أفقى لتمثيل المساحات مع مراعاة أن طول هذا المحور

يتوقف على أكبر مساحة بين النطاقات الكنتورية وليست للمساحة الكلية .

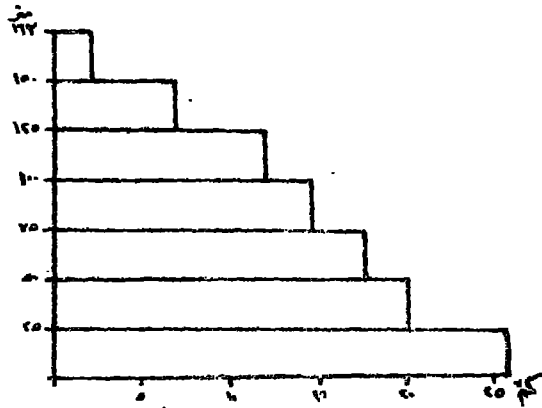
٣ - يمكن تقسيم هذا المحور إلى نسب مئوية أيضا بحيث يوضح المساحة الفعلية والنسب المئوية ، أو يكتمى بالنسب المئوية إذا رؤى ذلك . بل إنه يمكن إجراء ذلك في المحور الرأسي ذاته إذا دعت الحاجة لذلك . فقد تكون هناك حاجة أو إمكانية لمقارنة عدد من المنحنيات لمناطق مختلفة المساحة والمناسيب .

٤ - توقع نقط تمثل موقع المساحة من فئات الارتفاع . ويرامى أن تكون هذه النقط في وسط فئات الارتفاع وليست أمام الأرقام التي تمثل خطوط الكنتور على المحور الرأسي . وبعد توقيع هذه النقط يتم التوصيل بينها . .

وهناك طريقة شبيهة تقوم على نفس البيانات التي تمثل بالطريقة السابقة . ولعمل شكل من هذا النوع تتبع الخطوات الثلاث الأولى مما سبق . ثم بدلا من أن توقع نقط في أواسط فئات الارتفاع تعمل أعمدة تقع حدودها العلوية أمام حدود الارتفاع على المحور الرأسي . أما طول كل من الأعمدة فيتناسب والمساحة التي يمثلها بحسب ما يشير إليه المحور الأفقي ، وذلك يتضح في شكل (٣٨) . ويمثل هذا الشكل بيانات المساحة / الارتفاع لجزيرة يبلغ ارتفاعها ١٦٣ مترا ، وتبلغ مساحتها نحو ١٠٠ كم^٢ . ومن الواضح أنه يمكن عمل هذا الشكل بالنسب المئوية لكل من المساحة والارتفاع أو لأيهما فقط .

ومن الممكن أن يرسم هذان الشكلان في وضع آخر بحيث تكون
(م ٨ - الخريطة)

المساحات ممثلة على المحور الرأسى والناسيب ممثلة على المحور الأفقى . ولكن هذا الوضع قليلا ما يستعمل فى هذين النوعين من الرسوم .



(شكل ٣٨)

المنحنى الأليمتري التكرارى :

وهو منحنى تكرارى يوضح تكرار « عدد » حالات تتعلق بالارتفاع فى مقابل كل من فئات إرتفاع . ويشبه هذا المنحنى جداً ما سبق تسميته فنجد قليل بمنحنى المساحة / الارتفاع .

ويخلص الاختلاف بينهما فى أن هذا منحنى يوضح تكرارات مختص بالارتفاع فى مقدمتها فقط المناسب بينما يوضح المنحنى السابق مساحات فى مقابل فئات الارتفاع . وقبل شرح طريقة عمل هذا المنحنى لعله من المستحسن أن نستورد قليلا فى الفكرة الجرفولوجية وراء هذا المنحنى ، وكذلك المستوجرام الأليمتري التكرارى الذى توضح بواسطته نفس البيانات . ونعرض بعد ذلك لسكيفية عمل هذا المنحنى وعمل المستوجرام المذكور .

فن موضوعات البحث الجرفولوجي الهامة ما يعرف بسطوح (أسطح)
التعرية erosion surfaces . وموجز تعريف سطح التعرية أنه سطح - أو بقايا
سطح على الأدق ارتبط بثبات ظروف التعرية نسبياً لوقت طويل إلى حد ما
بحيث اكتسب السطح بعض الاستواء ، وكذلك بعض الاتساع . إلا أن
هناك من التطورات التالية ما يمكن أن تؤدي إلى تغيير في العالم الأصلية
لسطوح التعرية بحيث يمكن القول أنها تخفّر كثيراً من حيث مساحة كل
منها بل ومناسيب كل منها . ولهذا فإن تتبع هذه السطوح أو بقاياها على
الأصح يعتبر من الدراسات المعقدة في الجرفولوجية .

ومما يزيد من صعوبة البحث فيها أيضاً أن سطح التعرية - والمقصود
هنا ما ينتج عن التعرية النهرية - يفترض فيه تقارب المناسيب إذا فصّعت
أجزاء صغيرة منه على حدة . أما إذا فصّعت أجزاءه المختلفة - هذا إن
وجدت عدة أجزاء - فيزداد الأمر تعقيداً . ومن أسباب ذلك تدرج
المناسيب في العادة في اتجاه الأجزاء الدنيا من الأحواض النهرية . أضف إلى
ذلك إمكانية التفاوت في كيفية تراجع المنحدرات في بقايا سطوح التعرية
لأسباب منها التنوع الصخري . وهذا مما يؤثر في انتظام المناسيب في بقايا
السطوح .

ويعتبر فحص الخرائط وتحليلها من الوسائل الهامة في التبين أو الاحتمال
المبدئي لوجود سطح تعرية أو أكثر في منطقة ما . ومن الواضح أنه كلما
كانت الخرائط ذات فارق كنتوري صغير فإن ذلك يعطى تفصيلاً وإطمئناناً
أكثر نسبياً في الاحتمالات . ولكن فحص الخريطة وإجراء بعض التحليلات
الكيفية كعمل منجني التيمتري تكراري أو غيره ينبغي ألا يكون عملاً

مستقلاً بل لابد من فحص الصور الجوية والدراسة الميدانية إذا كانت هناك دراسة جادة .

وقد ألهنا إلى أن بقايا سطوح. التعرية يفترض فيها أن تكون متقاربة المنسوب وخاصة إذا كنا بصدد منطقة صغيرة . كما يفترض فيها إتساع المساحة التي تشغلها أو كثرة التلال والأجزاء المختلفة عنها وبناء على هذين الفرضين فقد تبادر إلى ذهن الباحثين بضعة طرق كمية لتحليل الخريطة الكنتورية لتوضيح ما إذا كان يوجد في منطقة ما بقايا لسطح أو أكثر من سطح . ومن بين هذه الطرق ما يعرف بالمنحنى الأتيمترى التكرارى والمستوجرام الأتيمترى التكرارى .

وهناك عدة اتجاهات لجميع حالات الارتفاع اللازمة لعمل هذا المنحنى . فقد اتجه البعض إلى نقط المناسيب التي توجد في اللوحات الكنتورية بحيث يعتمد على هذه النقط وحدها في عمل هذا المنحنى أو عمل مستوجرام . ولعله يصح القول أنه ينبغي أن تكون هذه النقط كثيرة جداً بقدر يقلل من فرصة التحيز بالمعنى الإحصائى . ولكن ذلك لا يتوفر عادة في الخرائط الكنتورية أو الطبغرافية مهما كانت مزودة بنقط مناسب .

وهناك إتجاه آخر إلى تقسيم الخريطة إلى مربعات صغيرة ، وتؤخذ أعلى نقطة في كل مربع . وقد تكون هذه النقطة هي نقطة منسوب فعلية كما قد تكون مقدرة تبعاً لخطوط الكنتور التي توجد بكل من المربعات التي قسمت إليها الخريطة .

وفي كاتما الحالتين ينبغي عمل فئات منسوب يندرج تحت كل منها عدد من النقط التي تم جمعها من الخريطة ثم تمثل هذه النقاط في منحنى تكرارى

أو هستوجرام . ومن الواضح أن جمع التكرارات من الخريطة يستغرق وقتاً طويلاً كما أنه عمل يستلزم الدقة بقدر الإمكان . ولتوضيح مراحل جمع هذه التكرارات من المستحسن أن نذكر بعض النقاط التي تفيده في هذه الطريقة كما قد تفيده في طرق أخرى وهذه النقاط هي : -

١ - تحديد المنطقة التي تجرى بها الدراسة تحديداً جيداً يقوم على بعض المبادئ الجرفولوجية . وقد تكون هذه المنطقة جزءاً واحداً كما قد تكون عدة أجزاء صغيرة تشير الدلائل الميدانية إلى احتمال وجود بقايا سطح أو أسطح تعرية بها . ولهذا فإن التعديد الميداني للجزء أو للأجزاء المعنية ليس تعديداً جغرافياً .

ومما يذكر في هذا السياق أنه كثيراً ما يكون خط كنتور ما هو حد المنطقة المعنية إذا كانت المنطقة واسعة نسبياً وتشمل تضاريساً متنوعة . كما يمكن أن يحدد جزءين بخط كنتور ما . وفي حالة الدراسة التي تختص بحوض نهري مثلاً صغيراً كان أم كبيراً من الواضح أن حدود الحوض تتخذ أساساً لإجراء هذه الدراسة الإحصائية .

ولكنه يلاحظ في جميع الحالات التي لا يكون حدها خط كنتور ، أن فئة أقل المناسب خصوصاً قد تؤدي إلى بعض الخطأ في الاستنتاجات . والسبب في ذلك أن التكرارات في هذه الفئة تظهر في العادة بعدد قليل مما قد يوحي بأن الفئة التي قبلها ربما ترتبط بسطح تعرية . ومما قد يساعد على هذا الخطأ أن الفئة التي تعلو هذه الفئة قبل الأخيرة قد تكون ذات تكرارات أقل مما يبرز تكرارات الفئة قبل الأخيرة بشكل يلفت النظر .

٢ - تقسم المنطقة التي تم تحديدها إلى عدد مناسب من المربعات

ويتوقف عدد هذه المربعات على مقدار تفصيل الخرائط المتوفرة أى فارقها الكنتورى بصفة خاصة ، وكذلك مقدار توفر نقط المناسيب . وكلما كانت الدراسة تفصيلية فإن ذلك يستدعى عمل مربعات صغيرة والعكس صحيح . وبما يؤثر فى أبعاد المربعات أيضاً إتساع المنطقة أو الأجزاء موضع الدراسة .

وعلى العموم ينبغى فى جميع الحالات توفر عدد كبير من المربعات للحصول على عدد كاف من التكرارات يمكن أن يناسب مثل هذه الطريقة الإحصائية . إلا أنه مما ينبغى ذكره أن تفاوت عدد المربعات للمنطقة الواحدة قد يؤثر فى النتائج التى يمكن إستخلاصها . كما أن هناك من الأسباب التى قد تؤدى إلى تمييز هذه النتائج وسوف نعرض بعضها بعد قليل .

٣ - ينبغى عمل سجل خاص بالنقط التى يتم جمعها من الخريطة . ومن الفضل أن يكون هذا السجل بفارق منسوب أقل ما يمكن . فلا مانع أن يكون بالمتر الواحد فى الدراسات التفصيلية والتى تتميز عادة بفارق تنغاريسى محلى صغير . كما يمكن أن يكون كل ٥ أمتار . وفى حالة المتر الواحد تكتب خانة فى كشف كبير تبدأ بأقل رقم وتنتهى بأكبر رقم بحيث تسجل التكرارات أمام كل رقم . وبعد الانتهاء من ذلك تجمع التكرارات التى توجد أمام كل رقم ، ويحتفظ بهذا البيان كصدر أسامى للمعالجة الإحصائية . ذلك أنه يمكن تجميع التكرارات فى فئات مناسبة ، يمكن أن يكون مداها ٥ متر أو ١٠ متر مثلاً ويمكن أن يكون جمع التكرارات مصنفاً منذ البداية فى فئات كل ٥ متر مثلاً . وذلك بعمل كشف تفصيلى على النحو السابق ولكن أمام فئات بالفارق المذكور . وتجمع كذلك التكرارات الموجودة فى كل فئة ويحتفظ بهذه الأرقام أيضاً كصدر للمعالجة الإحصائية . ومن الواضح أنه يمكن تكبير حجم الفئات عن ٥ أمتار .

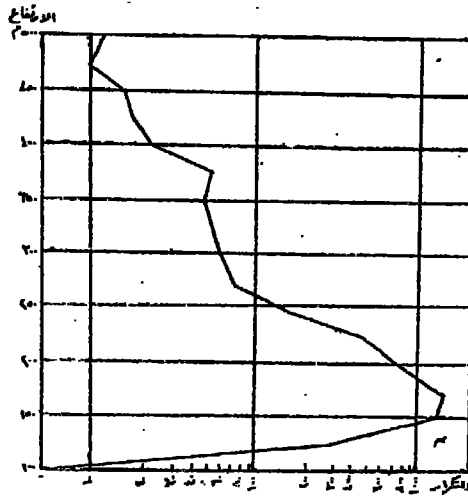
٤ - يرسم منحني تكرارى تبعاً لهذه الأرقام بحسب الفئات التي يستقر
الرأى على تمثيلها . ويمكن أن تمثل التكرارات بحسب فئات مختلفة
الحجوم في شكل واحد . ويراعى في رسم هذا المنحنى أن توقع نقط
التكرارات مقابل مراكز فئات المناسيب وليس مقابل الحد العلوى أو
السفلى . ويتم التوصل إليها بخطوط مستقيمة كما يتضح في الشكل سابق الذكر .

ومما يلاحظ على المبدأ الأساسى للطريقتين السابقتين أنه ليس هناك تركيز
على الأشكال الواقعية التي يحتمل أن تتخلف كبقايا لأسطح التعرية . فكما
سبق القول يرجح أن أسطح التعرية القديمة لا تبقى منها إلا أجزاء معينة
كثير منها على هيئة تلال . ولهذا فقد إتجه البعض إلى التركيز على دراسة
هذه البقايا فقط وليس على مربعات الخريطة أو المنطقة بكاملها أو جميع نقط
المناسيب التي تسجل أعداد منها في الخرائط . وفي ضوء هذا المبدأ فقد اهتم
الباحث في دراسته لمنخفض الداخل بما يمكن تسميته بالقمم والمساحات الصغيرة
المتبقية . فما كانت تهدف إليه هذه الدراسة هو تبين ما قد يوجد في قاع هذا
المنخفض من سطوح أو مستويات تعرية . وقد أدخل في الحسبان الارتفاعات
الصغيرة التي يمثلها خط كنتور مغلق والتلال الصغيرة التي لم تمثل بخطوط كنتور
لصغرها . ولكي يكون هناك حد للمساحة القصوى لخطوط الكنتور الناتجة
فقد أخذ في الحسبان كل كنتور يحيط بمساحة 2 سم² أو أقل على خرائط
١ : ٢٥٠٠٠ ، أى كل مساحة تقل عن $\frac{1}{8}$ كم² .

وقد أجريت بعض التحليلات الإحصائية الدقيقة التي يمكن أن تفيد
في دراسة مناطق أخرى . إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال
هذه التحليلات ربطت بنتائج الملاحظات الميدانية وتبين أنه لا ينبغي الاعتماد

على تحليل الخريطة فقط في إستخلاص النتائج . فإن الدراسة الميدانية من أهم الأوس في أغلب موضوعات الدراسة الجبر فولوجية .

ولعله من المستحسن أن نورد هنا نموذجاً للمنحنى الأليمتري التكراري . فنختار ما تم عمله في منخفض الداخلة بالنسبة . للقمم مؤكدة المنسوب أي القيم التي حدد إرتفاعها باطمئنان من اللوحات الكنتورية، شكل (٣٩) . ويلاحظ



شكل (٣٩)

من هذا الشكل أنه استعملت ورقة رسم بياني لوغاريتمية نظراً لشدة التفاوت بين التكرارات . ويمثل هذا المنحنى فئات مقدار كل منها ٢٥ متراً .

المستوجرام الأليمتري التكراري :

المستوجرام شكل إحصائي معروف يمثل التكرارات بالنسبة لفئات ما . وهكذا فإنه يمكن أن تمثل به البيانات التي يمثلها المنحنى الأليمتري التكراري وما سبق قوله عن جمع البيانات اللازمة لعمل ذلك

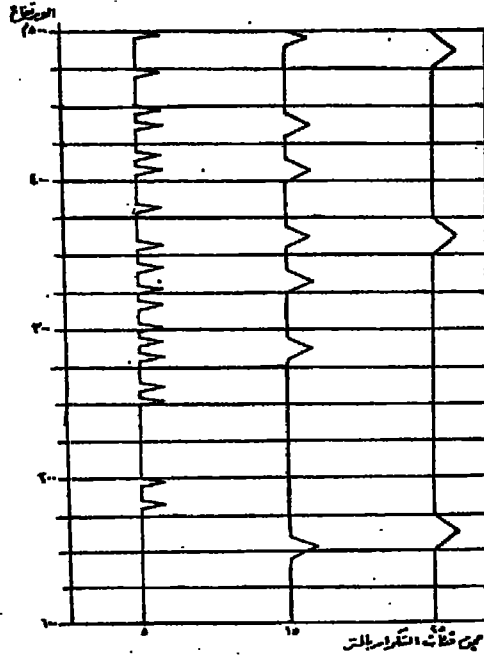
المنحنى يقال أيضا بالنسبة للمستو جرام الألتيمترى . ولعمل المستو جرام يمثل تكرارات نقط المناسب أو تكرارات القمم بحسب فئات الارتفاع يرسم محور أفقى تمثل عليه فئات الارتفاع ومحور رأسى تمثل عليه التكرارات . ويمكن أن يكون المحور الأفقى مخصصاً للتكرارات والمحور الرأسى مخصصاً لفئات الارتفاع على غرار المثال الذى أورد للمنحنى الألتيمترى .

ومما يمكن التلميح إليه في هذا السياق أن الاهتمام ينصب في المنحنى الألتيمترى التكرارى وكذلك في المستو جرام الألتيمترى على المناسب التى يتركز فيها تكرار كبير . فإذا كان العدد كبيراً فهذا يعنى إحتمال وجود سطح تعرية . وفي ضوء ذلك يمكن عمل رسم آخر يوضح توزيع هذا التركيز فقط ، وهو ما يمكن تسميته بالخط البياني للقمم التكرارية . فمن الممكن أن تحدد الفئات التى تزيد تكراراتها عما قبلها وعما بعدها . ويرسم لذلك خط بياني يمثل هذه الحالة . وقد اتبعت هذه الطريقة في التحليل الذى قام به الكاتب أيضاً في منخفض الداخلة .

ويوضح شكل (٤٠) ثلاثة خطوط بيانية توضح هذا التركيز أو «القمم» التكرارية الخاصة بالقمم التضاريسية التى سبق الكلام عنها . ويمثل الخط الأيسر فئات كل ٥ أمتار ، والخط الأوسط فئات كل ١٥ متر ، أما الخط الأخير فلفئات كل ٣٥ متر .

وفي ختام الكلام عن هذه الطريقة التكرارية بأى من الأسس التى ذكرت فينبغى القول أن شدة التقطيع قد تؤدي إلى بعض الخطأ فى الاستنتاج . وذلك لأن شدة التقطيع تؤدي غالباً إلى كثرة القمم بأشكالها المختلفة وكذلك

إلى كثرة نقط المناسيب عادة في الخريطة . كما ينبغي ألا ننسى أهمية الدراسة الميدانية وفحص الصور الجوية كعمل مشترك في الوصول إلى أقوى الاحتمالات .



شكل (٤٠)

منحنيات الانحدار :

منحنى الانحدار هو خط يمثل متوسط الانحدار في حوض نهري ما أو مساحة منحدرة ، أو مزرعة . وقبل شرح إحدى هذه الطرق فما ينبغي ذكره أنه قد لا يتيسر في كثير من الأحوال رسم المنحنى بالدرجات التي تحسب من الخريطة . والسبب في ذلك أنه كثيراً ما نحصل على درجات إنحدار قليلة لا تساعد على رسم منحنى معقول . ومن الممكن التغلب على

هذه الصعوبة أحياناً بمضاعفة أرقام الدرجات التي تم الحصول عليها، أو ضربها في ٣ أو ٤ مثلاً إذا كانت كل الأرقام قليلة . إلا أن ذلك قد يتعذر إذا وجد رقم أو رقمان كبيران فإذا ضربناهما في ٣ مثلاً يزيد الرقم الناتج عن ٩٠ درجة . وتوضح هذه الصعوبة في المثال التالي :

مثلاً ٣ ×	متوسط الانحدار	نقطة التصوب
٣	١	٢١٠ - ٢٠٠
٦	٢	٢٢٠ - ٢١٠
٩	٣	٢٣٠ - ٢٢٠
٣٠	١٠	٢٤٠ - ٢٣٠
١٠٥	٣٥	٢٥٠ - ٢٤٠
٩	٣	٢٦٠ - ٢٥٠

فن الجدول السابق يتضح أنه يصعب رسم أجزاء من المنحنى بانحدارات طفيفة هي ١ ، أو ٢ أو ٣ درجات . وإذا فكرنا في تكبير جميع الأرقام بنفس النسبة بحيث تضرب في ٣ فإننا نصبح بإزاء رقم يزيد عن ٩٠ . وفضلاً عن هذه الصعوبة فإنه حتى إذا لم يزد أحد الأرقام عن ٩٠ فإننا نكون بإزاء مبالغة رأسية كالتي سبق الكلام عنها ضمن الكلام عن عمل القطاعات التضاريسية . ولذلك فلا ينبغي تكبير الأرقام إلا إذا كان ذلك ضرورياً كما ينبغي ألا يكون هذا التكبير « أو هذه المبالغة الرأسية » بالقدر الذي يجعل أحد أو بعض الأرقام تزيد عن ٩٠ . ويفضل أن تكتب الدرجات الفعلية على أجزاء المنحنى بعد عمله حفاظاً على الدقة .

وهناك بضع طرق للحصول على الدرجات اللازمة لعمل منحنى الانحدار طبقاً للخريطة الكنتورية .

ومن هذه الطرق ما اقترح سترايبر strahler . وتقوم هذه الطريقة على قسمة الفاصل الكنتورى على متوسط عرض النطاق للحصول على ظل زاوية الانحدار . ولهذا يتم قياس مساحة كل من النطاقات الكنتورية بأحد الطرق المناسبة، ثم يتم قياس أطوال خطوط الكنتور. وبعد ذلك تقسم مساحة كل نطاق كنتورى، على متوسط طول خطى الكنتور اللذان يحيطانه . فيتم الحصول على متوسط عرض النطاق. وتقسمة الفاصل الكنتورى على متوسط عرض النطاق تحصل على ظل الانحدار . ويمكن الحصول على الدرجات التى تقابل الظلال من جدول ظلال الزوايا .

وفى ايلي مثال إفتراضى يوضح البيانات اللازمة لعمل منحنى إنحدار، وكيفية رسم هذا المنحنى، وهو الجزء من خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠٠٠ يعده خط كنتور ٢٠٠ .

النطاق الكنتورى	المساحة « كم ^٢ »	متوسط الكنتورين (كم)
٢٠٠ — ٢٢٠	١٥	١٥
٢٢٠ — ٢٤٠	١٢	١١
٢٤٠ — ٢٦٠	٧	٨
٢٦٠ — ٢٨٠	٥	٧
٢٨٠ — ٣٠٠	٣	٥
٣٠٠ — ٣٢٠	٣	٣
٣٢٠ — ٣٤٠	٢	٢
٣٤٠ — ٣٥٠	١	٠.٧٥

هذه هي البيانات التي ينبغي الحصول عليها من الخريطة قبل إجراء الحسابات التالية .

ومما يراعى أنه يؤخذ متوسط طول خطى السكتور اللذين يحيطان بكل نطاق . ولهذا فإن أى خط كسكتور يدخل فى الحساب مرتين باستثناء أول خط . كما أن آخر خط « من الجهة العلوية » يؤخذ نصف طوله كبديل لمتوسط الخطين فى النطاقات السابقة . ويلاحظ أن أكثر النقط ارتفاعاً مما يحده هذا الخط الأخير لا تبلغ عادة نهاية القاصل الكنتورى التالى بل تقل عنه كما فى الأرقام السابقة .

بلى ذلك الحصول على ظل زاوية الانحدار لكل نطاق طبقاً للبيانات سابقة الذكر . هذا مع العلم بأن متوسط عرض كل نطاق هو ناتج قسمة المساحة على متوسط الكنتورين .

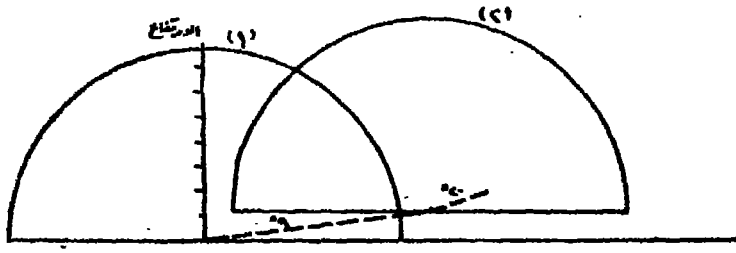
وبعد الحصول على درجات الانحدار يتم رسم المنحنى كالتالى :

١ - نقيم محوراً رأسياً قصيراً وآخر أفقى طويل مع مراعاة أن هذا المنحنى يستلزم فى العادة ورقة مستطيلة تناسب عمل محور أفقى طويل على غير المعتاد فى الأشكال الأخرى . ومن المستحسن أن تكون هذه الورقة ورقة رسم بيانى عادية .

٢ - يقسم المحور الرأسى إلى أقسام صغيرة من الممكن أن تكون كل نصف سنتيمتر مثلاً إذا كنا بصدد عمل منحنى على ورقة بأبعاد الكراسة العادية . وتكتب على حدود هذه الأقسام أرقام تبدأ بأول خط كسكتور وتنتهى بالنقطة العلوية . ويمكن الاستغناء عن كتابة رقم النقطة العلوية إذا

كانت - كما في المثال السابق - لا تصل إلى منسوب الفاصل الكنتوري
التالي وهذا هو ما يحدث في أغلب الأحوال .

٣- مع أنه يمكن رسم المنحنى بادئين من الناحية العلوية في الاتجاه إلى
أسفل إلا أنه من المفضل بدء الرسم من نقطة البداية عند التقاء المحورين
الأفقي والرأسي السابق الذكر فتوضع المنقطة بحيث تقاس درجة الانحدار إلى
داخل الشكل كما يتضح في شكل (٤١) الذي يوضح وضمن المنقطة . وبعد



شكل (٤١)

خط يصل بين نقطة البداية والنقطة الواقعة على الخط الأفقي المار برقم الكنتور
التالي الموضح على المحور الرأسي . وتنقل المنقطة إلى الوضع الثاني كما يتضح في
الشكل السابق .

و يتم عمل خطوط الانحدار بهذه الطريقة حتى ننتهي من آخر رقم .
ويقل الشكل من الناحية العلوية ومن الجهة المقابلة للمحور الرأسي على
النحو المعتاد .

ومن الملاحظ أنه لايسهل عمل منحنى إنحدار بالدرجات القطبية إلا
للمنحدرات الشديدة كما سبق الذكر . ويمكن التغلب على ذلك بمضاعفة
الدرجات مثلاً أو ضربها في ٣ بشرط ألا تزيد أي درجة عن ٩٠ ، مع كتابة
الدرجات القطبية على أجزاء المنحنى .

ومن الطرق الأخرى التي يمكن بها عمل منحنى إحداد دون الحصول على درجات الانحدار مقدماً طريقة « دي سمية » De smet . وتتلخص هذه الطريقة في الحصول على متوسط عرض كل من النقاط الكنتورية بقسمة مساحتها على متوسط طولها . وبعد الحصول على متوسط عرض النقاط يصل محور رأسى للارتفاعات توقع أمامه خطوط مائلة تقاطع مع الخطوط الأفقية لورقة الرسم بحيث تكون هذه الخطوط المائلة مرسومة بمقياس رسم مناسب .

ومن الواضح أنه ينبغي عمل المحور الرأسى بدون مبالغة رأسية ما أمكن . إلا فإن الخطوط المائلة التي تمثل المنحنى يزداد إحدادها عما يمثل مقروسط الانحدار للخطوط . وإذا كانت هناك ضرورة لرسم المحور الرأسى بمبالغة رأسية في حالة عدم الانحدار أى في حالة طول هذه الخطوط أكثر مما ينبغي فمن الضروري توضيح ذلك ولو بذكر للمبالغة الرأسية .

كذلك من الطرق السهلة التي يمكن تحريرها للحصول على منحنى إحداد تلك الطريقة التي إتبعها « دينهام » في تمثيل خطوط الكنتور بخطوط تقاسيم وأطوالها . فيعمل محور رأسى يمثل عليه الارتفاعات ومحور أفقى كتمثيل رسم يمثل المسافة الأفقية بنفس مقياس المحور الرأسى يمكن الحصول على عدة خطوط تمثل أطوال خطوط الكنتور كل فوق الآخر . وبعد خطوط تصل بين نهايات هذه الخطوط نحصل على منحنى إحداد .

التمثيل التكرارى للانحدار :

سبق أن عرضنا طريقة الحصول على البيانات التكرارية الخاصة بنقطة المناسب وبالتم التضاريسية في مقدمة الكلام عن المنحنى الأتيمترى . ومادامنا قد وقفنا على هذه الطريقة فيمكن هنا أن نوجز كيفية اتباعها في تمثيل بعض بيانات الانحدار .

وهناك طرق متعددة للحصول على بيانات عن الانحدار من الخريطة .
وقد سبق أن عرضنا لهذه الطرق منذ قليل . إلا أن هذه البيانات لا تناسب
التمثيل التكرارى . فللحصول على بيانات تناسب هذا النوع من الرسم
الإحصائى يمكن أن تتبع طريقة « ستريبلر » التى اتبعها فى عمل خرائط ظل
وجيب تمام زاوية الانحدار والتى سبق الكلام عنها ضمن أمثلة خرائط
التضرس والانحدار . ويمكن أن نقول بإيجاز هنا أنه يمكن تقسيم الخريطة
إلى عدد معتول من المربعات ثم يحسب أو يقدر الانحدار فى كل مربع .
ولحساب الانحدار لكل مربع يمكن قسمة المسافة الرأسية فى كل مربع على
المسافة الأفقية .

والمسافة الرأسية فى المربع هى الفارق بين أعلى نقطة وأقل نقطة فيه .
أما المسافة الأفقية فهى طول ضلع المربع . وبعد الحصول على هذه الأرقام لجميع
المربعات يمكن تمثيلها بمنحنى أو هستوجرام تكرارى كما هى كظلال
للانحدار . ولكن يفضل تحويلها إلى درجات انحدار فعلى بالاستمارة بجدول
ظلال الزوايا وخاصة إذا كنا بإزاء منطقة شديدة التضرس .

ثالثاً : جوانب تطبيقية للتخطيط الكنتورية

تفيد الخريطة الكنتورية في بعض الجوانب التطبيقية مما سيأتى ذكره -
إلا أنه مما يحسن ذكره أولاً أن الخريطة لا تغطى كل البيانات الخاصة
بأشكال السطح أو ما يمكن تسميته بالبيانات الجرفولوجية . ومن ثم فإنه يمكن
الاعتقاد جزئياً فقط على الخريطة في حدود ما تنتجها من بيانات . بينما يمكن
إستكمال بعض أوجه النقص الخاصة بالدراسات التطبيقية لتضاريس منطقة
ما باستعمال الصور الجوية والاستشعار من بعد وبالدراسة الميدانية . وفيما يلي
بعض النقاط للوجزة التي تفيد فيها الخريطة الكنتورية نقولها
بالترتيب التالى :

أولاً : الرؤية في المناطق المزرسة

ثانياً : الطرق والسكك الحديدية .

ثالثاً : الأغراض الزراعية والسدود .

أولاً : الرؤية في المناطق المزرسة

من المعروف أن التضاريس تختلف أشكالها وارتفاعاتها المحلية في المناطق
المزرسة . ونتيجة لهذا الاختلاف في الشكل والارتفاع المحلى فإن الشخص
الذى يوجد في نقطة ما بمنطقة مزرسة يتيسر له أن يرى مساحات معينة من
حواله بينما تختفى مساحات أخرى خلف بعض الأشكال التضاريسية المجاورة .
وتتغير المساحات المرئية والمساحات المحتجبة تبعاً لموقع الشخص من التضاريس .

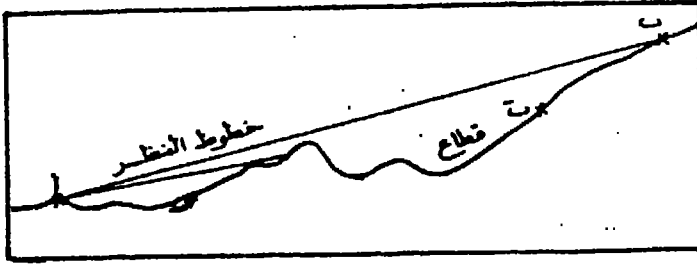
والتوضيح أهمية الخريطة السكتورية في هذا الجانب يمكن الكلام
عن حالتين :

الحالة الأولى هي إمكانية الرؤية بين نقطتين (أو أكثر) على خط
مستقيم . أما الحالة الثانية فهي تحديد المساحات المحتجبة والرؤية من
نقطة معينة .

وقبل شرح كل من الحالتين ينبغي التأكيد على أن تغير مكان أو
جنس الشخص يغير من إمكانية الرؤية لنقطة أخرى للمساحات المحيطة .

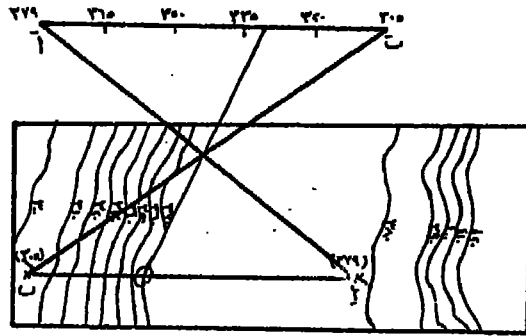
وبالنسبة لتحديد إمكانية الرؤية بين نقطتين بينهما ما قد يكون عائقاً
فهناك أكثر من طريقة . وأول هذه الطرق هي رسم قطاع تضاريسى على
طول خط مستقيم يصل بين النقطتين المعنيتين ويمر بالعائق المحتمل لتحديد
ما إذا كان هذا العائق يمنع الرؤية بين النقطتين أم أن الرؤية ممكنة . وبعد
رسم القطاع ينبغي مد خط مستقيم بين النقطتين المعنيتين ، وهذا خط يمثل
خط النظر . فإذا مر هذا الخط دون أن يتقاطع مع الجزء المرتفع الذى يحتمل
أنه يشكل عائقاً فهذا يعنى أن الرؤية ممكنة بين النقطتين . أما إذا تقاطع
الخط مع هذا الجزء المرتفع فهذا يعنى أن الرؤية بين النقطتين غير ممكنة ،
(شكل ٤٢) . فيلاحظ في هذا الشكل أن الرؤية ممكنة بين نقطتي ١ ، ب
بينما تهذر الرؤية بين ١ ، ت .

وهناك طريقة أخرى لتحديد إمكانية الرؤية بين نقطتين تقوم على مبدأ
المثلثات المتناظرة . ولتطبيق هذه الطريقة يرسم خط مستقيم بين النقطتين
جاءاً بالجزء المرتفع الذى قد يشكل عائقاً للرؤية . ثم يرسم خط مستقيم بين
النقطتين ساراً بالجزء المرتفع الذى قد يشكل عائقاً للرؤية . ثم يرسم خط آخر



شكل (٤٢)

يوأزى ذلك الخط على بعد عدة سنتيمترات منه . ويقسم هذا الخط تقسيماً مناسباً يتدرج ما بين منسوب النقطتين المعنيتين بحيث يكون وضع النقطتين معكوساً على هذا الخط ثم يتم التوصليل بين النقطتين الأربع ليتكون مثلثان متقابلان بالرأس (شكل ٤٣) .



شكل (٤٣)

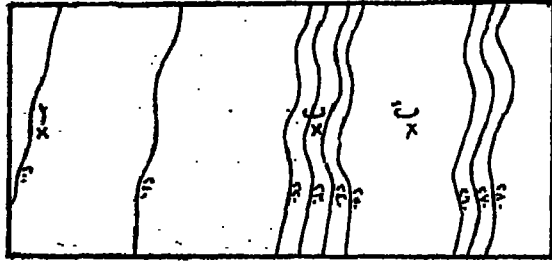
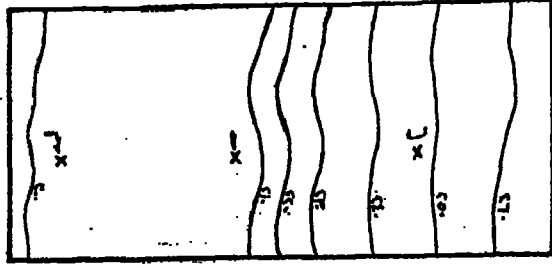
وهكذا يصبح الخط الموازي كدليل لمنسوب خط النظر بين النقطتين المعنيتين بحيث يمكن مقارنة هذا المنسوب بأي نقطة أخرى على الخريطة مما يمر به الخط الأساسي . فإذا تبين أن النقطة المرتفعة التي تبدو كمائق أكبر ارتفاعاً مما يقابلها على ذلك الدليل فإن الرؤية بين النقطتين المعنيتين تعذر ، والعكس صحيح . ولقراءة هذه العلامة ينبغى مد خط يمر برأس المثلثين

بين النقطة التي تبدو كمائق والنقط والموازي الذي يمثل مناسب خط النظر كما يتضح في الشكل السابق .

ويتضح من هذا الشكل أن الرؤية غير ممكنة بسبب تعذب الانحدار . ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون عائق الرؤية بين نقطتين أو أكثر جزءا من تفاعل هيئة تل تمثله خطوط كنتور أو هاشور أو غيرها . بل يمكن أن تعاق الرؤية بسبب تعذب الانحدار . كما أن تناوبات الانحدار التي تفصل بينها كسور إنحدار تؤدي إلى إمكانية الرؤية بين نقط وإلى إعاقتهما بين نقط أخرى .

وبصمب أحيانا أن يبت في إمكانية الرؤية بين نقطتين أو أكثر رغم عدم وجود عائق أو أكثر كالذي يوضحه شكل (٤٢) ولهذا ينبغي إتباع إحدى الطرق ولتكن رسم قطاع للوصول إلى نتيجة صحيحة ما أمكن . عبارة أخرى لا ينبغي الاعتماد على الفحص اليميني للخريطة الكنتورية في حالة الانحدار الخدب أو الانحدارات المركبة . ويوضح شكل (٤٤) أنه يمكن تحديد إمكانية الرؤية للوهلة الأولى بين ا ، ب وهي متمذرة لتعذب الانحدار . بينما لا يمكن تحديدها بسهولة بين ا ، ب . كذلك يمكن البت بمجرد النظر في إن الرؤية ممكنة بين ا ، ب في شكل (٤٥) . أما بين ا ، ب فالأمر أكثر صعوبة .

وفي ضوء المبدأين السابقين يمكن تقسيم أي خط بين أي نقطتين إلى أقسام يمكن رؤيتها من نقطة ما وأخرى لا يمكن رؤيتها . وتزداد فرص التنوع ما بين مسافات أو نقاط مرئية وأخرى محتجبة بازدياد تنوع التضاريس وتدرجها بحيث توجد الأجزاء المرتفعة وراء أجزاء أخرى أقل ارتفاعا .



شكل ٤٤ ، شكل (٤٥)

ومما يذكر أن هناك من التفصيلات ما يدخل في الحسان في تحديد إمكانية الرؤية بأى من الطريقتين المذكورتين . فهناك مثلا امكانية وجود الشخص في أحد النقطتين ولكن على منسوب لا تظهره الخريطة كبنى مرتفع أو شجرة كبيرة كما يمكن أن يكون في طائرة ، وهنا ينبغي إضافة ارتفاع الشخص إلى المنسوب الذى تبينه الخريطة . يضاف إلى ذلك إمكانية وجود عوائق ثانوية للرؤية كالأعشاب العالية أو الأحرش والمبانى مما قد يوجد بمنطقة العائق التضاريسى ذاتها وخاصة المناطق المطيرة .

أما الحالة الثانية : وهى تحديد المناطق المرئية والمختبئة أو ما يعرف بالأراضى « الميتة » من نقطة معينة على الخريطة الكنتورية فستتفرق بمجهود أكبر وتتطلب معرفة أوسع بالخريطة الكنتورية ، ويمكن الاعتماد على طريقة

القطاعات العادية في هذا الصدد . كما يمكن الاعتماد على الطريقة التي يأتي شرحها بعد الكلام عن طريقة القطاعات .

وفيما يتعلق بطريقة القطاعات فيمكن تلخيصها كالآتي :

١ — ترسم عدة خطوط مستقيمة من النقطة الأساسية التي يوجد فيها الشخص في مختلف الاتجاهات .

٣ — تعمل عدة قطاعات مناسبة وتحدد عليها النقاط الفاصلة بين المسافة المرئية والمحتملة من كل قطاع .

٣ — توقع هذه النقط الفاصلة من كل قطاع على الخط الذي يمثل في الخريطة .

٤ — يتم التوصل بين هذه النقط لتحديد المساحات المرئية والمحتملة ، ثم تظل للمناطق المرئية أو المحتملة للتمييز بينها .

ويلاحظ أنه كلما تنوع التضاريس وتفاوتت مناسبتها فمن المستحسن عمل أكبر عدد ممكن من القطاعات ، وذلك للوصول إلى تحديد أكثر للمناطق المرئية والمحتملة . إلا أنه مما ينبغي ذكره أن التوصل بين النقل في الخريطة يتضمن غالباً بعض التقريب . ويضاف إلى ذلك ما يرجح أن ينتج من أخطاء بسبب إتساع الفارق الكنتوري أو بعض التعميم الذي تتضمنه الخريطة ذاتها .

أما الطريقة الثانية فهي أكثر صعوبة ويمكن شرحها كالتالي :

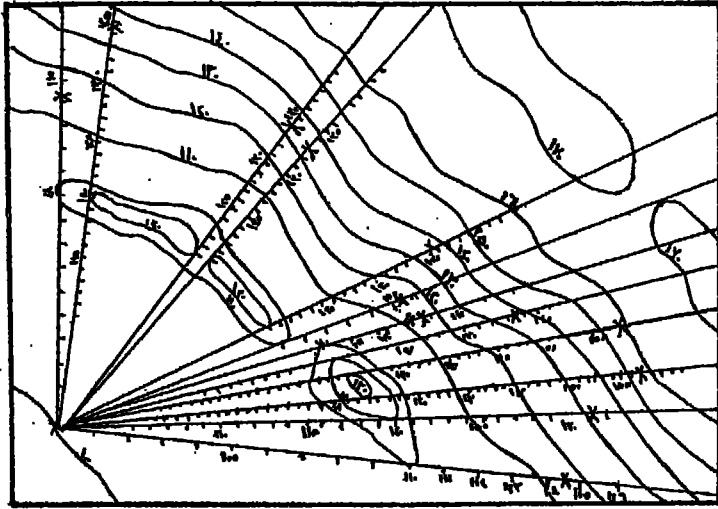
١ — تفحص الخريطة جيداً وتحدد الأجزاء التي يمكن أن تصعب الرؤية بالتقريب ويمكن أن يكون هناك جزءاً واحداً ككل أو جزئين كتلين أو أكثر من ذلك . كما قد تكون هناك منطقة مرتفعة مسبقة

بمنحدر محدب يجب رؤية حضيض تلك النقطة المرتفعة ، فيعتبر هذا المنحدر
المحدب عائقاً واحداً .

٢ - ترسم عدة خطوط مستقيمة من النقطة المعنية في مختلف الاتجاهات
على غرار ما تم عمله في طريقة القطاعات . وإذا كان هناك أكثر من جزء
مرتفع يحتمل أن يشكل كل منها عقبة فينبغى أن تكون هذه الخطوط على
هيئة مجموعتين أو ثلاث بحسب عدد هذه الأجزاء المرتفعة . فترسم مجموعة
كخطوط مستقيمة وأخرى كخطوط غير مستمرة وهكذا .

٣ - تحدد مناسيب أكثر النقاط إرتفاعاً مما تمر به الخطوط سابقة
الذكر . ومن الواضح أن هذه النقط تقع على المحور الطولى للعقبة . التضاريسية
إذا كانت على هيئة تل طولى يمتد بمواجهة النقطة المعنية . أما إذا وجد إنحدار
محدب يسبق منطقة مرتفعة فينبغى كتابة منسوب آخر خط في المنحدر المحدب
من الجهة المرتفعة . وتكتب هذه المناسيب بالرصاص على كل خط من
الخطوط المذكورة .

٤ - بحسب مقدار الانحدار في صورة نسبة عادية لتحديد معدل إرتفاع
خطوط النظر . ومن الواضح أن هذا المعدل يختلف من خط لآخر باختلاف
مناسيب النقط . التي سبق تحديدها وطول المسافة الأفقية بين النقطة الأساسية
وهذه النقط . ويحدد على كل من هذه الخطوط معدل إرتفاعه طبقاً لمعدل
الانحدار بحيث تكتب عليه أرقام تمثل المسافة الرأسية مقابل مسافات
تعادل المسافة الأفقية بحسب مقياس الخريطة . ويوضح شكل (٤٦) بعض
هذه الخطوط وما كتب على كل منها مما يمثل تدرج مناسيب هذه الخطوط
خلف العقبة التضاريسية .

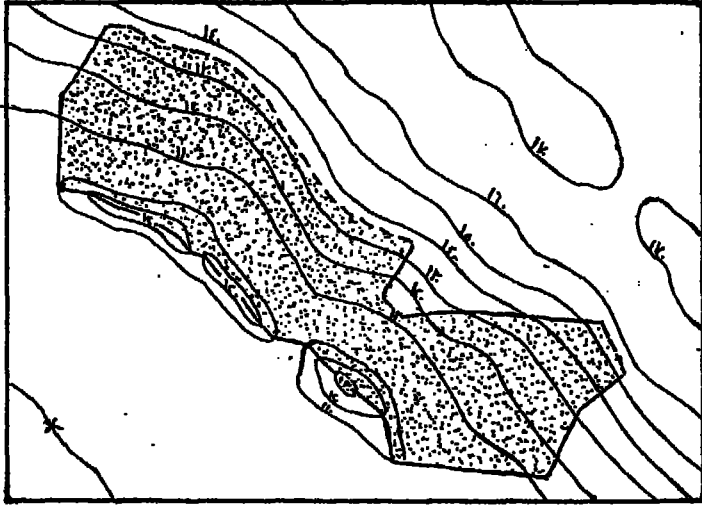


شكل (٤٦)

٥ - تعدد نقطة على كل من هذه الخطوط يساوى فيها منسوب الخط ومنسوب سطح الأرض في الجزء المرتفع الواقع خلف العقبة . ومن الواضح أن ما يقع أعلى هذه النقطة يمكن رؤيته أما ما قبلها فيدخل في الأراضى « الميتة » . وبالتوصيل بين النقط التي حددت على هذه الخطوط يتم الحصول على خط يفصل بين الأراضى المرئية والأراضى المحتجبة شكل (٤٧) . وكما سبق ذكره بالنسبة لتحديد الرؤية بين نقطتين أو بين عدة نقاط فيمكن القول هنا أيضاً أن منسوب النقطة التي قد يوجد فيها الشخص قد يتغير . وذلك بسبب تغيير موقعه أو بسبب وجوده في طائرة أو على مبنى أو غير ذلك مما يؤدي إلى تغيير شديد في الخريطة الناتجة .

ثانياً : الطرق والسكك الحديدية

هناك عدة دراسات تسبق إنشاء طرق أو سكك حديدية في منطقة محفزة من أهمها فحص الخرائط الكنتورية والصور الجوية ثم لدراسة



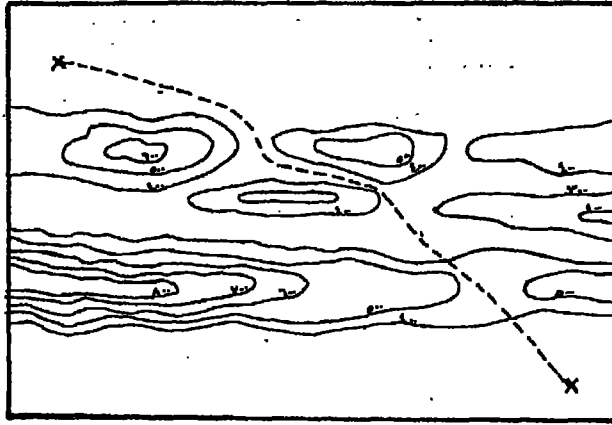
شكل (٤٧)

الميدانية . وما يهنا هنا أن هذه الدراسات بما في ذلك فحص الخرائط .
السكرتورية تزداد بازدياد التضرس . ذلك أن المناطق المستوية لا يلزمها
توسع في هذه الدراسات .

وهناك ناحيتان يمكن الاستفادة بهما من الخريطة . الناحية الأولى هي
تحديد الامتداد العام للطريق أو الخط الحديدي المزعم إنشاؤه فقد يكون من
المفضل أن يمد الطريق أو الخط الحديدي في أراضي أكثر قليلا في
الارتفاع من أراضي سهل فيضي كبير . وذلك لتلافي التعرض للقياضات
وبعيداً عن رطوبة يسببها ارتفاع منسوب مياه التربة أو لاتمام ذلك دون
خسارة في الأراضي المستغلة . . . الخ .

كما أنه من المفضل بطبيعة الحال عند مد طريق أو خط حديدي الاعتماد
بقدر الامكان عن إحتراق المرتفعات الكبيرة . فذلك مما يقلل التكلفة من

ناحية ، فضلا عن أن الأراضي الأقل ارتفاعاً قد تحتوى على مناطق مستغلة مما قد يفيد من وجود الطريق أو الخط الحديدي على مسافات أقرب . ويوضح شكل (٤٨) الامتداد العام طريق أو خط حديدي بين موقعين .



شكل (٤٨)

روعى فيه التقليل من اختراق الأراضي المرتفعة مع توفير أقرب مسافة ممكنة . الناحية الثانية التي يقادها من الخريطة الكنتورية التفصيلية هو اختيار الأماكن المناسبة لبعض أجزاء الطريق أو الخط الحديدي كما هو الحال عند المنحدرات الشديدة والجروف الكبيرة . ففي العادة لا توجد صعوبات تتعلق بالانحدار في الأراضي المستوية أو بطيئة الانحدار ، أما المنحدرات الشديدة والجروف فتتضمن عادة بعض الصعوبات التي ينبغي التغلب عليها عند مد الخط الحديدي أو الطريق .

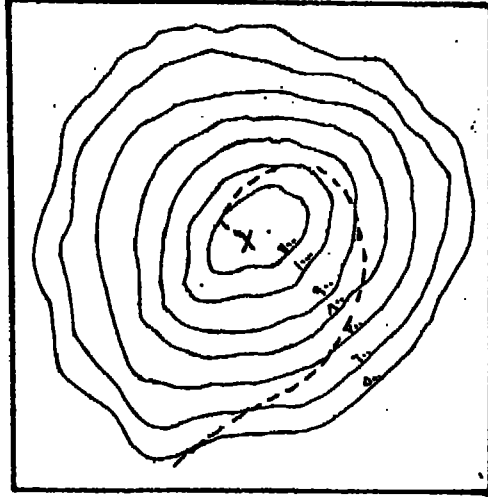
ومن البديهي أنه عند مد الطرق أو الخطوط الحديدية ينبغي تلافى عمل أجزاء شديدة الانحدار جداً . ولهذا فإن الأودية التي تقطع المنحدرات الشديدة أو الجروف يمكن أن تستغل لهذا الغرض . ومرجع ذلك أن معدل

انحدار القطاع الطولى لتمام الوادى الذى يقطع الجرف أو المنحدر الشديداً يقل بالضرورة عن معدل انحدار الجرف أو المنحدر إذا كان طول الوادى أكبر من طول قطاع الجرف أو المنحدر .

كذلك يمكن استقلال الأجزاء الأخرى التى يقل فيها مقدار الانحدار عن بقية أجزاء المنحدر ويمكن أن تحدد هذه الأجزاء بحسب تباعد خطوط الكنتور واتساع المسافة الأفقية الإجمالية للمنحدر . ذلك أنه ليس من الضرورى أن تكون الأودية التى تنحدر على منحدر ذات قطاعات طولية أكبر من قطاع المنحدر ذاته . بل إن أجزاءها العليا قد تكون ذات انحدار أشد من متوسطها العام ومن المتوسط العام للمنحدر ، ولهذا فيمكن استقلال أحد محاور أراضى ما بين الأودية إذا توفرت فيه بعض الشروط الهندسية الأخرى .

وإذا لم تتوفر أودية أطول بكثير من القطاع العرضى للمنحدر أو أجزاء أقل انحدار بما يناسب مد الطريق أو الخط الحديدى فهذا يتطلب التغلب على شدة الإنحدار بطريقة ما . ومن أشهر هذه الطرق تعريج الطريق أو الخط الحديدى للحصول على مقدار الانحدار المناسب . فن المعروف أن تعريج أى تطويل الطريق أو الخط على المنحدر يقلل من مقدار الانحدار . ومن الممكن أن يكون الخط المقترح فى هذه الحالة خطأ شديداً التمرج أو على هيئة « زجاج » ويتم حساب مقدار انحدار الخط بين كل خطى كنتور بالطريقة التى سبق ذكرها ، بحيث يمكن تحديد الطول المناسب للخط المطلوب . كذلك يمكن أنه يعمل بشكل شبه دائرى حول أحد الجبال أو التلال المستقلة . وذلك بحيث يدور الطريق حول الجبل أو التل بمقدار الإنحدار

المطلوب فيتقاطع مع خطوط الكنتور على مسافات أكبر من المسافات العمودية
شكل (٤٩).



شكل (٤٩)

ومن الطبيعي أن الخريطة الكنتورية يمكن أن تساهم في إعطاء فكرة
عن اللوضوعات التي تحتاج لدراسات وأعمال هندسية تفصيلية . فقد توضح جرفاً
قائماً (خاصة بالمشور) مما لاغنى عن نسقه لتوفير انحدار ابطأ أكثر مناسبة
كما أنها قد تبين حافة شديدة الإنحدار لا مفر من عمل نفق خلالها .. الخ .

ثالثاً : الأغراض الزراعية والسدود

إذا ما احتوت الخريطة الكنتورية على عدد كبير من نقط المناسيب فإن
ذلك مما يزيد من فائدة الخريطة وبخاصة في دراسات الري والصرف .
ويمكن فحص الخريطة اقتراح الخط المناسب لشنق ترعة أو مصرف رئيسي
مع حساب مقدار الإنحدار على القطاع الطولي .

ومن المعروف أنه يتم اختيار مواقع الترع على مناسيب أعلى من المناسيب التي تختار للمصارف . فإذا توفر بعض التفاوت التفصيلي في التضاريس فإنه يستغل لهذا الغرض بدلا من التعميق الشديد للمصارف في الأراضي المستوية . فالتعميق الشديد للمصارف أمر ضروري لصرف المياه الزائدة عن الري وبعض مياه التربة . أما بوجود بعض التفاوت في التضاريس فإنه يمكن الاستغناء عن شدة تعميق المصارف الرئيسية إلى حد ما ويمكن أن تحدد مواقع الترع والمصارف على الخريطة الكنتورية كما سبق الذكر . كما أنه بالنسبة للمنخفضات الكبرى المصرية مثلا يمكن تحديد مساحات وأطنان تخصص للصرف المحلي .

ونظراً لأن الخريطة توضح مناسيب السطح فهي تمتاز عن الصور الجوية في أجزاء حسابات الانحدار . كما قد لا تقل عنها أهمية في تحديد المساحات التي يمكن بالدراسة الميدانية أن تصنف بقصد الاستغلال الزراعي . ومن أمثلة المناطق التي تشير إليها اللوحات الكنتورية كمنطقة توسع زراعي في المستقبل هو أمش السهل الفيضي التي للنيل ، وقاع منخفض الخارجية الكبير كما أن اختيار الأراضي يجري استصلاحها في سيناء مثلا لا بد أنه اعتمد جزئياً على الخرائط الكنتورية .

ومن الطبيعي ألا يعتمد على الخريطة الكنتورية وحدها في تحديد المساحات التي تصلح بعضها للاستصلاح بل ينبغي الاعتماد كذلك على الصور الجوية وإجراء دراسة ميدانية من عدة نواح . إلا أن من أهم ما تساهم به الخريطة الكنتورية هو التحديد المبدئي للمساحات التي تصلح مناسيبها للري من ترعة مجاورة أو يزمع شقها ذات مياه بمنسوب معين .

فلو افترضنا وجود ترعة أو نهر يمر بجوار منطقة لم تستغل بعد كأراضي بعض المصاطب النهرية فيمكن عمل عدة خرائط للمستويات المختلفة بحسب

مقدار رفع المياه الممكن من هذه التربة أو النهر . فإذا كان منسوب التربة أو
النهر يتراوح ما بين ٢٠ ، ٢٥ متراً فوق سطح البحر وهناك امكانيات لرفع
في حدود ١٠ أمتار فيمكن تحديد المساحة المناهبة مبدئياً بما يحده خط كنتور
٣٠ أو ٣٥ متراً . وتلى ذلك الدراسات التفصيلية لتحديد أدق للأراضي
المناسبة بناء على الانحدارات التفصيلية والتربة .. الخ .

ويمكن التعرف من اللوحات السكتورية مبدئياً على المواقع المناسبة
لإقامة سد على أحد الأودية النهرية . ذلك أنه يتم اختيار جزء ضيق من
الوادي وحذالو أن الجزء الذي يتم فيه تخزين المياه يتميز عموماً بالضيق
والعمق كما هو الحال في السد العالي وبحيرته . ومن البديهي أن يتم اختيار
الموقع لا في الأجزاء الدنيا من الأنهار الكبيرة وإنما في نقاط تسمح مناسبتها
يرى الأجزاء الواقعة فيما ورائها .

ويمكن من اللوحات السكتورية أن تحسب مقدماً مساحة البحيرة التي
يمكن أن تتكون أمام سد يزعم بناؤه . بل يمكن حساب البحيرة في مراحل
الامتلاء . كما أن هذه اللوحات يمكن أن تكون وسيلة لحساب كمية
المياه التي يمكن أن تخزن أمام سد ما عند كل منسوب . وبمعرفة مساحة
البحيرة عند كل منسوب يمكن تقدير البخر بالنسبة لكل حالة ، إذا كانت
هناك أرقام تمثل كمية البخر اليومية بحسب ما تسجله محطات الإحصاء . وقد
أجريت عدة دراسات في هذه المجالات بالنسبة للسد العالي في مصر على سبيل
المثال اعتمدت على الخرائط السكتورية .

وبتمويل الخريطة السكتورية إلى خريطة كوروبليث انحدار توضح
مساحات ذات انحدارات متفاوتة يمكن التعرف على المساحات التي قد تتعرض

لتعرية التربة . وتعتبر مثل هذه الخرائط ذات أهمية خاصة في المناطق شبه الصحراوية المضرمة حيث تسقط أمطار أوفر مما يسقط في الصحارى وفي رخات شديدة أيضا . وكذلك بالنسبة لأراضى إقليم البحر المتوسط اللغاضى أو غيرها .

ولست هذه الجوانب هى فقط ما تفيد فيه الخريطة الكنتورية التفصيلية بل هناك من الدراسات التطبيقية ما تستعمل الخريطة الكنتورية لتحديد مقدار الإشعاع الذى يتقبله السطح من الشمس . ذلك أن كمية الإشعاع تتأثر بمجايبين تضاريسيين هما توجيه الشكل التضاريسى بالنسبة للأشعة الساقطة وكذلك درجة انحدار السطح .

فالمنحدرات المتجهة للجنوب مثلا فى نحو ثلث الكرة الشمالى والمتجهة شمالا فى نحو ثلث الكرة الجنوبى . تتقبل أشعة أكثر بكثير من المنحدرات الموجودة فى الجانب الآخر . وتتفاوت زاوية التقاء الأشعة بسطح الأرض تبعاً لدرجة الانحدار والموقع بالنسبة لمحيط العرض بين الصيف والشتاء . وهذا مما تفيد به دراسات السياحة بصفة خاصة .

ومما تفيد فيه الخريطة الكنتورية أيضا تحديد المناطق المناسبة لإقامة المنشآت أو مناطق الاستقرار السكى ، أو حتى إقامة معسكرات بصفة مؤقتة وتزداد أهميتها فى المناطق التى تتميز بحوادث جرفلوجية فجائية مثل السيول فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والموسمية ، أو الانفلاقات فى المناطق الرطبة وشبه الجليدية .. الخ . فبمحص الخريطة جيدا يمكن اختيار مواضع فى محمى من السيول أى بعيداً عن محاور الأودية أو خطوط الجريان لتنفيذ مثل هذه الأغراض . كذلك تساعد الخريطة على اختيار مواضع بعيدة نسبياً

عن المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها انزلاقات أو سقوط الصخر بمساعدة شدة الانحدار .

ومما يذ كر كئمال أخير أن الخريطة السكتورية يمكن أن تساعد على التعرف المبدي على بعض الأشكال للبدوية الهامة في المناطق التي لم تجر فيها دراسات جيولوجية كافية . فتشير هذه الخريطة إلى بعض ما يوجد من قباب التوائية . والقباب التوائية قد تكون ذات أهمية بالغة من حيث الاحتمالات البترولية . وقد يكون إنعكاس هذه البنية في الخريطة على هيئة كويستات حلقيه واضحة بينها خطوط تصريف حلقى ، أو على هيئة تصريف حلقى فقط .

مراجع

- ١ — حسن أبو العنين : « أصول الجيومورفولوجيا » (دار المعارف) ،
القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢ — طه محمد جاد : « منخفض الداخلة — دراسة جرفولوجية » . رسالة
دكتوراه أوصى بنشرها ، آداب عين شمس ، ١٩٧٤ .
- ٣ — على عبد الوهاب شاهين : « الخريطة السكتورية في دراسة
الجيومورفولوجيا » ، محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٤ — محمد صبحي عبد الحكيم ، وماهر عبد الحميد الايشي : « علم الخرائط »
(مكتبة الأنجلو) القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٥ — محمود عبد اللطيف عصفور ، ومحمد عبد الرحمن الشرنوبى : « الخرائط
ومبادئ المساحة » ، (مكتبة الأنجلو) القاهرة ، ١٩٧٠ .
6. Clarke, J.I., 1970. "Morphometry from maps." in "Essays in Geomorphology", edited by G.H. Dury (1970, Heinmann, London), pp. 235-47.
7. Monkhouse, F.J. and Wilkinson, H.R., 1971, "Maps and Diagrams." (3rd ed.) Methuen, London.
8. Strahler, A.N., 1962, "Hyposmetric (area-altitude) analysis of erosional topography." Bull. Geol. Soc. Amer., 63, pp. 1117-42.
9. Thornbury, W.D., 1969. "Principles of Geomorphology." (2nd ed.) John Wiley and Sons, N.Y.

الفهرست

الفصل الأول

تعريفات وتوضيحات أساسية

٥	مقدمة
٦	المشور
٧	نقط التناسيب
١٢	الخطوط الكتورية
١٦	تعبير الفاصل الكتورى
٢١	أمنة كتورية
٤٣	خطوط الكتور المبسطة
٤٥	خطوط التقسيم المبسطة
٥٠	مستويات شرط الجارى
٥١	أناط التمرير

الفصل الثانى

التحليل المورفومتري للخريطة الكتورية

٦٤	أولا : تقاطعات
٦١	تمديد
٦٤	التقاطعات التضاريسية

٦٥	عمل القطاع التضاريس
٦٦	طريقة شريط الورق
٧٥	طريقة القياس
٧٢	المبالغة الرأسية
٧٦	تصنيف القطاعات
٧٧	القطاعات المتتالية
٧٩	القطاعات المتداخلة
٨٥	القطاعات البانورامية
٨١	القطاعات الطولية للأخبار
٨٤	القطاعات العرضية للأودية

تابياً : طرق كمية أخرى

٨٧	تمهيد
٨٨	حساب الانحدار
٩٣	أيسوبليك التضرس المحلي
٩٥	أيسوبليك الظل وجيب التمام
٩٦	كوروبليك الانحدار
١٠٢	خريطة المنحدرات بالتقاط
١٠٢	قطاعات تناسب المنوية
١٠٧	المنحنى الميسومتري
١١٢	طرق أخرى للمساحة والارتفاع
١١٤	المنحنى الأليمتري التكراري
١٢٥	المستوجرام الأليمتري التكراري
١٢٢	منحنيات الانحدار
١٢٧	التمثيل التكراري للانحدار

الفصل الثالث

بجوانب تطبيقية للخريطة الكتورية

١٢٩	الرؤية في المناطق المخرسة
١٣٦	الطرق والسكك الحديدية
١٤٠	الأغراض الزراعية والسدود

رقم الايداع بدار الكتب

١٦٨٤ / ٤٧٥٥

الترقيم الدولي ١-٢٤٢-٠٥-١٢٢

دار فؤاد للطباعة

١٢ شارع محمد مراد - القاهرة



مكتبة الإنجاز المطوية